السودان المصري

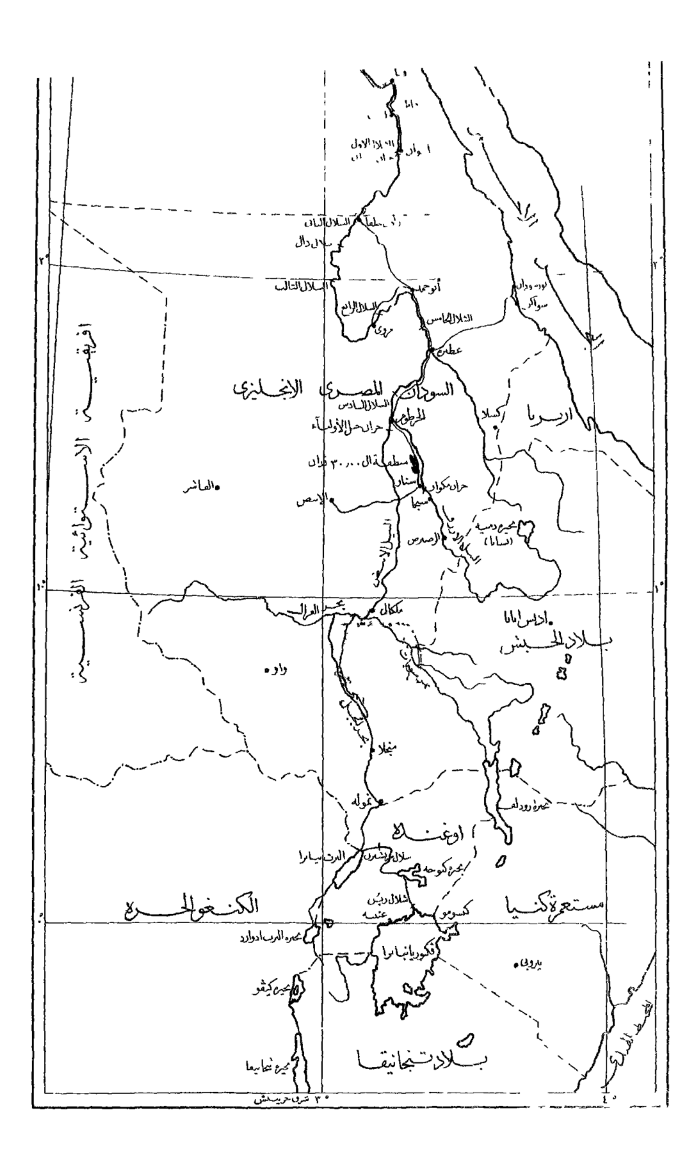
ومطامع السياسة البريطانية

بقلم

داود بركات

١٣٤٢ — ١٩٢٤

المطبعة السلفية - بمصر
شارع خيرت رقم ٤٠



السودان المصرى الانجليزى
افريقيا الاستوائية الفرنسية
اريتريا
بلاد الحبش
اوغندا
الكنغو الحرة
مستعمرة كينيا
بلاد تنجانيقا
الشلال الاول
الشلال الثانى
الشلال الثالث
الشلال الرابع
الشلال الخامس
الشلال السادس
عطبرة
الخرطوم
كسلا
سنار
الفاشر
واو
ملكال
بحر الغزال
منجلا
نموله
بحيرة رودلف
بحيرة كيوجه
كسومو
فكتوريا نيانزا
نيروبى
بحيرة البرت ادوارد
بحيرة كيفو
بحيرة تنجانيقا
اديس ابابا
بحيرة دمبية (تسانا)
الرصيرص
الابيض
مروى
ابو حمد
سواكن
بورسودان
٣٠ شرق جرينتش
٤٠

السودان المصري

ومطامع السياسة البريطانية

بقلم

داود بركات

١٣٤٢ — ١٩٢٤

المطبعة السلفية - بمصر

[illegible]

مقدمة

هذه كلمات طلب الي كثير من اصحابي الذين يشتغلون في المسألة المصرية نشرها . فأجبت طلبهم

وليس القصد منها الاستفاضة في التاريخ والوقائع ، بل بيان مساعي السياسة في السودان المصري بالاستناد الى الوقائع التاريخية ، وبيان حق مصر في السودان . وان السودان جزء من مصر لا يتجزأ ، وان مصر لا تستطيع ان تعيش سياسياً ... دون السودان

٢٠ مارس ٩٣٤ [illegible]

السودان المصري

والسياسة الانجليزية

في سنة ١٨٨١ قامت الدعوة المهدية في السودان والثورة العرابية في مصر في وقت واحد ، كأنهما كانتا على موعد . وكانت للسياسة الانكليزية في كلتيهما يد ظاهرة ، لأن الانكليز كانوا لمصر بالمرصاد يغنمون الفرص ان لم نقل يخلقونها ، خطة قديمة وضعوها منذ نزل نابوليون في مصر وهدد الهند سنة ١٧٩٧ فمنذ ذاك اليوم خلقت عند الانكليز كلمة « طريق مواصلات الامبراطورية » فحاولوا — بعد اخراج نابوليون ، وانكار معاهدة أميان (١٨٠٢) بينهم وبين فرنسا على أن تظل حالة مصر بلا تغيير — الاستيلاء على مصر (١٨٠٧) فصدهم محمد علي يساعده الفرنساويون على أن يكون الأمر بيده في مصر عند ما ظهر لهم مقصد الانكليز وهم عاجزون عن مقاومتهم . وظل الفرنساويون بعد طرد الانكليز يؤيدون محمد علي وينظمون ملكه ، حتى انتصر على تركيا ، ومد الملك المصري الى جبال طورس ، وألف امبراطورية ضخمة من مصر وسوريا والسودان . ولكن الانكليز كانوا له بالمرصاد ، فألبوا الدول على مصر واعتبروا « الغالب مغلوبا » وأبقوا مصر ولاية تركية . ثم اتخذوا عباس الاول آلة صماء في أيديهم فجعل طريق الهند في قلب مصر ، وضمن لهم نقل البريد من الاسكندرية الى السويس وأنشأ لذلك طريقاً معبدة ، و[illegible] عن كثير من الامتيازات ، ولو طال ملكه لأرجع مصر [illegible]

[illegible] حفر قناة السويس [illegible] القناة [illegible] يعززه بتأييد شؤونه [illegible]

وخلفه اسماعيل ، فعقد العزيمة على أن يتم عمل جده محمد علي وأبيه ابراهيم ، لا بقوة الجند ـ وقوة الجند محرمة عليه باتفاق لندرة (١٨٤١) ـ بل بقوة المال ، فنال من تركيا سبعة فرمانات بتوسيع سلطته حتى الاستقلال فمد الفتح في السودان حتى الدرجة الثانية بعد خط الاستواء وأدخل الاوغندا تحت حماية مصر بمعاهدة مع ملكها متيزا [1] (١٨٧٤) وعين لينان دي بلفون مندوباً سامياً هناك . وهكذا صارت البحيرات وجميع منابع النيل مصرية ، وولاه السلطان اقليم سواكن سنة ١٨٦٥ ، ثم صار ذلك الاقليم قطعة من الأراضي المصرية بفرمان ١٧ مايو ١٨٦٦ . ومن أول يوليو ١٨٧٥ أعطي بفرمان آخر اقليم زيلع . ثم وجه اسماعيل حملة مصرية استولت على سواحل البحر الأحمر من بربرة حتى الأقيانوس الهندي ولكن عين الانكليز كانت ساهرة يقظة يمهدون السبيل لتحقيق مطامعهم ، فحملوا اسماعيل على أن يستخدم رجالهم في حكومة السودان ـ بعد ما ابتاعوا منه أسهم القناة طريق المواصلات الامبراطورية وأوحوا الى أولئك الرجال بمقاصدهم حتى اذا وقعت الأزمة المالية كتب مندوبهم في اللجنة الدولية السير ريفرس ويلسون « انه لا ينقذ مصر ولا يصلح لحكمها سوى الانكليز يتولون أمرها » وكتب الكولونل ستيوارت عن السودان « ان المصريين الذين لا يصلحون لحكم الدلتا كيف يصلحون لحكم السودان ؟ » هذا القول قاله الكولونل ستيوارت بعد ما نشر السير صموئيل بكر سنة ١٨٦١ تقريراً عن السودان قال فيه « يستطيع السائح الأوروبي أن يتجول وحده في جميع انحاء السودان كما يتجول الانكليزي في حديقة هايد بارك عند غروب الشمس ، فالشعب لين الطباع سهل الانقياد ليس أسهل من حكمه » فبعد خلع اسماعيل قامت الثورة العرابية والدعوة المهدية بوقت واحد تنشطهما السياسة بكل الطرق والاساليب الى

(١) هذه المعاهدة سلمت اضبط انكليزي في خدمة مصر ، فمزقها وادعى أنه كان ثملاً من خمر ، ولكن ورد شريف باشا رئيس الوزارة المصرية ظل محفوظاً فدل على نصوصها وشروطها

أن تسنى للانكليز احتلال مصر سنة ١٨٨٢، فوضعوا نصب عيونهم تفكيك الامبراطورية المصرية وامتلاك السودان وجعلوا حجتهم في البقاء بمصر « الاضطرابات السياسية والمالية بمصر وخطر المهدية بالسودان » أما المهدية فقد وصفها غوردون بقوله : انها « حركة اليأس » بعد ما شدد الانكليز في ابطال النخاسة والرق تشديداً دفع الناس الى اليأس وبعد ما ملأوا السودان بالحكام الأجانب واقصاء المصريين والسودانيين وبعد احتلالهم مصر وتسلطهم عليها ومنعهم حكومتها من اخماد الثورة الى أن اكرهوها على الجلاء اكراهاً وكانت حجة السير بارنغ (اللورد كرومر) أن ميزانية مصر تتحمل في كل عام ٢٦٠ الف جنيه هو عجز ميزانية السودان، فهي اضعف من ان تقوم بهذا الحمل. ولكن هذا الادعاء كان وسيلة لقطع السودان عن مصر لأن حماية الحدود بعد ذلك كانت تتطلب أضعاف هذه النفقة وحملوا خزانة مصر ٤٠٠ الف جنيه في العام نفقة جيش الاحتلال. ولما ارسلوا غوردون لاخلاء السودان فحصره الثوار اتفقوا هم من ما لهم ومال مصر على حملة ولسلي لانقاذه ١١ مليون جنيه، ودفعت خزانة مصر من ديون غردون ابان حصاره ٩٩٦٠٦٠ جنيهاً منها ٦٥٧٢٥٨ جنيهاً للأجانب، ناهيك بجيش مصر الذي ذاب في السودان بعد تركه، ومتاجر المصريين وأموالهم وأملاكهم، والقلاع والحصون والمراكب الحربية والتجارية، ثم بعد ذلك نفقات استعادة السودان وقد أربت على سبعة ملايين جنيه. كل هذا المال دفع في ١٦ سنة اقتصاداً لمئتي الف جنيه تدفع في سنة أو سنتين، ولكنهم لم يريدوا الاقتصاد وانما أرادوا فصل السودان ثم استعادته لأنفسهم لا لمصر

السودان المصري

وماذا كان وماذا صار ؟

وصف ستيوارت [١] باشا السودان المصري عام ١٨٨٣ في تقرير قدمه لحكومة انكلترا ـ حكومته ـ قال فيه :

« ان البلاد التي يحتلها الآن المصريون ويطلقون عليها اسم « السودان » هي بلاد كبيرة جداً مترامية الاطراف وطولها من الشمال الى الجنوب ـ أي من اسوان الى خط الاستواء [٢] ـ نحو ٢٤ درجة أو ١٦٥٠ ميلاً وعرضها من مصوع الى غربي دارفور نحو ٢٢ درجـة أو ١٢٠٠ ميل الى ١٤٠٠ ميل واذا أبتدأنا من نقطة برانيس على ساحل البحر الاحمر شرقا على خط موازاة الدرجة ٢٤ الى نقطة غـير معينة في صحراء ليبيا نفترضـها الدرجة السابعة والعشرين شرقي غرنويتش ، ومن هناك يتجه خط الحدود جنوباً الى الغرب حتى نقطة الاتصال في شمالي اقليم دارفور الى الغرب ، ثم يتجه باستقامة على وجه التقريب نحو الجنوب الى الدرجة ١١ أو ١٢ ، ومن مبوتو يتجه من الجنوب الشرقي الى بحيرة ألبرت نيانزا وبحيرة فكتوريا نيانزا ويصعد من هناك شمالاً الى الشرق فيشمل اقليم هرر ، ثم يصل الى المحيط الهندي عند رأس غردفوي ، ويصير على ساحل البحر الاحمر حتى يرجع الى برانيس

وقد طبعت وزارة خارجية انكلترا هذا التقرير وألحقت به الخريطة التي

(١) ستيوارت هو وكيل غوردون باشا حاكم السـودان العام . ارسله غوردون في شهر سبتمبر ١٨٨٤ من الخرطوم الى مصر لطلب نجـدة لانقاذه فركب الوابور عباس ومعه قنصل انكلترا المستر بور وقنصل فرنسا الموسيو هربن وحسن افندي حسني من موظفي التلغراف الانكليزي و ١٩ تاجراً يونانياً و ٥ عساكر طوبجية ومدفع . وجر الوابور عباس اربعـة مراكب صغيرة ركبها جماعة من التجار اليهود والسوريين واليونان . فاصطدم الوابور بصخر في شلالات ودقو فرسا بجزيرة قبالة قرية هبة فجاء شيخ السلامات وأوهمهم انه يريد اضافتهم واعداد الجمال لركوبهم فقصدوا منزله حيث ذبحوا جميعاً

(٢) كانت حدود السودان في الدرجة الثانية وراء خط الاستواء

وضعها مسداليا في الخرطوم وفيها مديرية خط الاستواء وشمالي الاوغندا ومديرية اللادو والمكلا وبحر الغزال وهي الاراضي المصرية التي أجرتها الحكومة الانكليزية باتفاق ١٤ مايو ١٨٩٤ لولاية الكونغو البلجيكية

اما حدود السودان المصري الآن فهي : من جهة الشمال الخط ٢٢ من خطوط العرض الشمالي الى شمالي حلفا ، ومن الجنوب حدود بلاد اوغندا التابعة لانكلترا على خط ٥ من العرض الشمالي ، ومن الشرق البحر الاحمر وبلاد الاريترة والحبشة ، ومن الغرب والجنوب الغربي الصحراء الكبرى وبلاد واداي والجبال المتوسطة بين نهر الكونغو وبحر الغزال . فالطول الآن من الشمال الى الجنوب نحو ١٢٠٠ ميل ومن الشرق الى الغرب نحو ١٠٠٠ ميل لأن مديرية خط الاستواء التي ظل أمين باشا مديراً مصرياً فيها ومعه ألفا جندي مصري والعمال والكتاب ، اقتطعت من السودان وألحقت بالاوغندا التي كانت تحت حماية مصر وبعد استعادة السودان جعلوا منجالا آخر حدود السودان المصري ، وما بقي من الاراضي السودانية المصرية جنوباً ألحق بأوغندا وأعطيت اللادو وما حولها لملك بلجيكا على ان تعود للانكليز بعد وفاته . وبذلك اقتطعوا من السودان المصري ٤٥٠ ميلاً بالطول و٤٠٠ ميل بالعرض ، وأخرجوا منه البحيرات التي ينبع منها النيل وجعلوها ملكاً لهم ليملكوا بها السودان ومصر معاً . ولم يكفهم ذلك فان البحر الاحمر وسواحله لازمة لطرق مواصلات الامبراطورية فاخرجوا المصريين من تلك السواحل بعد ان صار زمام مصر بأيديهم وهكذا هدموا « الامبراطورية المصرية » بالسودان وأخذوا انقاضها واقتسموا مع ايطاليا وبلجيكا الغنيمة

كانت مساحة السودان المصري في سنة ١٨٨٣ تعادل مساحة فرنسا واسبانيا وألمانيا معاً ، فلم يبق منها الآن سوى الثلث ، وهذا الثلث يدعي الانكليز أنهم أصحابه دون مصر وكانت تجارة مصر مع السودان تجارة كبيرة

جداً ، فالصادر من مصر بطريق أسوان وحدها كان مليوني جنيه والصادر من سواكن وقنا وأسيوط يعادل هذا المبلغ . أما واردات السودان الى مصر وبطريق مصر فقد كانت نحواً من ١١ مليون جنيه ، أما الآن فانه لم يبق لمصر من هذا الوارد التجاري والصادر الا الجزء اليسير الذي لا يكاد يستحق الذكر ، ولولا ورود المواشي السودانية في العهد الأخير لوصلت الصلات والعلائق التجارية بين مصر وسودانها الى حيز العدم رغم زيادة العمران وعدد الاهالي فمبلغ المليون والنصف المحصورة به تجارة مصر والسودان الآن يدلنا على أن مصر لا تخسر باضاعة السودان مصدر حياتها بل تجارتها ونتاج صناعتها . لذلك لم تحتجّ الحكومة المصرية برئاسة شريف باشا وحدها سنة ١٨٨٤ على مسعى الانكليز لاخلاء السودان بل احتج أيضاً على هذا المسعى التجار الوطنيون والاجانب بمذكرة رفعوها الى الخديوى توفيق باشا ووزيره نوبار باشا ومعتمدي الدول قالوا فيها :

« ان واردات السودان مليونا جنيه (بطريق اسوان) وصادراته ١١ مليوناً ونصف مليون جنيه ، وان الاملاك والعقارات تقدر بالملايين الكثيرة وان عدد التجار المسيحيين ١٥ الفاً وعدد التجار المصريين ٤٠ الفاً وعدد المحلات التجارية المصرية ثلاثة آلاف وعدد المحلات التجارية الأوربية نحو ألف والمخزون من البضائع يقدر بنصف مليون جنيه »

ولكن ذلك كله لم يحل دون عزم انكلترا على اخلاء السودان ، بل ان ذلك هو الذي دعاها الى اخلائه لتضع يدها عليه ، وما كاد يصدر أمر الاخلاء حتى أنزل الاميرال هويت قوة انكليزية بسواكن (٢٤ فبراير ١٨٨٤) وكانوا قبل ذلك أي في سنة ٨٣ قد خططوا السكة الحديدية من سواكن الى بربر ليحولوا طريق التجارة عن مصر الى سواكن فيربحوا خيرات السودان وتجد مراكبهم مرتزقاً من النقل دون مزاحم . وبعد احتلال سواكن ارسلوا الماجور هنتر لاحتلال زيلع وبربرة وما وراءهما، فكانت الجنود المصرية تلف

علمها وفي الوقت ذاته كانت الجنود الانكليزية ترفع علم دولتها فوق القلاع المصرية . وفي ٣ يونيو ١٨٨٤ عقد هنتر اتفاقاً مع النجاشي يوحنا بشأن اقليم هرر دون استشارة الحكومة المصرية ودون رأيها وألف هناك حكومة محلية برئاسة عبد الله محمد عبد الشكور . اما مصوع التي سلمتها تركيا للحكومة الخديوية في سنة ١٨٦٦ مقابل ١٦ الف جنيه تدفعها في كل سنة ، فقد كانت محافظة تمتد من رأس قصار في البحر الاحمر حيث منتهى محافظة سواكن الى حلة رهيطة عند بوغاز باب المندب وتمتد بالبر الى سيدرات بالقرب من كسله ويطلق الطليان عليها الآن اسم الاريتره . فالبحر الاحمر كان بحراً مصرياً صرفاً مع خليج العقبة وقلعة الوجه التي بناها المصريون واقاموا فيها حتى ٨٩ وفي ٦ فبراير ١٨٨٥ أخرجت الحامية المصرية من زيلع واعيدت الى مصر ومنحت زيلع وبربر للانكليز

وأغرب من ذلك ان هذه البلاد التي أخذت من مصر لا تزال مصر تدفع اتاوتها لتركيا وقد قرر مؤتمر لوزان ان تظل مصر تدفع هذه الاتاوة الى سنة ١٨٥٥

* * *

اما القوة المصرية التي كانت في بلاد السودان حين قيام ثورة المهدي فهي حسب الاحصاء الرسمي ١٩٥٠ في دنقله و٢١٧٠ في بربر و٧٤٨٠ في الخرطوم و٢٣٥٠ في سنار و١٦١٠ في القلابات و٨٠٠ في الجيرة و٢٠٠ في القضارف و٣٩٤٠ في كسله و٩٢٠ في أمبديب و١٩٠٠ في سنهيت و٣٤٧٠ في هرر و٥٨٣٠ في كردوفان و٤٨٦٣ في دارفور و٨٨٦ في بحر الغزال و٢٦٣١ في خط الاستواء . فجملة عدد الجيش المصري في السودان ٤٠٤٩٠ وفي خدمتها ١٢ وابوراً حربياً وعدد المتطوعة مع الجيش نحو ٢٠ ألفاً وعدد الموظفين نحو ٣٠ الفاً



كيف دفع السودان

للثورة

دس الانكليز رجالهم في خدمة الحكومة المصرية في السودان وظن اسماعيل باشا ـ الذى كان يجيب طلبهم باستخدام رجالهم وباعطائهم السلطة التي لاحدلها ـ أنه يرضيهم ويحول مطامع انكلترا عن بلاده فظن خطأ وتولى الموظفون الانكليز المناصب بطلب حكومتهم وارشادها ليتمكنوا من هدم الامبراطورية المصرية الواقعة على طريق الهند وتحويلها الى مستعمرات انكليزية فصموئيل بكر فى خط الاستواء وغوردون في بحر الغزال وكلاهما وال مصري اعطيا السلطة التي لا حد لها فاستخدما قانون منع الرق لاغضاب السودانيين الذين كانوا يستخدمون العبيد في أعمالهم وينصرفون هم الى التجارة والأعمال الكبيرة ، فكانا ينكلان بالناس تنكيلاً شديداً ويعاقبان بالقتل والسجن ومصادرة الأملاك بحجة تنفيذ المعاهدة المبرمة بين اسماعيل باشا وانكلترا سنة ١٨٧٧ لمنع الرقيق ، مع أن الانكليز في أملاكهم الافريقية كانوا يتساهلون كل التساهل ، فعدّ عمل الانكليز فوق ما تقدم تعرضاً للدين . ثم انهم ميزوا قبيلة على أخرى فأعفوا قبائل الشايقية من الضرائب فاغضبوا القبائل الأخرى كما فضلوا أصحاب الطريقة الميرغنية على أصحاب الطرق الأخرى فأوجدوا التحاسد بين أصحاب الطرق

ويلي ذلك اهمال شأن محمد احمد المهدي عند ظهوره ، وظهور هؤلاء الذين يدعون المهدية في السودان كثير جداً وقد ظهر من يوم استعادة السودان الى اليوم ١٥ مهدياً لو أهملوا لاستفحل أمرهم . وضاعف في الأمر الثورة العرابية التي كان ينشطها ويشجعها وكيلهم السياسي بمصر السير مالت وغيره من خدمة سياستهم فتحولت انظار حكومة مصر عن السودان الى أن احتل الانكليز مصر

محمد احمد والثورة

أما محمد احمد المهدي فهو ابن نجار تعلم العلوم الدينية بالخرطوم واتبع الطريقة السمانية وسكن مع اخوته النجارين في جزيرة أبا حيث كثر تلامذته وأتباعه . وفي سنة ٨١ جهر بدعوى المهدية ، وحث أصحابه على القيام معه لنصرة الدين والجهاد في سبيل الله كما يفعل ذلك الكثيرون ولما وصل خبره الى رؤوف باشا حكمدار السودان أرسل اليه يسأله عن منشوراته وادعائه فأجابه أنه المهدي المنتظر . فأوفد اليه محمد بك أبا السعود أحد معاونيه فدخل عليه في غاره وسأله عن دعواه . فأجابه : أنا المهدي أنا ولي الأمر . فعاد أبو السعود الى رؤوف باشا وقص عليه حكاية محمد احمد ، فأرسل معه بلوكين للقبض عليه وكان محمد احمد قد جمع أتباعه فلما نزل الجنود الى البر فتك بهم رجاله لأن الجنود لم يكونوا على حذر وخاف المهدي العاقبة ففر مع من معه الى جبل قدير وارتأى محمد سعيد باشا مدير كردوفان مطاردة محمد أحمد ، ولكن رؤوف باشا منعه وأرسله الى جزيرة أبا ليحقق عن قتل الجند . ولما استقر محمد احمد بجبل قدير استأذن مدير فاشوده راشد بك بأن يزحف عليه فمنعه رؤوف باشا ، ولكنه ذهب باربعمائة جندي ، وقبل وصوله الى مقر المهدي جمع هذا ثمانية آلاف هجم بهم على راشد بك فقتله واسر جماعته وفتك بالباقين . فعزلت الحكومة رؤوف باشا وولت عبد القادر باشا . وقبل وصول عبد القادر باشا جهز جيكار وكيل الحاكم قوة بقيادة يوسف باشا السلامي قابلها محمد احمد بجيش عدده ١٥ الفاً فانتصر على يوسف باشا وقتله (٢٩ مايو ١٨٨٢) ولما ذاع خبر انتصاره هابه الناس واخذوا بالهجرة اليه وامتدت الثورة الى سنار ومديرها حسين باشا شكرى ثم من هناك الى جهة النيل الازرق

وفي ١١ مايو ١٨٨٢ وصل عبد القادر باشا الى الخرطوم فأخذ بتحصينها

وتجنيد العساكر وأتى بست أورط من السودان الشرقي وأخمد فتنة سنار وعزل الموظفين الذين خانوا . ثم سار هو ذاته بجيش نكل بزعماء الثورة في سنار واحداً فواحداً . وكاد يخمد الثورة في جميع الانحاء عند ماتلقى الامر من القاهرة بعزله ، كأنما الانكليز ما كانوا يريدون اخماد الثورة بل زيادة اتقادها فعينوا علاء الدين باشا خلفاً له زاعمين ان عبد القادر باشا يريد الاستقلال بالسودان . ومن المعلوم ان الانكليز عند ما دخلوا القاهرة كان أول عمل عملوه انهم حلوا الجيش في ٢٠ دسمبر ١٨٨٢ ثم جمعوا ستة آلاف رجل وعينوا السرافلن وود سردارا وعينوا الضباط الانكليز قواداً وارسلوا الى السودان عشرة آلاف من فلول جيش عرابي بقيادة هكس باشا

وصل علاء الدين باشا الى الخرطوم في ٢٠ فبراير ١٨٨٣ وسلطته محصورة بالادارة الملكية وولوا سليمان باشا نيازي العسكرية وهكس باشا رئيساً لاركان الحرب

ولما وصل عبد القادر باشا الى مصر ألح على الحكومة بأن تدع الجيش يحافظ على النيل الأبيض حتى لا تمتد الثورة الى سنار وان تدع محمد أحمد وشأنه في كردوفان فهو يسقط من تلقاء نفسه فلم يسمعوا نصيحته وجهز هكس باشا حملة كبيرة على كردوفان مؤلفة من ٧٠٠٠ من المشاة و٥٠٠ من الفرسان النظاميين و٥٠٠ من الفرسان المتطوعين وألفين من الاتباع و٥٠٠ جمل و٣٠٠ بغل و١٠ آلاف حمار وخمسة آلاف جواد و١٠ مدافع جبلية و٤ كروب و٦ نوردنفلت . سار هذا الجيش وضل الطريق . وفي ٤ نوفمبر أخذ الدراويش يطوقون معسكر هيكس الذى دخل وادياً كثير الغابات والاشواك طلباً للماء لان العطش برح بالجنود فحمل عليهم رجال محمد أحمد من كل جانب فقتلوا الجيش ولم يسلم منه سوى ضابطين و٣٠٠ جندي أخذوا اسرى . وحينئذ أرسل الكولونل سيتوارت تقريراً الى حكومته بأن الوقت قد حان لاخلاء السودان ، وألحوا على الخديوي توفيق باشا في ذلك فلم يوافقهم على

هذا الطلب ، وكانت حجة السيرافلن بارنغ ان في ميزانية السودان عجزاً قدره ٢٦٠ ألف جنيه ، والخزانة المصرية لاتستطيع تحمل مثل هذا المبلغ في كل عام ، والحكومة الانكليزية لا ترضى بأن تقدم جندياً واحداً لتأييد سلطة مصر على السودان . وألحت على وزارة شريف باشا باخلاء السودان ، فأبى شريف باشا قبول طلبهم وقال كلمته المشهورة « اذا نحن تركنا السودان فهو لا يتركنا » . ولكنهم اكرهوه على الاستعفاء عملاً بالقاعدة التي سنها اللورد غرنفل وهي « اما ان يخضع الموظف المصري ، أو يستقيل » . ولما استعفت وزارة شريف باشا خلفتها وزارة نوبار باشا التي قررت في الحال اخلاء السودان (٨ يناير ١٨٨٤)

اما وزارة شريف باشا فانها قالت في كتاب استعفائها

« تطلب حكومة جلالة ملكة انكلترا ان نترك السودان : فليس من حقنا ان نسلم بتركه ، لأن هذه البلاد التي هي ملك الباب العالي قد سلمت لنا لنحافظ عليها

وتقول حكومة جلالة الملكة انه يجب على مصر اتباع مشورتها دون مناقشة ، وفي ذلك مخالفة للأمر العالي الصادر في ٢٣ اغسطس ١٨٧٩ وفيه ان سمو الخديوي يحكم مع وزرائه وبواسطتهم

فنحن نستعفي لأننا نمنع من الحكم حسب احكام الدستور »

التعليمات لغوردون (١)

وكانت حكومة انكلترا الى غوردون اخلاء السودان دون استشارة الحكومة المصرية . وانشرت بلاغاً قالت فيه « ان حكومة جلالة الملكة سألت غوردون: هل هو مستعد لأن يذهب الى الخرطوم ليقيم في السودان حكومة وطنية سودانية ، ويبذل جهده لاعانة الحاميات المصرية الموجودة هناك ؟ فسأل الجنرال : هل تناط به هذه المهمة باسم جلالة الملكة ، أم باسم الخديوي ؟ وبما انه ضابط عظيم من جيش جلالة الملكة فهو ينفذ الأوامر التي يكون له شرف تلقيها من جلالتها ، فهو لا يرضى بحال من الاحوال ان يذهب الى السودان كممثل للخديوي . فالوزراء أجابوه بأنه سيكون بالسودان مندوب الحكومة البريطانية وليس له أقل شأن مع الخديوي . ولكي يكون ذلك أكثر وضوحاً فهو يسافر الى الخرطوم بطريق السويس الى سواكن ويقابله في السويس السير بارنغ ويتفق معه على الجلاء وتسكين السودان »

ذلك هو البلاغ الرسمي . اما التعليمات السرية التي تلقاها فانها تضمنت ان هذا العمل هو البدء بتنفيذ برنامج اللورد دوفرين . وهذا البرنامج هو : (١) اخلاء مصر للسودان (٢) جلاء الجنود والموظفين المصريين (٣) استعادة السودان لمصلحة انكلترا وحدها

ولما وصل غوردون الى بورسعيد تحول عن عزمه وحضر الى القاهرة وأخذ أمراً من الخديوي باخلاء السودان

كان هم غوردون قبل وصوله الى الخرطوم ان يعلن مقاصده فأرسل من

(١) كان غوردون ضابطاً في الجيش الانكليزي ، شهد حرب القريم ، ثم سافر الى الصين ودخل في جيشها . وفي سنة ٦٥ عاد الى انكلترا . وفي سنة ١٨٧٤ طلب ولي عهد انكلترا من الخديوي اسماعيل باشا ان يعينه مديراً لخط الاستواء خلفاً لصموئيل باكر فأجيب طلبه . وفي سنة ٧٦ استعفى وعاد الى انكلترا تاركاً الكولونل بروت الذي لم يلبث ان لحق به وصارت الولاية بعدهم لامين باشا . ولما عزموا على اخلاء السودان عينوا غوردون لهذه المهمة

أسيوط الى حسين باشا خليفة مدير بربر تلغرافاً يأمره فيه بأن يبلغ عمد البلاد وأعيانها انه سمي والياً على السودان وانه عند وصوله سيعزل جميع الموظفين الترك والمصريين ويولى حكاماً من أهل البلاد ليعيد الحكم الى ما كان عليه قبل الفتح ، وأنه أعفى أهل السودان من ضرائب ١٨٨٣ وأباح تجارة الرقيق »

ولما وصل الى كورسكو أرسل كتاباً الى المهدي بأنه عينه سلطاناً على كردوفان ودارفور . وعند ما وصل الى بربر خطب بالاهالي بأنه جاء ليخرج الجنود المصرية من السودان ويعيد الحكم الى السودانيين أنفسهم ، ثم عين مجلس شورى لحكم تلك الجهة من السودانيين وفتح الطريق الى محمد أحمد وكان مقفلاً فأخذ الناس يهرعون اليه بعد منشور غوردون ويزيدون قوته اما خوفا منه واما حباً به

ولما وصل الى الخرطوم فعل الفعل ذاته ثم زاد على ذلك أنه جمع دفاتر المالية وأحرقها امام الجمهور ليزيد في ثقة السودانيين وفي اضعاف قلوب المصريين

ثم أخرج العساكر المصرية من الخرطوم وألف مجلساً من السودانيين لحكم البلاد وبعد ذلك أرسل ستيوارت باشا وكيله ليرى كيف كان وقع عمله في البلاد فوجد ان الثورة عامة وليس لها رأس وان المهدي لا يريد مخاطبة الانكليز والاتفاق معهم كما كان يأمل حين نادى به سلطاناً على دارفور وكردوفان فأخذ يبحث عن رجل قوي يوليه الحكم ويتفق معه فطلب الزبير باشا من مصر ووعده بمنحه رتبة الفريق والنيشان العثماني وراتباً سنوياً قدره ٦٠٠٠ جنيه وأن تعطيه الحكومة المصرية كل سنة مليونين ونصف جنيه لمدة سنتين وان تترك له سلاحها وذخائرها وان يكون له جمرك سواكن فلم يقبل الزبير ولم يسلم الانكليز مخافة ان يكون كالمهدي أو ينضم اليه ، فقرروا ترك الفوضى تأكل السودان الى أن يستعيدوه . ولكن مركز

غوردون تحرج ، ولم يستطع الخروج من السودان فذهب ضحيـة السياسة مع من ذهبوا مع الامبراطورية المصرية السودانية التي هدموها

ولما عثروا على مذكرات غوردون واعادوها الى أهله نزعوا منها التعليمات التي تفضح السياسة فطبعت تلك المذكرات وفيها خمس صحائف بيضاء

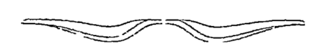
حاولت الحكومة الانكليزية بعد حصار الخرطوم انقاذ غوردون فألفت حملة بقيادة اللورد ولسلي ، وقالت في الاوامر الصادرة اليه « ان الغرض انقاذ غوردون وستيوارت ، فمتى تم ذلك لايجوز القيام باعمال أخرى » فاستخدم ولسلي الجيش المصري و٩ آلاف من الجيش الانكليزي و٩٠٠ زورق نيلي وقامت الحملة في ٢٧ سبتمبر ١٨٨٤ وسارت متقدمة ، ولكن الخرطوم سقطت في ٢٦ يناير ١٨٨٥ ووصل السير تشارلس ويلسون اليها بوابورين عند ظهر ٢٨ يناير ولما عرف الخبر عاد راجعاً الى اللورد ولسلي الذي أقلع بحملته الى مصر . وهكذا تم جلاء المصريين عن السودان ، ولم يعش محمد أحمد بعد سقوط الخرطوم سوى ٥ شهور فتوفي في ١٤ يونيو ١٨٨٥ وخلفه عبد الله التعايشي الذي استعاد الجيش المصرى السودان من يده سنة ١٨٩٨ أى بعد ١٦ عاماً لم ينقطع فيها القتال يوماً واحداً بين المصريين وثوار السودان على الحدود وما كان عبد القادر باشا يطلب منهم لاخماد الثورة نصف ما عرضوه على الزبير باشا ولا عشر معشار ما حملوا مصر من الاعباء بعد ذلك ليستعيدوه لأنفسهم لا لمصر . فقد كانت الوقائع الشديدة بين الجيش المصرى وثوار السودان ٢٤ واقعة ، وكانت الوقائع لاستعادة السودان ١١ واقعة ، والاعانة التي تقدمها مصر للسودان بعد استعادته ٤٦٠ ألف جنيه في السنة ما عدا الجيش والوابورات والموظفين الذين يتناولون رواتبهم من الخزانة المصرية . ولكن مجلس الشورى يقرر عند دفع الاموال « من حيث ان السودان جزء من مصر لايجزأ فهو يوافق على دفع مبلغ كذا الخ »

الزبير رحمة

من قبيلة الجميعاب (نسبة الى جميع العباسي) وهي قبيلة مشهورة بالشجاعة عاهدت الأمير اسماعيل بن محمد علي يوم فتحه السودان وثبتت على ولاء الأسرة العلوية . وقد كان للزبير شأن يذكر في تاريخ السودان بدأ حياته بالتجارة ثم سافر مع ابن عمه الى بحر الغزال في خدمة التاجر المصري علي ابي عموري من نجع حماده سنة ١٨٥٦ وكان التجار المصريون هناك كثيرين وكل تاجر منهم يبني زريبة من الشوك يخزن فيها بضائعه . فهاجم الأهالي هذه الزرائب لنهب البضاعة فدافع الزبير عن زريبة علي ابي عموري فهابه الأهالي وذاع أمره فانفرد بتجارته وربح . وزاد طمعه فأوغل بالبلاد الى حيث لم يصل التجار ثم قصد الى بلاد النمانم حيث تزوج من بنت سلطانها فزادت تجارته ، وابتاع من ملك النمانم ٥٠٠ شاب دربهم على حمل السلاح . وكان هؤلاء الشبان من المحكوم عليهم وعادة أهل البلاد أن يذبحوهم ويأكلوا لحومهم ، فخشي الملك حموه بطشه فخرج الزبير الى ملك آخر هو عدو حميه فأرسل حموه رجاله للفتك به في الطريق فتغلب عليهم . ولما لجأ الى الملك الثاني جهز حموه جيشاً لقتاله ففرّ هذا الملك من وجهه واضطر الزبير أن يلجأ الى بلاد قولو وملكها يومئذ « عدوه شكو » الذي قتل أخاً للزبير ، فقامت الحرب بينهما فقتل الملك وابنه وصار الزبير ملكا على تلك البلاد وسمى عاصمة ملكه ديم الزبير . ثم عاهد عرب الرزيقات وفتح طريق التجارة بين بحر الغزال وكردفان . وفي سنة ١٨٦٩ وصل الى بحر الغزال الحاج محمد السلامي المغربي ومعه ٢٠٠ جندي سوداني بقيادة محمد افندي منيب و٤٠٠ من الباشبوزق و٦٠٠ من الخطرية فقاتلهم الزبير وانتصر عليهم . وكان والي السودان يومئذ جعفر باشا مظهر . ولما رأى ملك النمانم اتساع ملك الزبير أرسل اليه يهدده اذا لم يترك الملك ويعود الى التجارة فأبى . فقامت بينهما الحرب التى انتهت بانتصار الزبير

فضم بلاد النمانم . وكان الزريقات قد نقضوا العهد وقطعوا الطريق فاستنجد عليهم سنة ١٨٧٣ بسلطان دارفور فلم ينجده فقاتلهم وكسرهم وأسر فقيههم عبد الله التعايشي فمنعه المشائخ من قتله ، وعبد الله هذا هو الذي صار خليفة للمهدي وحاربه الجيش المصري وفر من أم درمان فأدركه الجيش المصري في مكان يسمى جديد في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ وفتك بمن معه . أما هو واصحابه فانهم لما أيقنوا بالهلاك فرشوا فروهم وجلسوا ينتظرون الموت فلم يكن بعيداً منهم بل جاءهم مسرعاً

وبعد فتح كردو فان أرسل الزبير الى اسماعيل باشا أيوب حكمدار السودان يطلب منه ان يرسل من يستلم البلاد التي فتحها ، فجاءه الرد منه بأن سمو الخديوي أنعم عليه بالرتبة الثانيـة وولاه تلك البلاد مقابل ١٥ ألف جنيه يدفعها كل سنة . ثم دارت الحرب بينه وبين سلطان دارفور ، فأوتي النصر وأرسل اولاد سلاطين دارفور الى مصر ثم حدث خلاف بين حكمدار السودان والزبير فجاء الزبير مصر سنة ١٨٧٥ ورافق الجيش المصري في حرب روسيا . وفي أثناء ذلك ثار ابنه سليمان على الحكومة فأرسل غوردون جسي بك لقتاله فقتل سليمان . وفي سنة ٨٣ انتدب لقتال عثمان دقنه في طوكر فبعد أن جمع الايا من السودانيين بمصر عدل لأنه أبى ان يكون تحت أمرة باكر باشا . وفي سنة ٨٤ استدعاه غوردون لاستلام البلاد السودانية على ما مر فرفض ، لان الانكليز اتهموه بوصفه انه نخاس . وفي سنة ٨٥ نفي الى جبل طارق بتهمة مراسلة المهدي فظل هناك ٣٠ شهراً ، ثم افرج عنه وعينت له الحكومة راتباً شهرياً قدره ٢٨٩ جنيهاً تناوله حتى وفاته . وكان يطالبها بمبلغ مليون جنيه . وبعد استعادة السودان أعيد اليه كثير من أملاكه



التسابق الى السودان

حملة مارشان وحملة كتشنر ـ حملة مكدونالد ـ حملة كافانديش

فاشودة

لما فشلت المفاوضات بين انكلترا والباب العالي سنة ٨٩ لجلاء الانكليز عن مصر أرسل الموسيو برونت العضو الفرنساوي في السكة الحديدية المصرية تقريراً الي الموسيو كارنو رئيس جمهورية فرنسا وزميله في الدراسة يقترح عليه فيه احتلال نقطة من الأراضي المصرية تكره انكلترا على الاحتجاج ودول أوروبا على فتح المسألة المصرية . وارتأى ان تكون هذه النقطة فاشودة في السودان المصري (١) لان وصول الفرنساويين اليها سهل من املاكهم بافريقيا (٢) ولانها مركز مديرية (٣) ولانها مفتاح مصر لوقوعها عند مصب نهر الصوبات بالنيل . فرأى الموسيو كارنو صواب الرأي فسيرت حكومة الجمهورية الحملة سنة ٩٤ ولكن انكلترا كانت تنوي امتلاك السودان بعد اكراه مصر على اخلائه . من جهة الاوغندا بعد ان أخرجت أمين باشا من خط الاستواء وقال الكولونيل مونتايل « ان انكلترا لا تجلو عن مصر الا بعد ان تمتلك السودان وطريق بربر الى سواكن » وفي سنة ٩٥ خلف مارشان مونتايل برئاسة حملة فاشودة وأرسلت فرنسا الموسيو ليغران الى بلاد الحبشة ليؤلف حملة تقابل مارشان فلم يفلح . ولما أحس الانكليز بحملة الفرنساويين وبفشل حملتهم من الاوغندا سيروا الحملة المصرية . ولما احتل السردار ام درمان عرف ان مرشان يحتل فاشودة منذ ١٠ يوليو أي قبل شهرين من وصول السردار الى ام درمان وكانت قوة مارشان ١٢٠ جندياً من العبيد و٩ ضباط فرنساويين . فواصل اللوردكتشنر السير الى فاشوده حيث قابل مارشان ورفع الراية المصرية على ٥٠٠ ياردة من الراية الفرنساوية .

وظل مارشان في فاشودة حتى ١١ دسمبر فغادرها بأمر حكومته بطريق الحبشة

***

من مذاهب السياسة الانكليزية توخي الربح الكبير بالنفقة القليلة ، فهم كانوا يطمعون بالسودان لأنفسهم بعد أن اكرهوا المصريين على اخلائه ولكنهم كانوا يضنون بأموالهم في هذا السبيل فبعد أن سيروا الحملة المصرية بقيادة كتشنر باشا أخذوا من احتياطي صندوق الدين للانفاق على الحملة نصف مليون جنيه . وقال المستر كرزون في جلسة مجلس النواب في ١٩ مارس ١٨٩٦ « ان تقدير الاموال اللازمة لهذه الحملة ليس بالامكان ، ولكني أؤكد للمجلس بأن الخزانة المصرية وحدها تتحمل هذه النفقات كلها »

وأعلن المستر بلفور في مجلس العموم أن سفراء انكلترا تلقوا التعليمات من حكومتهم بأن يبلغوا الدول أن هذه الحملة انما هي جردت لمصلحة مصر وأن نفقات هذه الحملة قد تتجاوز مقدرة الخزانة المصرية فعليهم أن يقنعوا الدول لتسمح بأخذ نصف مليون جنيه من احتياطي صندوق الدين لهذا الغرض . فوافقت المانيا والنمسا وايطاليا ، ورفضت فرنسا وروسيا . ثم قال المستر بلفور « انا لا نرجع عن عزمنا ، وحيثما وضع الجندي الانكليزي قدمه فهو يبقى ولا يتزحزح »

رفع الفرنساويون حاملو الاسهم المصرية قضية أمام المحكمة المختلطة فحكمت محكمة الاستئناف بعد محكمة البداية في ٦ ديسمبر ١٨٩٦ باعادة المبلغ الى صندوق الدين ، وقدمت انجلترا لمصر في ٦ فبراير مبلغ ٧٩٨٨٠٢ ج بفائدة ٢ ½ بالمائة لا قرضاً بل حساباً جاريا لأنه لا يجوز لحكومة مصر الاقتراض دون موافقة الدول وهذا المبلغ تنازلت عنه انكلترا . وعالل هذا التنازل بأن المال خص أكثره بمشترى الادوات اللازمة لسكة حديد حلفا وهي تعتبر جزءاً من سكة حديد القاهرة الى الكاب . وكان سسل رود صاحب المشروع يومئذ في القاهرة يفاوض رئيس الوزارة مصطفى باشا فهمي في مشترى السكك

الحديدية التي تفضي الى السودان ، فأذاعت جريدة « الاهرام » الخبر الذى كان له دوي عظيم فى اوربا ، فكتب الباب العالي الى الخديوي يحرم عليه مثل هذا البيع

فى ٢ سبتمبر ١٨٩٨ دخل اللورد كتشنر ام درمان ، وفى ١٩ سبتمبر وصل الى فاشوده حيث قابل مارشان وعرف أن الحملة الانكليزية التي قامت من الاوغندا قاصدة الخرطوم بقيادة الماجور مكدونالد وقوامها بقية جيش أمين باشا في خط الاستواء ثارت على قائدها وامتنعت في قلعتها عند مدخل فكتوريا نيانزا فلم يستطع مكدونالد التقدم ، كذلك الحملة الاخرى التي الفوها على ساحل بحر الهند بقيادة كافانديش فانها لم تستطع الوصول الى السودان المصري

غضب الانكليز لوجود مارشان في فاشوده وأخذوا يهددون الفرنساويين حتى قال اللورد سالسبوري لسفير فرنسا كورسل : « ان عند السردار قوة كافية تمكنه من طرد مارشان ومن معه الى حيث يريد » ففهم السفير بأن معنى ذلك استعداد انكلترا لاعلان الحرب ، وسألت فرنسا حليفتها روسيا عن خطتها ، فأجابت حكومة القيصر بأن الافضل تسوية هذه الازمة سلمياً مع حفظ كرامة فرنسا . ولزمت المانيا الحياد لأن بينها وبين انكلترا اتفاقا سريا على افريقيا فاضطرت فرنسا الى اخلاء سحب جنودها من فاشوده في ٤ نوفمبر بحجة أن هذه البلاد ملك لمصر . ومما كتبه اللورد سالسبورى الى سفير انكلترا في باريس في ٥ اكتوبر ١٨٩٨ « لا شك بأن حقوق مصر بامتلاك مجرى النيل قد كانت من جراء نجاح المهدي مهملة ، ولكنها حقوق ثابتة لاتقبل جدلا ولم يبق شك بها بعد انتصار الجنود المصرية على الدراويش. أو لم تعلن انكلترا هذه عمداً وجود حقوق الخديوي على تلك الاملاك بالاتفاق الانكليزي الكونغي في ١٢ مايو ١٨٩٤ ؟

وفي ١٢ اكتوبر قال اللورد سالسبوري لسفير فرنسا « ان وادي

النيل كان لمصر ولا يزال لها ولكن عائقاً كان قائماً في وجه الملكية المصرية من جراء ثورة المهدي قد زال بانتصار الجنود المصرية والانكليزية في معركة أم درمان »

وهذا نص كتاب بطرس باشا غالي وزير خارجية مصر الى اللورد كرومر رداً على مذكرته بشأن ازمة فاشوده بتاريخ ١٩ اكتوبر ١٨٩٨ :

« ان حكومة سمو الخديوي كما تعلم سيادتكم لم يغب عنها في حين من الأحيان العود الى احتلال مديريات السودان الذي لم تنسحب منه الا عقيب ظروف قوة قاهرة . فاستعادة الخرطوم تكون عقيمة اذا لم يعد الى مصر وادي النيل الذي ضحت مصر في سبيله في الزمن السابق ضحايا جسيمة ولعلمي ان مسألة فاشوده هي الآن موضوع المباحثة بين انكلترا وفرنسا فان الحكومة المصرية تكل اليّ اذ أطلب من سعادتكم اسعادنا بالوساطة الطيبة لدى اللورد سالسبوري حتى يعترف لمصر بحقوقها التي لا تقبل الجدل وحتى تعاد اليها جميع الأراضي التي كانت تحتلها جنودها عند قيام ثورة محمد احمد »



مصر هي النيل

خطب الموسيو برونت المهندس الفرنساوي الشهير الذي كان عضواً فرنساوياً في مجلس ادارة السكك الحديدية المصرية — قبل حل هـذا المجلس باتفاق ١٩٠٤ — في المعهد العلمي المصري في ٢١ يناير ١٨٩٣ فقال :

« ان اقامة خزان للمياه على مجرى النيل يعرض مصر لأشد الاخطار بل للموت ويكفى للقضاء على مصر ان يقام سد عند فوهة بحيرة نيانزا بأعلى الشلال المسمى ريبون . فان هـذه البحيرة التي تعادل ٥٠ مليار متر مكعب يرتفع مستوى الماء فيها ٣٠ سنتمتراً في السنة على الأكثر فيلزم اذن ان تمر عشر سنين قبل ان تعلو المياه الى قنة هذا السد . وعلى هـذه الطريقة تحرم مصر في إبان الفيضان كمية قليلة من الماء وهي عشرة مليارات من الامتار المكعبة ، ومجموع ماء الفيضان في النيل ٧٥ مليارا

ولـكن الضرر يظهر عند الانخفاض ، فان مصر تحرم ٢٥٠ متراً مكعباً في الثانية من ٤٥٥ متراً مكعباً . وهذا الماء محسوب على مقياس الخرطوم ، ولـكنه يضيع منه الـكثير بالتبخر والرشح قبل ان يصل الى القاهرة فمن ٤٥٥ متراً مكعباً من الماء في الخرطوم يصل الى القاهرة ٢٠٠ متر مكعب . فاذا أنشىء السد يصـل الى القاهرة من الماء من ٨٠ الى ١٠٠ متر مكعب بالثانية فقط ويكون من وراء ذلك الخراب »

وفي أول اكتوبر ١٨٩٥ قدم السير سكوت مونكريف الذي كان وكيلاً لوزارة الاشغال المصرية تقريراً الى المعهد العلمي الملكي الانكليزي قال فيه :

« اذا تملكت دولة متمدنة أعالي النيل أنشأت بلاشك المسارب في بحيرة فيكتوريا نيانزا لتضبط خروج المياه من ذلك البحر كما تنظم مانشستر تيرلمر . وهذا العمل في نفسه سهل . اذا تم صارت تغذية النيل من تلك المسارب بيد الدولة المالكة هناك . واذا دفع سوء الحظ مصر التعسة الى ان تكون في

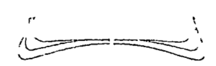
حرب مع الدولة النازلة على شاطىء بحيرة ڤيكتوريا فانها تكون عرضة اما للشرق واما للغرق كما يخطر لتلك العدوة »

وقال القومندان مونتيل في تقريره لوزارة خارجية فرنسا عن حملة فاشوده « ان الانكليز وضعوا نصب عيونهم منذ الساعة الأولى ان السودان الكبير الغنيّ يجب ان يكون فدية مصر الصغيرة الفقيرة تقدمها لانكلترا »

وجاء في تقرير السير جيرالد بورتال ـ مندوب انكلترا في الاوغندا ـ سنة ١٨٩٤ : « اذا نحن نظرنا الى الاوغندا من الوجهة السياسية وجدنا أنها أقوى حكومة في أفريقيا الشرقية . وفي قبضة الاوغندا منابع النيل ، فوقفنا في الاوغندا ومصر موقف واحد لاينفصل أحدهما عن الآخر ، لان من ملك أعالي النيل يتصرف بمصر على هواه ومشيئته ويكون باستطاعته ان يقضي على مصر »

وقال رياض باشا في مذكرته بتاريخ ٩ دسمبر ١٨٨٨ الى السير افلن بارنغ « من الواضح الجلي ان النيل حياة مصر ، والنيل هو السودان . ولا يشك أحد بأن الروابط التي تربط مصر بالسودان لهي روابط وثيقة لا انفصام لها كما ترتبط الروح بالجسم »

فيكفي المصري أن يراجع هذه الاقوال وامثالها ليعرف منزلة السودان وقيمته ؛ وليستسهل كما استسهل آباؤه وأجداده كل ضحية غالية في سبيله



من محمد علي الى عباس الثاني

١٨١٢ ـ ١٩٠٣

لما استتب الامر لمحمد علي في مصر كان أول ما وجه اليه نظره فتح السودان . وقال مؤرخو ملكه المجيد بل عهده السعيد ان من الاسباب التي حملته على الاسراع في ذلك يقينه بأن لا حياة لمصر بغير السودان وأهمها الاسباب الآتية :

الاول — الوصول الى منابع النيل حتى تكون في قبضة المصريين

والثاني — حفر معادن الذهب ليقرن ثروة مصر الزراعية بثروة معادن السودان

والثالث — تجنيد السودانيين لانهم أهل بأس وشدة وقد اشتهروا بالحروب وهو في ملكه الجديد بحاجة الى الجيوش

والرابع — استئصال شأفة المماليك الذين لجأوا الى دنقلة وسنار مخافة ان يؤلفوا جيشاً سودانياً يغزون به مصر ، ففعل ما فعل نابوليون قبله بارساله ديسكس للقضاء على بقية المماليك في السودان بعد ان قهرهم في مصر

والخامس — التخلص من جيشه المتطوع من الارنؤوط والجراكس والمغاربة وترك باقطاعهم الاقطاع في السودان الواسع ، لان هذا الجيش المتطوع كان كجيش الانكشارية في الاستانة مصدر تعب وخطر ، فما كانوا يخضعون للنظام الذي نظم به جيشه المصري على أسلوب الجيش الفرنساوي

والسادس — تمهيد طريق التجارة بين مصر والسودان ، لان التجار المصريين كانوا يلقون مشقات عظيمة في معاملة بلاد السودان بل كانوا عرضة للاخطار الشديدة

والسابع — تمهيد تأليف المملكة المصرية بضم سوريا وبلاد العرب اليها بعد ضم السودان منبع النيل

فبدأ عمله بارسال وفد في سنة ١٨١٢ الى ملك سنار يتودد اليه ويطلب منه طرد المماليك الذين لجأوا الى بلاده . وزود ذلك الوفد بالهدايا والتحف النفيسة وأرسل مع الوفد أناساً من رجال الحرب والعلم فكتبوا له التقارير الضافية ووضعوا الخطط لفتح السودان . وفي سنة ١٨١٦ أرسل وفداً آخر برئاسة كايو الفرنساوي للوقوف على معادن الذهب في جبل زباره ومعه الفنيون لوضع خريطة البلاد فلما أتم ذلك كله وجه ابنه الأمير اسماعيل على رأس جيش ضخم لفتح سنار وزوده بالهدايا وأوصاه بان يدخل في طاعته البلاد بلا حرب وأرسل معه وفداً من العلماء ليرشدوا الناس ويحببوا اليهم هذه الطاعة فنجح نجاحاً كبيراً فان بلاد النوبة سلمت بلا قتال ولم يقع فيها ما يستحق الذكر من سنة ١٨٢٠ الى ١٨٨٥ سوى ثورة حسن وردي الكاشف فانه بعد تقديم الطاعة للامير الذى ولاه على بلاد السكوت بين حلفا ودنقله قتل بعض رجال الحامية المصرية وامتنع بقلعة هناك مع عبيده فأرسل محمد علي قوة من مصر حصرته في القلعة ولسفتها بالبارود

وكان ملوك تلك البلاد وزعماؤها يتقدمون الى الأمير سمعيل طائعين الى أن وصل الى كوربي فوجد امامه ثلاثة من ملوك الشايقية يريدون قتاله فمزق شملهم وواصل سيره وهو يتقبل طاعة الملوك ويقرهم على بلادهم ويعزز جيشه بنفرة من رجالهم وكانت تلك القوة السودانية أول نواة الجيش السوداني الذي ظل شطراً من الجيش المصري الى اليوم . وفي ٢٨ مايو ١٨٢١ دخل الأمير اسماعيل الخرطوم وكان قد أرسل الى الملك بدي ملك سنار يدعوه الى الطاعة فأجابه جواباً جافاً لان المماليك الذين فروا من مصر سلموا جيش ذلك الملك ستة مدافع أخذوها معهم فزحف الامير اسماعيل قاصداً سنار وقبل أن يصل قدم له مليكها الطاعة فدخل العاصمة فى ١٢ اكتوبر ١٨٢١ وأعلن العفو العام وبذلك تم فتح البلاد وأحصى عدد السكان والعبيد والدور والمواشي ليقف على موارد السودان من كل وجه . ولما وصل الخبر الى محمد علي أرسل ابنه

ابراهيم لمساعدة أخيه اسماعيل على تنظيم البلاد وأمره بمواصلة الزحف حتى منابع النيل لان الوصول اليها وامتلاكها هو الغرض الاول والاسمى من امتلاك السودان فاتفق الاميران على اعادة تنظيم الجيش وقسمه قسمين قسماً يواصل الزحف على النيل الازرق لاكتشاف منبعه واكتشاف معادن الذهب في بلاد شنقول وقسماً يواصل الزحف على النيل الابيض فسار الامير اسماعيل قاصداً بلاد فازوغلي وسار الامير ابراهيم قاصداً بلاد الدنكا وظل ديوان افندى محافظاً لسنار . ولما وصل ابراهيم الى جبل القربين أصيب بالدوزنتاريا فعاد الى مصر وتولى القيادة سلاح داره طوسون حتى وصل الى آخر بلاد الدنكا وأتم الاميراسماعيل فتح بلاد فازوغلي وبحث كايوعن معادن الذهب في شنقول فتبين له انها قليلة التبر وفي أثناء غياب الامير اسماعيل عن سنار اتفق حاكمها ديوان افندي وكاتبه المعلم حنا على ضرب الضرائب على الاهالي فهاجوا ولما بلغ الامير اسماعيل الخبر عاد مسرعاً وأبطل الضرائب وعفا عن الثوار

وكان محمد علي قد أعد في الوقت ذاته جيشاً لفتح كردوفان بقيادة صهره محمد بك الدفتردار وكانت كردوفان تابعة لسلطنة دارفور فقاتله حاكمها قتالاً شديداً فكسره ودخل الابيض عاصمتها وتقدم الى دارفور لفتحها وقبل ان يصل الى دارفور بلغ الامير اسماعيل وهو في سنار ان الملك نمراً ملك السعداب في شندي يتحفز للثورة فجاء شندي في دسمبر سنة ١٨٢٣ وأحضر الملك نمراً وتهدده وضرب عليه جزية فأظهر الرجل الطاعة ولما جن الليل جمع عبيده ووضعوا الهشيم حول المنزل الذي ينام فيه الامير اسماعيل ورجاله واضرموا فيها النار فماتوا جميعاً وفر الغادر فأخذ القواد يؤدبون الذين اشتركوا بهذه الجريمة وأسرع الدفتردار من كردوفان للانتقام من الملك نمر ففر من وجهه فأدب شركاءه أشد تأديب والتجأ الملك نمر الى بلاد الحبشة حيث مكث الى عهد سعيد باشا الذي عفا عنه

وعاد الدفتردار الى مصر فعين محمد علي الميرالاي عثمان بك أول حاكم على السودان في سنة ١٨٢٥ وخلفه محو بك سنة ١٨٢٦ ثم خورشد باشا الذي أمر ببناء الخرطوم والمدن الاخرى بالطوب ووسع الفتح في جهات الحبشة وجعل القلابات مركزاً كبيراً للتجارة وبنى المساجد والمدارس الابتدائية وعلم الناس لبس القماش وكانوا يلبسون الجلود . وفي سنة ١٨٣٠ فتح بلاد الشلوك وفي سنة ١٨٣٥ نظم المحاكم . وقرر ان تقدم كل قبيلة عدداً من العبيد للخدمة في الجندية

وفي سنة ١٨٣٩ خلفه في حكم السودان احمد باشا أبو ودان . وزار محمد علي تلك البلاد فسافر من القاهرة في ١٥ اكتوبر من تلك السنة فوصل الى الخرطوم في ٢٣ نوفمبر واقام فيها ٢٢ يوماً ثم ذهب الى فازوغلي وكان قد شيد قصراً في فامكه فاقام فيه وهو ينظر في أمور تلك البلاد وينظمها وأعلن ابطال النخاسة ثم عاد الى مصر فوصل الى القاهرة في ١٤ مارس سنة ١٨٤٠ ودخلت كسله في حكم السودان الذي قسم الى سبع مديريات وخلف احمد باشا أبو ودان احمد باشا المنكلي سنة ١٨٤٤ ثم خالد باشا من سنة ١٨٤٦ الى ١٨٥٠ وكان ابرهيم باشا قائماً بادارة املاك مقام أبيه محمد علي فمات في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨ وفي ٢ غسطس سنة ١٨٤٩ مات محمد علي فاقيمت عليه المناحات في جميع انحاء السودان . وفي سنة ١٨٥٠ على عهد عباس باشا الاول عين عبد اللطيف باشا حاكماً فأسس رفاعه بك وبيومي بك مدرسة انكليزية في الخرطوم ثم عين رستم بك حاكماً على السودان وطلب قنصل انكلترا من عباس باشا الذي خلف جده ارسال بعثة لدرس احوال السودان فارسلت البعثة برئاسة المستر مري وكان هذا الرجل ذا نفوذ كبير على عباس الاول وهذه البعثة هي أول بعثة انكليزية للسودان . وفي سنة ١٨٥٤ توفي عباس باشا وتولى سعيد باشا فعين حاكماً على السودان علي جركس باشا وزار السودان حليم باشا ابن محمد علي فاقام مدة طويلة ثم زاره سعيد باشا ذاته فوصل الى الخرطوم في ١٦

يناير سنة ١٨٥٧ فنظم البلاد ورتب البوستة بين مصر والسودان وانزل الضرائب وحرم على الجند تحصيلها وألف في الخرطوم مجلساً شورياً من أعيان البلاد يجتمع مرة في السنة للنظر في شؤون البلاد واصلاحها واعلن ابطال الرق وكلف مونجل المهندس الفرنساوي برسم خط السكة الحديدية بين حلفا والخرطوم . وعلى عهده عاد الملك نمر وجماعته من بلاد الحبشة وطلبوا الامان فامنهم سعيد باشا وأعاد اليهم املاكهم . وفي ١٧ يناير سنة ١٨٦٣ توفي سعيد باشا وخلفه اسماعيل باشا فاهتم بالسودان اهتماماً كبيراً . وعلى عهده تمت الفتوحات الكبيرة ، ومد رواق مصر وسلطانها الى ما وراء خط الاستواء ودخلت زنجبار واوغندا تحت حماية مصر وبدأ بمد الخط الحديدي من حلفا وسواكن وامتلاك سواحل البحر الاحمر واكتشف معادن البترول والرصاص والحديد وفتح دارفور وضرب المثل بشمول الامن والراحة لبلاد السودان

ومن ولاة السودان الذين يذكرون بحسن الادارة موسى باشا حمدي ، فانه قدم تلك البلاد على عهد سعيد باشا واسماعيل باشا (١٨٦٣ — ١٨٦٥) وقمع الثورات في كردوفان . وألف مجلساً من الاعيان والوجوه ، ووضع نظاماً لجمع الضرائب وجعلها ثلاثة انجم في السنة ، وعين من الأهالي نظار اقسام ومعاونين ، وألبسهم الملابس التركية ، وطرد الاحباش من القلابات . وفي أيامه وصل الى الخرطوم صموئيل باكر وزوجته لاكتشاف منابع النيل الأبيض ولمقابلة غرانت وسبيك اللذين أرسلتهما الجمعية الجغرافية الانكليزية للغرض ذاته سنة ١٨٥٨ بطريق زنجبار . وكانت احدى الحملات العلمية التي أرسلها محمد علي سنة ١٨٤١ وقد وصلت الى غاندوكرو

ولما توفى اسماعيل باشا في ١٨ يناير ١٨٦٣ جاء موسى باشا الى مصر فأطلع اسماعيل باشا على حالة البلاد فانعم عليه برتبة الفريق وأبقاه في منصبه الى أن توفي هناك في ٦ مارس ١٨٦٥

وخلفه جعفر باشا صدق . وفي ولايته عصى الجهادية في كسله وعددهم أربعة

آلاف جندي من السودانيين وألف من الباشبوزق الترك والشايقية لانهم لم يتناولوا رواتبهم ، فتوسط بالأمر السيد محمد المرغني مؤسس الطريقة المرغنية فأعطاهم رواتبهم وأعادهم الى الطاعة وساروا للغزو الذي رفضوا القيام به عند صدور الأمر لهم بذلك ، وحاكم جعفر باشا العصاة وأدبهم تأديباً شديداً جداً

وتلاه جعفر باشا مظهر (١٨٦٦—١٨٧١) . وعلى عهده ضمت سواكن ومصوع الى السودان (١٨٦٦) وأوفده اسماعيل باشا الى سواحل البحر الأحمر . وفي سنة ٦٩ أرسل البلالي الى بحر الغزال لاحتلاله ووصل السير صموئيل باكر من مصر لتولي ادارة خط الاستواء ولمنع تجارة الرقيق

وبعد عزل جعفر باشا مظهر سنة ١٨٧١ ولي ممتاز باشا (١٨٧١ــ١٨٧٣) فادخل الى السودان زراعة القطن المصري ، ولكنه أكثر من طلب الرشوة فشكاه السودانيون الى اسماعيل باشا ؛ فأمر بالقبض عليه والتحقيق معه وعزله

وبعد عزله ولي اسماعيل باشا أيوب (١٨٧٣— ١٨٧٧) فكانت فاتحة أعماله ازالة السدود من النيل الأبيض حتى انطلقت فيه المراكب . وقسم البلاد الى مديريات وجعل كل مدير مسئولا عن مديريته . وعلى عهده عاد باكر من خط الاستواء وخلفه غوردون بطلب ولي عهد انكلترا . وفي عهد ولايته فتحت دارفور وضمت الى السودان على يد الزبير باشا ، وأرسل اسماعيل باشا هيأتين علميتين لدرس حالة دارفور ، وأرسل برسم طريق السكة الحديدية من مصوع الى كسلة واحتل سنهيت لهذا الغرض . وابتاع أقليم آيلت من صاحبه لوقوعه وسط الاملاك المصرية بين حماسيم ومصوع ، فاغضب ملك الحبشة يوحنا الذي رفع الأمر الى الدول ولا سيما انكلترا ؛ فلم يهتم له اسماعيل باشا . ووجه نظره الى هرر ، وهي سلطنة اسلامية منذ الفتح الاسلامي مات سلطانها احمد فاستبد بالاهالي خلفه محمد ، فطلبوا من اسماعيل باشا والياً عليهم فقبل ان يجيب طلبهم وابتاع بربر وزيلع ميناءى هرر من الباب العالي مقابل ١٣٣٦٥ جنيهاً في السنة (يوليو ١٨٧٥) . وفي

شهر سبتمبر ١٨٧٥ أرسل رؤوف باشا بحملة الى هرر فقبض على الأمير محمد وقتله ، وظلت هرر مصرية الى أن أخلوها مع أقاليم السودان

وكانت حماسيم سبب الحرب مع الحبشة وانكسار المصريين في ١١ نوفمبر ١٨٧٥ وفي ٨ مارس ١٨٧٦

وخلف غوردون باشا اسماعيل باشا أيوب (٧٧ — ٧٩) فملأ السودان بالموظفين الأجانب ، وبدأت الثورات كثورة السلطان هارون في دارفور ، وثورة سليمان ابن الزبير ، وثورة رابح مولى الزبير ، وثورة الصباحي في دارفور

وفي سنة ٧٧ بدأ اسماعيل باشا بمد الخط الحديدي من حلفا الى الخرطوم ولكنه لم يمد منه سوى ٥٠ ميلاً

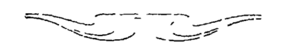
ولما خلف توفيق باشا اسماعيل باشا على عرش مصر (٢٥ يونيو ١٨٧٩) كان غوردون حاكماً على السودان فاستعفى (٧ سبتمبر ١٨٧٩) نعين رؤف باشا خلفاً له . وفي سنة ١٨٨٠ قامت الثورة في الصومال فخمدها حاكم هرر وتلتها الثورة العرابية بمصر ثم ثورة محمد أحمد

وخلف عبد القدر باشا حلمي رؤوف باشا (٨٢—٨٣) ، ثم علاء الدين باشا . ثم غوردون الذي كانت مهمته اخلاء تلك البلاد فقط

فأنت ترى مما تقدم ان المصريين تقدموا الانكليز في كل شيء في الاقطار السودانية . فتقدموهم بمد السكك الحديدية ، وفتح السدود ، وانشاء المدارس ، وزرع القطن ، وابطال الرقيق وتمدين الاهالي . وانشاء طرق المواصلات ، حتى ان اسماعيل باشا كان يشتغل بتمهيد الطريق من وادي جوبا القائم الخلاف عليه الآن بين الانكليز والطليان . الى خط الاستواء

وبعد ان استعيد السودان وجعل شركة بين مصر وانكلترا في سنة ٩٨ زار عباس باشا الثاني الخرطوم في ٣ دسمبر ١٩٠١ فالقى خطابه الذي تضمن الشكر للذين اتموا السكة الحديدية ومحوا سلطة التعايشي واعادوا الراحة

والعدل وقال « ان العلمين الانكليزي والمصري اللذين يخفقان معاً هما اشارة الى الحكومة المشتركة التي أخذت على عاتقها حماية الاهالي » وما شا كل ذلك فكان الفرق بين زيارة سلفائه وزيارته عظيماً جداً كالفرق بين الحالتين . وزار اللورد كرومر معتمد انكلترا - الذي اكره حكومة مصر على ترك السودان - تلك البلاد ثلاث مرات الاولى سنة ١٨٩٩ والثانية ١٩٠٠ والثالثة ١٩٠٣ فالقى الخطب ووعد بالاصلاحات الخ لان الامر في السودان صار امره . وفي تلك الخطب وضع البرامج للاعمال القائمة هناك كاعمال الخزانات وسواها . وكانت خطبه تحقيق نبوءة غلادستون سنة ١٨٧٧ بقوله : اذا نزلنا في مصر ذهبنا الى السودان واذا ذهبنا الى السودان مددنا ايدينا من خط الاستواء الى جنوب أفريقيا واتممنا تأليف امبراطوريتنا الافريقية »



السودان مصري فقط

قبل أن تكره حكومة مصر على اخلاء السودان بأمر الحكومة الانكليزية عرض على عبد القادر باشا حلمي وهو وزير الحربية سنة ١٨٨٥ أن يعود الى السودان فيسكن ثائرته . فاشترط لذلك شرطين الأول أن يعطى ١٥ ألف جندي والثاني أن تتحول الحكومة الانكليزية عن طلب الجلاء . فارتضوا بالشرط الأول ولم يرتضوا بالشرط الثاني لأن الغرض لم يكن اعادة السودان الى أمه مصر ، بل أخراج من كانوا في السودان وهم نحو ٤٠ ألفاً من المصريين وسوائم ، فأبت نفسه قبول هذه المهمة . وعبد القادر باشا تولى حكم السودان من سنة ١٨٨٢ الى ١٨٨٣ وتمكن من كبح جماح العصاة واخماد الفتنة في سنار رغم ضعف قوته . وكان كلما طلب نجدة أجابوه أن الانكليز حلوا جيش عرابي وليس لمصر جيش ثان . ولكن هذا القول لم يثبط همته حتى رأى أن خلفه وصل الى الخرطوم بينما هو مشتغل باعادة تنظيم سنار . ولعبد القادر باشا كلمة تفضح سر عزله وردت في كتاب السودان لمؤلفه نعوم بك شقير قال « سألت عبد القادر باشا : لماذا استدعيت من السودان وأنت ناجح في تدويخ الثوار واعادة السلام الى ربوعه فأجاب ؟« انهم اتهموني بالطمع بالاستقلال » وهذه الكلمة لا ندرك مغزاها الا اذا عدنا الى الروح التي كانت سائدة يومئذ وتلك الروح هي روح الخوف من بقاء الانكليز في مصر حتى أخذ بعضهم يجهر باستخدام السودان ومافيه من قوة لطرد الانكليز من وادي النيل . وكان جمال الدين الافغاني يتظاهر بذلك وينادي به ويدعو الرسل ليذهبوا الى تنشيط المهدي محمد احمد وتنظيم قوته لهذا الغرض . وشعر عبد القادر ذاته بممالأة فريق من الموظفين للمهدى والثوار عملاً بهذه الروح فعزلهم . ولما سأل اللورد سالسبوري منشىء الاهرام عن ثورة السودان قال له « انها ثورة أي فتنة محلية جعلتموها انتم الانكليز بخطتكم وسياستكم

ثورة عامة فاتركوا السلطة للخديوى يستعد السودان حالاً وتخضع له جميع القبائل » ولم يكن شيء من ذلك يغيب عن الانكليز كما انهم يعرفون أكثر من سواهم أن والي مصر محمد سعيد باشا زار السودان في سنة ١٨٥٨ وجهر في الخرطوم بأنه ينوي سحب جيوشه ورجال حكومته من تلك البلاد فجاء مشائخ القبائل وأعيان السودانيين من كل حدب وصوب يتوسلون اليه بالا يفعل وأعادوه عن عزمه الذي لم يفصح لنا التاريخ عن سببه حتى الآن . اليس في ذلك دليل على ميل السودانيين وتمسكهم بولاية مصر عليهم ؟ ؟

ان سعيداً ذاته عين وهو في الخرطوم بعد ذلك الطلب الذي طلبه المشايخ والاعيان والوجوه كاتبه الارمني اراكيل افندي والياً على تلك البلاد فهب أولئك الاعيان ذاتهم للشكوى والفتنة « لأن الوالي عين نصرانياً حاكماً لبلادهم » فلم يفعل اراكيل ما فعله غوردون وسواه . بل قصد الجماهير الحاشدة للثورة عليه ووقف في جمعهم وقال لهم « اذا كنتم قد نقمتم على حكومة الوالي لأنه عينني حاكماً عليكم فهذا دمي اريقوه وظلوا على الولاء لحكومة مصر » فانطفأت حذوة غضبهم وتحولوا من الفتنة الى الطاعة وتقدموا لخدمة الحكومة في ضبط الأمن والراحة في انحاء السودان كله

وهذا المهدي الذي مثلوه غولاً قامت الثورة في جميع انحاء البلاد لقيامه اذا أخذنا تاريخه عرفنا أنه كان كهؤلاء الذين يدعون المهدية في هذا العهد فمنذ دخول كتشنر السودان الى اليوم قام ١٥ مهدياً في تلك البلاد والتف حول كل واحد منهم جماعة من الناس لسذاجتهم ولكن بعض الجنود تمكنوا من أخذهم من نواصيهم وحادثة أبي السعود لضابط الذي أرسله رؤوف باشا حاكم السودان الى محمد احمد يوم قيامه ودعوته مشهورة فان أبا السعود وصل الى الرجل وهو في غارمع أصحابه فاحتقر أمره وتركه ولو انه أراد تكبيله أو أوالتنكيل به لما عز عليه الأمر ولا صعب ولكن الفتنة التي بدأت على ما رأيناها وأنكرها علماء السودان ذاتهم تحولت بعد ذلك وشملتهم جميعاً

للأسباب التي ذكرناها ويثبت ماتقدم منشور ونجت باشا الى السودانيين يوم تعيينه حاكماً على السودان وسرداراً للجيش المصري وونجت باشا أكبر خبير بأميال السودانيين وعواطفهم وخبرته بهذه الاميال والعواطف لم يقل لهم انه معين لادارة بلادهم من حكومة جلالة الملك والخديوي ولكنه استهل منشوره بالعبارة الآتية :

« فان سمو الأمير خديوي مصر عباس باشا حلمي الثاني حرسه الله قد اختارني لأن أكون سرداراً لجيشه وحاكما عاماً للاقطار السودانية بعد اتفاقه مع دولة بريطانيا العظمى على ذلك » الخ

وختم منشوره بقوله « والله المسئول أن يكون لي عوناً على تنفيذ ارادة سمو الخديوي المعظم »

فقد جعل الاتفاق مع انكلترا غامضاً في التعبير عن تعيينه ليفهم السودانيون أن الخديوي قد عينه منفردا بهذا التعيين كعادتهم في العبارات السياسية

فأي قول فوق هذا القول يدحض مزاعم القائلين بنفور السودان من حكم مصر وعد السودانيين أمة منفصلة عن الأمة المصرية . ولولا وثوق الجنرال ونجت من ميول السودانيين وعواطفهم لافتتح منشوره باسم جلالة الملك ولأورد اسم حكومة مصر أو خديويها على الأسلوب الذي اورد فيه اسم « دولة بريطانيا العظمى »

واذا نحن عدنا الى كتاب الجنرال ونجت ذاته والى غيره من المؤلفين عرفنا ان الذين يعتد بهم في السودان ويعدون الأمة السودانية هم العرب الذين وفدوا على السودان من مصر . فهم الأسياد وهم اصحاب النفوذ وهم السودان »

فاذا اخذنا بتقديرهم هم وبقرار علمائهم فليقل لنا أولئك الكتاب الذين يزعمون أن مصر أمة والسودانيين أمة كيف التوفيق بين أقوال المؤرخين الخبراء من الانكليز ذاتهم وبين دعائهم هم . ألا يحق لنا أن نقول انه ادعاء

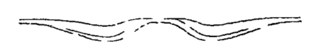
لا يبرره سوى السياسة او هو ادعاء لتبرير السياسة فقط

***

لم يكن خروج الجيوش المصرية من السودان في سنة ١٨٨٤ و ١٨٨٥ تخلياً عن السودان حتى يصبح ” ملكا لا مالك له “ فيستبيح دخوله وامتلاكه كل من استطاع الى ذلك سبيلا . بل عد اخلاء السودان عملاً عسكرياً فقط قضت به الضرورة العسكرية والشاهد الأكبر على ذلك الأمر العالي الخديوي الصادر في ١٥ يناير ١٨٨٤ فان هذا الأمر نص صريحاً على الحاق اقليم السودان المصري بوزارة الحربية المصرية وظل هذا الأمر نافذاً وظلت وزارة الحربية تتولى شؤون السودان الى أن انتهت الثورة واستعيدت البلاد والشاهد الثاني كتاب بطرس باشا غالي وزير الخارجية المصرية الى اللورد كرومر في ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٨ رداً على مذكرة منه قال فيه ما نصه « ان حكومة سمو الخديوي كما تعرف سيادتكم لم تهمل في وقت من الأوقات أمر العودة الى احتلال الاقاليم في بلاد السودان تلك الاقاليم التي هي منبع حياة مصر وهي اذا كانت قد انسحبت منها موقتا فانما كان ذلك عقيب ظروف بقوة قاهرة فاستعادة الخرطوم لا تؤدي الى الغرض المراد منها اذا لم يعد وادي النيل كله — الذي ضحت مصر في سبيله الضحايا العظيمة — الى يدها وقبضتها ولعلمي أن مسألة فاشودة هي الآن موضوع المكالمة بين بريطانيا العظمى وفرنسا فالحكومة المصرية قد كلفتني ان اسأل سيادتكم اذ تولينا وساطتكم الطيبة لدي اللورد سالسبوري حتى يعترف لمصر بحقوقها التي لا تقبل شكاً وحتى تعاد الى مصر جميع الاقاليم التي كانت لها الى يوم فتنة محمد احمد »

واذا كان كتاب بطرس باشا غالي قد اتخذ يومئذ حجة على فرنسا في فاشودة فانه يعد ايضاً حجة قائمة على الانكليز الى الأبد فالانكليز اعتمدوا في مكالمة الفرنساويين في مسألة حدود السودان المصري على هذا الكتاب وعلى الخريطة التي وضعها غوردون سنة ١٨٧٩ وفي كتاب بطرس باشا ذكر

« الاقاليم التي كانت تحكمها مصر حتى ثورة المهـدي » ومعلوم أن أمين باشا كان يحكم اقليم خط الاستواء حتى ١٠ يناير ١٨٨٩ وفي خريطة غوردون أن من اقليم لادو المنطقة الواقعة على الضفة اليسرى من النيل في سورمست وهي المنطقة التي تصل بحيرة فيكتوريا نيانزا ببحيرة البرت نيانزا وعلى هذه المنطقة يخفق الآن العلم الانكليزي وحده ولم يكن في سنة ١٨٨٤ شريك للعلم المصري في تلك الارجاء. وتدل خريطة غوردون أيضاً على أن هرر وزيلع وبربره أراض مصرية. وقال غوردون ان حاميتها كانت ٣٤٠٠ جندي ونفقات بربره ١٧٢٢٩ جنيهاً ونفقات زيلع ٥٠٦١ جنيهاً ونفقات هرر ٤٣٢٢٩ جنيهاً وان مصوع كانت تابعة لسواكن. وقد عرف القاريء من كلامنا السابق ان انكلترا عاملت السودان معاملة « مال لا مالك له » فظلت تأخذ منه وتعطي حتى سنة ١٨٩٥ أي حتى اتفقت مع المانيا وايطاليا وشعرت بثبوت قدمها في مصر فعادت الى التمسك بحقوق مصر ولم يحسب لمصر في ذلك كله حساب حتى اذا عقدتها مع وزير خارجية مصر في ١٩ يناير ١٨٩٩ لم تقره الامة المصرية وهيأتها النيابية وهو ذلك الاتفاق الذى يجعل انكلترا شريكة مصر في السودان وأجمع رجال القانون على أن هذا الاتفاق مخالف للشرائع والقوانين



سلخ السودان

وطريق المواصلات الامبراطورية

مصر والسودان وقناة السويس وفلسطين والعراق وايران لازمة لانكلترا لانها طريق الهند كما يقول اللورد كرزون فيصفق النواب لقوله ولبلاغة حجته (؟) واذا قالت مصر: السودان مني ولي وأنا له وهو حياتي ومنى وحدي كانت حياته. صاح الكتاب الانكليز يالها من بدعة ويالحق من الجور؟؟!!

ظلت انكلترا قرناً تنقض من قوة مصر وتأبى عليها النمو الى أن غنمت فرصة ثورة عرابي على الحكومة بحجة تحويل الحكم الى يد الشعب فاحتلت البلاد فاختل حبل الأمن في السودان فكانت اذا قال لها العالم: مصر. تجيبه السودان. الى أن جعلته شركة بينها وبين مصر يحلل هذه الشركة التي أمرت بها انكلترا أمراً ولم يراع فيه شرع ولا قانون « أن الدول لم تعترض عليها » كما قالت المانشستر غارديان. وتجاهلت ان تركيا احتجت وهي صاحبة الشأن على فصل مصر عن السودان

وتقول التيمس ان مصر أمة والسودان أمة أخرى. ويضعف في ذلك كله ان السودان اذا أعطى لمصر فان لاوغندا وراء السودان ومنها تحول مياه النيل عن مصر كما يقول الكتاب الآخرون ويتجاهلون ان الاوغندا كانت تابعة لمصرقبل ان يأكلوها ثم يحاولون هضم السودان

***

بدأت حياة مصر المستقلة سنة ١٨٤١ بالمعاهدات بين الدول وبالفرمانات المستندة الى تلك المعاهدات وهذه الفرمانات تجعل في ادارة محمد علي وذريته — أي مصر الممثلة بأميرها ووليها — بلاد النوبة ودرفور وكردوفان وملحقاتها

أي السودان كله فبسط امراء مصر حكمهم ووطدوا ادارة ملكهم حتى خط الاستواء . وفي سنة ١٨٧٠ لم تكتف مصر بذلك بل أرسلت حملة على رأسها صموئيل باكر الى منابع النيل . وأخضع الزبير بحر الغزال ونظم غوردون خط الاستواء وفي سنة ١٨٧٤ ابرم صاحب الاوغندا معاهدة مع مصر قبل فيها حماية مصر على بلاده وعين اسماعيل باشا لنان دي بللفون بك حاكما على السودان الشرقي وقسمت بلاد السودان الى ١٦ مديرية وكل مديرية الى دور وأخطاط ووضع شالو بك المهندس الأكبر لبلاد السودان خطط تلك البلاد الطبيعية والسياسية ومنها يؤخذ ان الاقسام السياسية كانت :

١ خط الاستواء
٢ بحر الغزال
٣ فاشوده
٤ الفاشر
٥ دارا
٦ توغا
٧ سولكون
٨ كبكبية
٩ كردوفان
١٠ خرطوم
١١ سنار الفازوغلي
١٢ تقضارف
١٣ القلابات
١٤ تاكا
١٥ بربر
١٦ دنقلة

وكانت الخرطوم القاعـدة لمساحة ١٥٠٠ كيلو متر طولا وفاشوده قاعدة الحامية على مجرى النيـل حتى البحيرات النابع منها . وفي سـنة ١٨٦٥ كتب باكر [1] بك عن السـودان يقول « يستطيع السائح الاوروبي أن يطوف هذه البلاد ـ التي تعادل مساحتها مساحة فرنسا والمانيا وانكلترا معاً ـ وهو في امن وراحة قد لا يلقاها المتنزه في هيدبارك ـ حديقة لندن الـكبرى ـ اذا تأخر فيها مساء . أما الاهالي فلينو العريكة مطواعون لحـكومتهم» فماذا غير هؤلاء في ٢٠ عاما ؟ وكيف اتقدت ثورتهم والثورة العرابية بوقت واحد ؟ ذلك سر ـ يقول جميع المؤرخين ـ مفتاحه بيد الانكليز . ومما قاله شايه لونغ بك الذي انتدبه اسماعيل باشا لبسط حماية مصر على الاوغندا وابرام المعاهدة مع ملـكها « متزه » في كتابه « مصر وأملاكها الصائعة » : « ان ادارة غوردون وباكر هي التي أغضبت السودانيين وأثارت ثائرتهم . ولا شك ولا ريب بان انـكلترا تركت النار تتقد ليكون لها فيه مبرر لاخراج مصر والحلول محلها ، ولـكنها لم تدبر الثورة المهدية » فالسوداني هاج لالغاء الرقيق واحتـكار سن الفيل ولشدة الموظفين ولـكن هياجه كان محلياً فقابلت انـكلترا ذلك بملء الارتياح ولعبت بعقل عرابي حتى سـحب الجيش من

(١) في سـنة ١٨٥٨ أرسـلت الجمعية الجغرافية الانـكليزية الرحالتين سبيك وغرانت لا كتشاف منابع النيل بطريق زنجبار . وفي سنة ٦٢ أرسلت صموئيل باكر الى مصر للغرض ذاته حتى اذا عرفت تلك المنابع قبضت عليها لتقبض بواسطتها على مصر وطلبت من الخديوي امداده بما يحتاج ، فقام من الخرطوم في ١٨ ديسمبر ١٨٦٢ فوصل الى غاندوكرو في ٢ فبراير ١٨٦٣ ، وفي ١٥ منه التقى بسبيك وغرانت فاخبراه عن وصولهما الى بحيرة اطلقا عليها اسم « فكتوريا » ملـكتهم . فسار صموئيل باكر جنوبا لا كتشاف البحيرة الاخرى ، فوصل الى البحيرة التي اطلق عليها اسم ولي العهد « ألبرت » وعاد الى بلاد الانـكليز

وفي سنة ٦٩ طلبت حكومة انـكلترا من اسماعيل باشا انتدابه حـكم خط الاستواء فانعم عليه برتبة الفريق وعقد له على جيش قوامه ١٥٠٠ جندي ورتب له عشرة آلاف جنيه في السـنة فأطلق على غوندوكرو اسم الاسماعيلية وكانت الحكومة قد أعطت بلاد خط الاستواء التزاما للسـيد أحمد العقاد فأبطل التزامه وأسس نقطة عسكرية في شندي على ٥٠ ميلا من البرت نيانزا وعاد في سـنة ٧٣ من تلك البلاد تاركاً ولايتها لروءف باشا قومندان العساكر ولـكن ولي عهد انـكلترا طلب تولية غوردون فولي حتى سنة ٧٦ وخلفه برت ثم أمين باشا

السودان فلم تبق هناك قوة ما وقد أثبت الجنرال ونجت هذه الاسباب الثلاثة في كتابه « المهدية والسودان» ولكن مصر ظلت قادرة على اخماد الفتنة بعد سنة ١٨٨٢ لولا أن الانكليز أرسلوا رجالهم ليتولوا الأمر فكتب هوبار باشا الى التيمس في ٣ فبراير ١٨٨٥ يقول : « والآن صارت ثورة السودان حرباً دينية يقوم بها المسلمون ضد المسيحيين الذين مدوا يدهم لامتلاك هذه البلاد » ولكن موظفي الاستعمار ظلوا على نغمتهم بأن الثورة ناجمة عن ظلم الموظفين المصريين . ولما أرسل عبد القادر باشا في سنة ٨٣ الى الخرطوم كسر الثوار لأول مرة وسكن جهات سنار ثم كسرهم مرة ثانية وبسم له الفوز في كل مكان على قلة عدد جنوده . ولكن ذلك لم يرق للانكليز فأشاروا بتعيين علاء الدين باشا حاكما على السودان وجردوا حملة هيكس برياسة سليمان نيازي باشا الاسمية وتلقى سليمان نيازي باشا الأوامر بأن يتبع اشارة هيكس ، ولكنهم رأوا أن يعزلوه من منصبه لأنه عسكري ومن الممكن أن ينازع هيكس في ارادته وعينوا علاء الدين باشا الذي لم يكن عسكرياً حتى يخضع ويطيع فكانت النتيجة ضياع الحملة كلها ونهوض السودان كله للثورة حتى كتب غوردون في مذكراته « عند ما أفكر بما ضحي من حياة الرجال في السودان منذ سنة ١٨٨٠ لا يمكنني ان أمنع نفسي عن حب الانتقام من السير أوكلاند كولفين والسير أدوار مالت والسير تشارلس ديلك لأنهم هم الذين دبروا ذلك كله » ، ويقول سلاتين باشا أنه تلقى الأوامر في سنة ١٨٨٣ ليجمع جنوده في الفاشر وليختار واحداً من سلالة الملوك القدماء هناك فيسلمه البلاد ويجلو عنها

لم تكتف السياسة الانكليزية بذلك بل قضت على مصر بأن تخلي السودان وزادت على ما تقدم بأن وجود الانكليز في مصر لازم خوفاً على القاهرة من عصابات الدراويش كأن الدراويش صاروا جيوشاً منظمة تقهر مصر التي مزقت قبل ذلك بخمسين سنة أقوى الجيوش المنظمة وأمتنها وأكثرها عدة

حدثت واقعة هيكس يوم وصول افلن بارنغ (اللورد كرومر) الى مصر فأبلغ الخديوي أن انكلترا لاتهتم بالسودان ولا تساعد مصر على البقاء فيه أو استعادة بعض أقاليمه وشرح اللورد ملنر كلام افلن بارنغ للخديوي بقوله « ان الرجل التعب المنهوك القوى الفقير — كما كانت مصر يومئذ — لايكون له بد من أن يتنازل عن بعض أملاكه مخافة أن يناله الافلاس » فأجاب الخديوي السير افلن بارنغ انه لا يستطيع ترك السودان واذا كانت مصر لا لا تلقى المساعدة لتعزز جيشها فهو يفضل أن يلجأ الى سلطان تركيا في هذه المساعدة فأجاب بارنغ « ولكن على شرط أن لاتدخل الجنود العثمانية مصر وأن تجعل سواكن مركزها » وفي اليوم التالي حمل الى الخديوي « المشورة والنصيحة بترك السودان» حتى يصبح بلا سيد فتبسط انكلترا سيادتها عليه. ولما رفضت الوزارة المصرية ترك السودان اكرهت على الاستعفاء ، وقال اللورد ملنر « ان الحكومة البريطانية اتبعت رأي معتمدها وأمرته بأن يبلغ الحكومة المصرية التحتيم عليها بترك السودان حالا واذا أبى أحد الوزراء فليستعف . وبذلك كذبنا يومئذ النظرية القائلة بأن سياسة مصر والسودان لا تعنينا »

وأغرب ما في الحجج التي قدمها اللورد كرومر للخديوي توفيق ليجلي جنوده عن السودان أن حكومة مصر تنفق على السودان ٦٤٠ ألف جنيه ولا تحصل من السودان سوى ٤٨٠ ألف جنيه فلايجوز ان تنفق مصر في السودان في كل عام ١٦٠ الف جنيه . وكانوا يستكبرون تجريد ١٦ الف جندي مصري وسوداني لتدويخ السودان ولكنهم لما صار السودان لهم وجدوا هذا العدد قليلا فزادوه من كل سلاح وهيأة على حساب مصر وعلى نفقة الخزنة المصرية

***

اما مديريات السودان كما نظمت بعد استعادته واقتطاع اطرافه فهي على الوجه الآتي :

١ — حلفا . وهي تتناول حلفا والمحس وسكوت
٢ — دنقلة . وهي تتناول ارقو ودنقلة الاودري والخندق والدبة وكورتي ومروي
٣ — بربر . وهي تتناول الرباطاب وبربر ومدينة بربر والدامر وشندى
٤ — الخرطوم . تتناول مدينة الخرطوم وحدها
٥ — مديرية الجزيرة . تتناول الكاملين والمسلمية ورفاعية وود رملي وعبود والكوة القطنية وقوز أبي جمة
٦ — مديريةسنار . تتناول سنار وشيخة وواد مدني والرصيرص والدندر ودار الفونج وأبو نعامة
٧ — مديرية النيل الاعلى . تتناول كودوك وهي فاشودة التي غيروا اسمها
٨ — مديرية بحر الغزال . تتناول واو ومشرع الريك وديم الزبير وشامبي وشكوشك وتونج واورمبيك
٩ — كسكه . تتناول كسله والقضارف والقلابات
١٠ — سواكن . تتناول سواكن وطوكر
١١ — كردوفان . تتناول الابيض وباره والدويم وخربى والنهود والشنوط والطيارة والدكن وتندك وجديد
١٢ — دارفور



اخلاء السودان ليس تركه نهبا مشاعا

لو أن السياسيين قالوا للامم الصغيرة أو الضعيفة انا نمتلك أرضكم بحكم القوة لا بحكم آخر لسكت الضعفاء الى ان يستعيدوا قوتهم فيعيدون بها ملكهم وحقهم. ولكن المدنية الحديثة في تطورها الجديد لم تتوصل الى حمل الحكومات على ان تعدل عن القوة الى الحق فتتخذه شعاراً في القول ودستوراً في العمل، فتمسكت بالقديم أي بالقوة وأخذت تلبسها حلة الجديد أي حلة الحق والقانون بالقول فقط. وليس في مسائل العالم مسألة أظهر في ذلك وأجلى من مسألة السودان ومصر. فان انكلترا التي دخلت مصر باسم الدول، وتقدمتها في الدخول منشورات سلطان تركيا باعتبار عرابي ثائراً ومساعي الخديوي توفيق ومساعدة فريق كبير من عظماء مصر ورضا الدول، انما هي دخلتها لتوطيد عرش الخديوي أو بالاحرى ابقاء الخديوي توفيق على العرش. فكان اول عمل عملته ان اكرهت الخديوي على سحب جنوده من السودان. ولكن الخديوي صاحب مصر والسودان أي صاحب النيل من وراء منبعه الى ما بعد مصبه لم يسحب جنوده من تلك الارض ليتركها نهباً مباحاً لمن شاء امتلاكها، بل هو سحبها «لضرورة عسكرية ولاسباب حربية» فالسودان اذن ظل ملكا لمصر في عرف الدول وفي عرف القانون الذي يقولون انه نظام تسير عليه جميع أعمالهم. وقبل ان يتم سحب الجنود المصرية من السودان نزلت الجنود الانكليزية في سواكن وسواحل الصومال، والجنود الطليانية في مصوع. وقد قال اللورد دفرين في تقريره عام ١٨٨٣ بضرورة انسحاب الجنود المصرية من الاقاليم الشرقية والغربية والجنوبية، ولكن ضميره لم يساعده يومئذ على القول بضرورة انسحابها من وادي النيل من منبعه الى مصبه فقال: «ان بعض الاشخاص يميلون الى نصيحة مصر بان تنسحب من السودان كله ولكنه لا ينتظر منها ان تسلم بذلك فمصر التي تعيش من النيل

يحق لها ان تمتلك مجرى النيل كله فيكفيها ان تنسحب من دارفور وكردوفان وان تظل الخرطوم وسنار في قبضتها »

احتلت انكلترا وادي حلفا وسواكن وبربرة وزيلع والاوغندا وخط الاستواء حالما خرج منها المصريون وبذلك طوقت السودان من كل جانب . وهكذا جعل حد مصر في ١٥ يونيو سنة ١٨٨٥ بين الشلالين ولم يبق من الحكم المصري في السودان سوى مقاطعة خط الاستواء بيد امين باشا . فأراد الانكليز استئصال كل شيء فحملوا نوبار باشا على ان يكتب الى امين باشا كتاباً في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ يقول له فيه ان حكومة الخديوي لا تستطيع مساعدته بشيء فهي تترك له الحرية التامة ليتدبر واذا شاء الانسحاب فليقصد زنجبار . وأحدثت انكلترا ضجة في أوروبا بشأن امين باشا متظاهرة بالغيرة عليه مع ان أمينا كتب من ودلاي في ٦ يوليو سنة ١٨٨٦ يقول انه لا يريد شيئاً وان المديرية في منتهى الراحة والسكون . وكتب قنصل انكلترا في زنجبار ان المصريين بقيادة أمين باشا لا يرضون مفارقة مديريتهم وانهم هناك جميعاً مخلصون لحكومة الخديوي .وكانت قوة أمين باشا مؤلفة من أورطتين مصريتين فأذيع بينهما في ١٨٨٧ ان امين باشا سيتخلى عنهما فذهب اليه ١٩٠ جندياً من تينك الأورطتين وأبلغوه انهم لا يدعونه يغادر البلاد . فافهمهم أمين باشا الحقيقة وظل في منصبه يدير البلاد باسم خديوي مصر . ولما وصل ستانلي في ١٩ مايو سنة ١٨٨٨ الى تلك الجهة بحجة انقاذ امين باشا قال له شكري أغا من ضباط الأورطة الأولى «ان جندياً واحداً من جنود الخديوي لا يرضى الانسحاب من هذه البلاد »

وكتب جون روث تروب رفيق ستانلي في مذكراته « ان أميناً لا يود الانسحاب فلا يصح لنا الافتخار بحملتنا التي لم يكن الغرض منها خدمة الانسانية بل خدمة المطامع وحب الثروة » ولما عرض ستانلي على امين باشا أن يستلم منه المديرية باسم انكلترا أجابه « اني لا أسلم وماذا تقول عني

حكومة مصر اذا أنا فعلت ذلك » وأغرب مافي هذه القصة ان ستانلي الذي أرسلته انكلترا بدعوى انقاذ أمين باشا من خط الاستواء أرسل الى أمين باشا يطلب منه المساعدة لينقذه مما هو فيه حتى يتمكن من الوصول اليه فارسل اليه امين قوة انقذته . ولما قابله ستانلي وطلب منه العودة معه أجابه ان الحكومة المصرية لم تأمرني بالجلاء بل تركت لي حرية العمل . فاقترح عليه ستانلي بعد رفضه الجلاء ثلاثة اقتراحات (١) اما أن يكون حاكماً لخط الاستواء باسم بلجكا وباعتماد مالي قدره ٣٠٠ الف فرنك في السنة وبراتب ٣٧ الف فرنك (٢) واما ان يكون حاكماً لاقليم الشرق الجنوبي باسم انكلترا براتب يتناوله من انكلترا (٣) أو الجلاء والعودة الى مصر . فرفض امين باشا ان ينتقل من ظل علم الى ظل علم آخر . وهكذا فشل ستانلي ورجع بخفي حنين الا انه تلقى في شهر يناير سنة ١٨٨٩ كتاباً بان «الضباط المصريين داخلهم الشك بامين باشا وخافوا ان يجلو عن البلاد فاخذوا يرقبونه . وهؤلاء الضباط والموظفون الذين لم يتناولوا قرشاً واحداً منذ خمس سنين صانوا ملك بلادهم واحتملوا كل شيء في سبيل وطنهم» على ان الانكليز ظلوا يضغطون على أمين باشا حتى جلا عن البلاد بالتهديد في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٩ وبذلك الجلاء تقلص ظل مصر عن سائر جهات السودان وطوي العلم المصري الذي ظلل تلك الربوع نصف قرن وأخذت انكلترا تنظم اعمالها فبسطت حمايتها على الأوغندا وعقدت مع المانيا اتفاقاً سنة ١٨٩٠ تعترف به المانيا بنفوذ انكلترا في أعالي النيل وعقدت مع حكومة الكونغو البلجيكية اتفاقاً آخر في سنة ١٨٩٤ يقضي بان ترضى حكومة الكونغو بمرور سكة حديد الكاب بأرضها وترضى حكومة انكلترا بمد نفوذ حكومة الكونغو على مجرى النيل غرباً حتى فاشوده . فلما أعلن أمر هذا الاتفاق قال الموسيو هانوتو وزير خارجية فرنسا : « انه اتفاق باطل لانه اتفاق على ملك لا تملكه انكلترا وهو ملك السلطان المضمونة صيانته بمعاهدات دولية والمتولي أمره خديوي مصر بمعاهدات تقضي

بولايته » . ثم اتفقت فرنسا مع حكومة الكونغو على أن تحل محلها في تلك المنطقة « الى أن يتمكن خديوي مصر من استعادتها فتعيدها اليه كما هي » وفي سنة ١٨٩٥ خطب السير أدوار غراي مطالباً بحق مصر بحجة ان الانكليز قوامون على مصالحها فرد المسيو هانوتو منكراً ذلك على انكلترا وكانت حملة مرشان سائرة الى السودان وتبعتها . الحملة المصرية بقيادة السردار كتشنر وهي مؤلفة من ٢٤ الف مصري و٥ آلاف انكليزي واتفقت مصر على هذه الحملة بحساب جار فتحته لها خزانة انكلترا لأن فرنسا وروسيا انكرتا على مصر أخذ المال من صندوق الدين حتى تكرها انكلترا على اعلان خطتها في مصر . ولما دخل كتشنر بربر طلبت انكلترا من فرنسا التخلي عن السودان المصري لأنه من املاك السلطان وان الانكليز الذين يساعدون الخديوي انما هم يساعدونه في استعادة املاك بلاده . وعلى هذه القاعدة تنازلت فرنسا عن اتفاقها مع حكومة الكونغو الى أن جاء اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بين انكلترا ومصر أو بالأحرى بين انكلترا ونفسها فقال الناس جميعاً انه اتفاق لا يتفق مع شرعة أو قانون . ولكن اللورد كرومر امتدح اللورد سالسبوري مبرمه لأنه « لم يعبأ بنص قانوني فأظهر شجاعة كبرى »

ذلك التاريخ نورده على علاته وفيه الدليل الصحيح لمن اراد دليلاً صحيحاً على حلقة من حلقات القسر والشدة اللذين حلا بمصر منذ قرن كامل حتى وصلنا اليوم الى سماع الكتاب الانكليز وهم يقولون . أين انتم من السودان وأين السودان منكم . بل حتى رأينا النيل ويكادون يخرجونه من قبضة مصر ليكون غلا في عنق سكانها . ومصر لم تترك السودان من يدها باخلائه . ومصر استعادت السودان بدمها ومالها وهي لا تزال وحدها الحارسة الأمينة عليه المنفقة على أهله لتنظيمه وجيش مصر والميزانية المصرية أكبر شاهد لمن اراد الشهادة

فتح السودان واتفاق ١٨٩٩

زحف الجيش المصري بقيادة السردار كتشنر باشا فالتقى بالسودانيين في عكاشه في أول مايو سنة ١٨٩٦ وفي ٧ يونيو استولى على فركه وهي على بعد ٤٥٠ ميلاً من حلفا وفي ٢٥ اغسطوس وصل الى كوشه وفي ٢٢ ستمبر وصل الى دنقله [1] وتقدمت طلائعه الى المتمة وعاد الانكليز الى مصر ليرتاحوا واقيمت للسردار كتشنر مأدبة خطب فيها اللورد كرومر فقال « ان استعادة مديرية دنقلة ليست سوى الخطوة الاولى وقد حل الوقت الذي يخفق فيه العلم المصري على ابراج الخرطوم »

(١) كانت حملة دنقله مؤلفة من ١٢٥٣ فارساً و ٩٥٣ طوبجياً و ١٨ مدفعاً و ٦١٨ هجاناً وثماني أورط مصرية من المشاة وهي الاورط التي الفت بعد حل الجيش سنة ٨٣ ومن خمس اورط سودانية الفت أثناء ثورة المهدي والجملة ١٠٧١٥ مقاتلاً يتبعهم أركان الحرب وعددهم ١٦٠١ و٩٤٢ عسكرياً غير منظم و٦٠٠ من حملة النقل والجملة ١٦٦٨٠ منهم ٧٠٠ ضابط وقبل زحف الجيش أنشئت اورطة سودانية جديدة واورطتان مصريتان واخذ السردار أكثر من الف رجل من قبائل العبابدة والكبابيش والمليقات لحماية الصحراء الغربية والشرقية وامدت انكلترا هذه الحملة بآلاي عدده ٨٧٠ رجلاً من بعض المهندسين والطوبجية وأرسلت الاياً من الهنود احتل اسوان وكان مع الحملة ٥٠٠٠ من الخيل والجمال وعشرة بلوكات من عساكر القرعة القصار القامة وثلاثة بلوكات للحملة وجندت اورطة لمد الخطوط الحديدية وكان للنقل ١٢ وابوراً حربياً و ٧ وابورات مدرعة ماعدا المراكب والزوارق وبعد واقعة العطبرة في ٨ ابريل ١٨٩٨ وتمزيق جيش الامير محمود أستعد السردار للزحف على الخرطوم فزاد اورط السكة الحديد فمدها من ابي حمد الى العطبرة ومد لخط التلغرافي من بربر الى سواكن وارسلت انكلترا لنجدته آلاياً آخر ليجد بالزحف فصار الجيش الذي زحف به على الخرطوم مؤلفاً من ٤ أورط من الفرسان الانكليز و ٩ من الفرسان المصريين و ٨ بلوكات من الهجانة وبطاريتي مدافع انكليزية وخمس بطاريات مدافع مصرية وفرقة من المشاة الانكليز مؤلفة من آلايين أو ٨ اورط وفرقة مصرية أي ١٦ اورطة والجملة ٢٥ الفاً يلحق بهم الفان من متطوعة العرب وزيد الاسطول النيلي ثلاث مدرعات فصار عدده عشرين أما جيش الخليفة فكان عدده نحو ٥٢ الفاً منهم ٤٩٥ ٥ فارساً وعدد المسلحين بالبنادق ١٤٣٠٠ مقاتل وكانت المعركة الفاصلة في فجر الجمعة ٢ اكتوبر ١٨٩٨ في سهل كرري فقتل من الدراويش عشرة آلاف وجرح أكثر من هذا العدد وقتل وجرح من الانكليز والمصريين ٤٩٠ وقتلى الانكليز ثلاثة ضباط و ٢٤ جندياً وقتلى المصريين ضابطان و ٢٧ عسكرياً وجرحى الانكليز ٨ ضباط و ١٢٥ جندياً وجرحى المصريين ١٥ ضابطاً و ٢٨٦ عسكريا

وفي ٢٨ مايو سنة ١٨٩٧ استؤنف الزحف ودخلت الجنود أبو حمد في ٧ اغسطوس وفي ٧ سبتمبر استولت السفن على بربر . ووصف الحملة يومئذ أحد المراسلين الانكليز المرافقين لها بقوله « وانا لنتساءل اليوم عن خطر المهدية الذي كان يهدد مصر فأين هو وما هو ؟ » وفي ٢٥ اكتوبر وصلت السفن الى المتمة وقال المستر دوكنس وكيل المالية المصرية في تقريره « ان مديرية دنقلة كلفت الميزانيـة المصرية ٨ ملايين جنيه » ووصـل الخبر بان الفرنساويين يحتلون فاشوده فاسرع السردار بالزحف فوصلت طلائعه وسفنه الى شـندي وفي ٢٦ مارس وفي ٨ ابريل ابيدت قوة الامير محمود وقررت الحكومة الانكليزية أن تتنازل لحكومة مصر عن المال الذي اخذته منها في الحساب الجاري وقدره ٧٩٨٨٠٢ ج لان ثلث هذا المال انفق على الخط الحديدي الذي مد مع الجيش وهو يعد بمثابة شطر أو قطعة من سكة حديد « الكاب ـ القاهرة » وفي الوقت ذاته تألفت في لندره شركة لمشترى خطوط السكة الحديدية السودانية ووصل سـل رودس الى القاهرة ليفاوض حكومة مصر في ذلك فاذاعت « الاهرام » خبر محادثته مع مصطفى باشا فهمي يومئذ فاهتزت صحف العالم لهذا النبأ حتى أرسـل السلطان عبدالحميد الى الخديوى عباس مذكرة يحذره فيها من التنازل عن هذا الخط الحربي لدولة أجنبية لان هذا التنازل يعد مصادرة لنصوص فرمانات الولاية . وفي أول ستمبر تقدمت المراكب فضربت أم درمان وهدمت قبة مقام المهدي وعند فجر ٢ ستمبر هجمت جموع الدراويش فحصدتهم المدافع والرشاشات حصداً ودخل كتشنر أم درمان

وفي ١٥ ستمبر ١٨٩٨ استولى على معسكر الدراويش في رنتج واخبره أميرهم انه ذهب لامتيار الغلة في بلاد الشلوك فصده جماعة من البيض يتمنعون في قلعة فاشوده وكان اللورد سالسبوري قد أرسل الى اللورد كرومر في ٢ اغسطوس تلغرافاً يقول له فيه « اذا وصل الجنرال كتشنر الى الخرطوم

فليرسل السفن في النيل الازرق والنيل الابيض فاذا عثر في أحدهما على الفرنساويين أو على الاحباش فليحذر أن يعمل أي عمل يعد اعترافاً بنفوذهما في مجرى النيل »

وفي ١٩ ستمبر وصل السردار كتشنر الى فاشوده حيث التقى بمارشان وفي تلك الساعة حان وقت حل المسألة بين فرنسا وانكلترا . وفى مساء ٢٠ ستمبر رفع العلم المصرى هناك وترك لحراسته نصف أورطة وعاد كتشنر الى الخرطوم . ومما يذكر من أقوال وزراء الانكليز قول السيرادوار غراي« انا لا نستطيع التسليم للفرنساويين باعالي النيل ، لان النيل هو مصر ومصر هي النيل » ووصل الامر بين فرنسا وانكلترا الى الحرب فاستشارت فرنسا روسيا فاجابتها حكومة القيصر بان تسوي المسألة حبياً مع محافظتها على شرف علمها . وفي ٤ اكتوبر قررت حكومة فرنسا سحب جنودها من فاشودة وفي المساء ذاته اعدت في دار بلدية لندره حفلة فخمة اكراماً للورد كتشنر واعلن رئيس الوزارة خبر جلاء مارشان عن فاشوده التي « لا أهمية لها في نظر حكومة الجمهورية » وفي ٢١ مارس ١٨٩٩ وقع الموسيو كمبون سفير فرنسا واللورد سالسبوري اتفاقاً خلاصته ان حدود نفوذ فرنسا هي الجبال الفاصلة بين نهر الكونغو ونهر النيل وانجلت الجنود الفرنساوية عن بحر الغزال. ولكن هذا الاتفاق لم يمس بشيء حقوق مصر ولكنه مس نفوذ فرنسا في واداي ، ذلك النفوذ الذي بدأت وزارة فرسينه بهدمه في سنة ١٨٨٢ واتمت وزارة دلكاسه ذلك الهدم في سنة ١٨٩٩ واذا كان ديسكس من قواد نابوليون قد حفر اسمه على جدار أنس الوجود في اسوان وهو يطارد المماليك فمحا ذلك الاسم عسكري انكليزي لا يعرف قيمة للتاريخ فان حاكم السودان غير اسم فاشوده بكدك حتى لا يظل ذلك الاسم تذكاراً سيئاً بين الانكليز والفرنساويين

على ان الانكليز لم ينتظروا توقيع فرنسا لاتفاق ٢١ مارس سنة ١٨٩٩

ليأمروا مصر باشرا كهم بملك السودان بل وقع اللورد كرومر باسم انكلترا وبطرس باشا غالي باسم مصر في ١٩ يناير من تلك السنة اتفاقاً في ١٢ مادة جاء في مقدمته ما نصه :

« حيث ان بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوي

« وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الحاجات المتنوعة

« وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المرتبة على مالها من حق الفتح وذلك بالاشتراك في وضع النظام الاداري والقانون الآنف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل

« وحيث انه تراءى من جملة وجوه اصوبية الحاق وادي حلفا وسواكن ادارياً بالاقاليم المفتتحة المجاورة لها

« فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم لهذا الشأن على ما يأتي :

« الاول — تطلق لفظة السودان (وقد اهملوا بالاتفاق كلمة السودان المصري) على جميع الاراضي التي لم تحتلها الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٣ والاراضي التي كانت بادارة الحكومة المصرية قبل الثورة الاخيرة وفقدت منها موقتاً ثم فتحتها الآن حكومة جلالة الملك والحكومة المصرية بالاتحاد والاراضي التي قد تفتحانها بالاتحاد من الآن فصاعداً

الثاني — يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البحر والبر بجميع انحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها سوى العلم المصري

« المادة الثالثة — تفوض الرياسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب حاكم عموم السودان ، ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل عن وظيفته الا بامر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية

« المادة الرابعة — كافة القوانين وكافة الاوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها وكيفية ايلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين و لاوامر واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع انحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ اي قانون أو اية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة

« وعلى الحاكم العام ان يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي

« المادة الخامسة — لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الاوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السابق بيانها

« المادة السادسة — المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أوربية

« المادة السابعة — لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضي المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل

الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية الا انه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أي ميناء آخر من موانيء ساحل البحر الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجاري تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن

« المادة الثامنة — فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه

« المادة التاسعة — يعتبر السودان باجمعه ما عدا مدينه سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام

« المادة العاشرة — لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

« المادة الحادية عشرة — ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه . وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن

« المادة الثانية عشرة — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين علي وجوب المحافظة منهما علي تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها و تشغيلها » اه

بعد الاتفاقين

بعد جلاء الفرنساويين عن فاشوده وقبل ابرام اتفاق ١٩ يناير بين مصر وانكلترا واتفاق ٢١ مارس ١٨٩٩ بين انكلترا وفرنسا تساءل الانكليز وقد خلا لهم الجو فما عادوا ولا منازع ولا خصيم لهم يتساءلون أي السياسة يتبعون ؟ ؟ أيضمون السودان الى أملاكهم ؟ انهم اذا ما فعلوا لا يجدون مقاوما بعد اغضاء أوروبا وخمول تركيا . وقالوا : اذا ماضمت انكلترا السودان الى أملاكها بات السودان وكأنه الزورق المعلق به خيط كل ذى نسمة حية في مصر وضربة واحدة من مقص خفيف على ذلك الخيط النحيف تقطع الخيط وضربة معول في مجرى النيل تحول ماءه أو بعض ذلك الماء عن مصر . وقال اصحاب هذا الرأي منهم ان انكلترا اذا ضمت السودان الى أملاكها لا تعمل شيئاً جديداً ولكنها تحول الموقوت الى دائم . ألم ترفع علمها على الاوغندا وخط الاستواء واونيور وبحر الغزال والخرطوم؟ ألم تنزل جنودها في سواكن وزيلع وبربره ؟؟

على ان قوما آخرين اعترضوا على الضم واخذت الحكومة توازن بين الفائدة والخسارة ولم يخطر ببالها ان تنظر الى المسألة من الوجهة القانونية ولا الى مواعيدها بالجلاء ولا الى ما ماثل ذلك وحاكاه بل نظرت الى المنفعة

وكانت للورد كرومر في النهاية الكلمة العليا فأبرم اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بنصه وآرائه . واليك خلاصة ما قاله عن ذلك في تقريره لعام ١٨٩٩ وقد كان ذلك القول قاعدة سياستهم في ما بعد :

« السودان هوة تبتلع الملايين كما يذوب الثلج في حر الشمس فهو سبب وهن المالية المصرية وضعفها ، وقد انفقت فيه انكلترا مبالغ طائلة املت استعادتها عند تصفية الحساب ففى ٤ اغسطوس ١٨٨٤ قرر مجلس النواب فتح اعتماد ٣٠٠ الف جنيه لحملة ولسلي لينقذ غوردون فوصل هذا الاعتماد الضئيل

الى ١١ مليون جنيه . وفي سنة ١٨٩٦ وعدت الوزارة مجلس النواب بأنها لا ترتكب مثل هــذه الهفوة مرة اخرى . فاذا ضمت السودان الى املا كها فانها تضاعف تلك الهفوة »

ذلك ما دعا اللورد كرومر الى جعل السودان شركة بين مصر وانكلترا فتغنم انكلترا وتتحمل مصر متاعب الخدمة واعباء النفقة . فمصر انفقت على حملة دنقلة وحدها ٨ ملايين جنيه وانكلترا اقرضت مصر مبلغ ٧٩٨٨٠٢ ج ثم تنازلت لها عن هذا المبلغ وأخذت حكومة مصر تبيع ما استطاعت بيعه بأمر انكلترا ، فباعت البواخر الحديدية والحياض وحولت جميع الاعتمادات المفتوحة في أبواب الميزانية الى نفقات السودان وباعت التفاتيش والأراضي حتى أخذت صحافة مصر تعنون تلك المبيعات بعنوان « مصر في المزاد »

وقبل أن يعلن ذلك الاتفاق خطب اللورد كرومر في الخرطوم في ٥ يناير فأشار الى هذه الشركة الغريبة

غريبة لأنه اذا ماقيل ان من الشركة بالحكم ما يكون مثنوياً فان هذه الشركة لا توازن فيها بين الشريكين لأن لانكلترا على ما نص قانون الشركة التفرد بالسيادة واذا ما قيل ان من الشركة في الحماية ما هو معروف كحماية انكلترا وأميركا والمانيا لجزر ساموا اي نفى الفعل هذا القول لأن الحكومة الانكليزية تعتبر السودان المصري أرضاً مفتوحة بقوة جيوشها ويتولى ادارتها رجالها . قال المسيو دبانيه « المسألة ليست مسألة قول وكلام فمصر تحت نظام الحماية الانكليزية ، وأما السودان فان عمل مصر السلبي فيه يجعله فعلاً أرضاً من أملاك انكلترا » أما اذا نظرنا الى الاتفاق من الوجهة القانونية فانا نحكم بلا تردد بأنه اتفاق باطل لأنه لم يكن يسوغ لمصر عقد مثل هــذا الاتفاق . ولا يسوغ للخديوي توقيعه وهو موكل من السلطان مع املاك سلطانية . ولا يجوز لانكلترا ابرامه لارتباطها بعهود ومواثيق مع الدول. وفوق هذا كله انه لا يحق لمصر ولا لانكلترا المساس بحقوق للدول

ولما سئل اللورد سالسبوري في مجلس نوابهم في ٦ فبراير ١٨٩٩ عن اتفاق ١٨٩٩ كان جوابه غريباً كقوله « لقد ينقضي زمن طويل قبل أن يستولى الهدوء والسكون على السودان كما يستولى الآن على أحد شوارع لندن . وأوجه نظر السائل الى رجل اشتهر في تاريخ انكلترا حتى لقبوه بغليوم الفاتح على أنه لم يفتح انكلترا وبلاد الغال كلها ـ الى أن قال ـ انا نضع يدنا على السودان لسببين الأول أن السودان من املاك مصر التي نحتلها والثاني حق الفتح » ولكن هذا القول يدفعه كتاب بطرس باشا غالي الى اللورد كرومر في سنة ١٨٩٨ وصدورالأمر الخديوي في١٥ يناير١٨٨٤ بالحاق السودان بوزارة الحربية فالسودان لم يكن في حين من الأحيان « ملكاً بلا مالك » حتى يصلح الادعاء فيه بحق الفتح وانكلترا ذاتها احتجت على هذا الادعاء في سنة ١٨٩٨ لما وصل مارشان الى فاشوده فقالت ان للسودان مالكا هو الخديوي فلا يجوز لدولة من الدول احتلال هذا الملك مع وجود مالكه أما حق الفتح فهو محفوظ لمصر وحدها لأن محمد علي واسماعيل لم يكونا مندوبي انكلترا في فتح السودان واذا كانت انكلترا قد ساعدت الخديوي عباساً الثاني على استعادة أملاكه أو بالأحرى على تسكينها وقطع دابر الثوار فيها فهي لم تدع الى ذلك ولم تشترط على الخديوي شرطاً في عمل تطوعت له وتبرعت به ولو أنها عقدت معه شروطاً لكانت تلك الشروط باطلة لأنه لا يملك حق التعاقد على أرض هي تحت سيادة سلطان تركيا . فأصح من قول اللورد سالسبوري يومئذ قول وزير الخارجية برودريك في جلسة ١٨ فبراير ١٨٩٩ « نحن لم نرتبط في مسألة السودان بعهد ولا بقانون ولا نظام »

على انه جاء في اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ان العلم المصرى وحده يظل خافقاً على سواكن أي المدينة التي ظلت مصرية باعتراف الانكليز ولم تلغ منها سلطة المحاكم المختلطة الا في ٢٠ يوليو ١٨٩٩ فلماذا أبقوا العلم المصري وحده مرفوعاً عليها ؟

هذا السر كشفه أحد الموظفين الانكليز لمراسل جريدة الطان الفرنساوية بقوله « ان الانكليز (العارفين) مرتاحون الى اتفاق ١٩ يناير وأبقينا سواكن تحت العلم المصري كما كانوا يفعلون قديماً بوضع الجريح في ثغرة السور قبل الهجوم أو كما يفعلون اليوم بنصب مستشفيات الصليب الاحمر بدلاً من الابراج المدرعة فنحن نبقى سواكن نصف مستقلة في طريق السودان لهذا الغرض وماذا يهمنا بعد ذلك ما دام نفوذنا كاملا ؟ »

واذا كانت انكلترا قد اشترطت في الاتفاق الغاء سلطة المحاكم المختلطة . فلأن انشاء هذه المحاكم في سنة ١٨٧٦ كان رغم ارادتها بعد ما اتفقت في سنة ١٨٧٠ مع ألمانيا على أن تطلق يدها في مصر ولم تنس حكم تلك المحاكم في سنة ١٨٩٦ باعادة الأموال الى صندوق الدين وكانت تعتمد على ٦٢مليون فرنك متوافرة في ذلك الصندوق للانفاق على حملة السودان . ومما يدل اكبر دلالة على فعل السياسة في النفوس والآراء أن السير مكاريث ـ الذي امتدح المحاكم المختلطة في احدى المجلات الانكليزية امتداحاً فضلها فيه على كل نظام قضائي ـ حمل عليها في سنة ١٨٩٨ حملة شعواء وطلب الغاءها وجس بطرس باشا غالي باشارة اللورد كرومر نبض الدول في ذلك فقابلت طلبه بالرفض وكان أشد الدول رفضاً ألمانيا فأجل الانكليز المشروع الى وقت ملائم وهذا الوقت هو الحرب . وقد رأيناها تمد أجل هذه المحاكم سنة فسنة الى أن تلغيها أو تجعلها ـ أى محاكم انكليزية ـ لولا هبة مصر للاستقلال والحيلولة دون مشروع الانكليز

***

هذا ما يقال في اتفاق ١٩ ينير ١٨٩٩ الذي مكن انكلترا من السودان ولكن السردار كتشنر أراد مطاردة عبد الله التعايشي ليقضي عليه فوجه أخاه بحملة عددها ٦ آلاف مقاتل فات منها ربعها اعياء وتعباً ، فعزله وتولى هو ذاته قيادة القوة التي فاجأت محمد شريف واثنين من أولاد المهدي في

شكابة فقتلتهم وأحرقت القرية . وفي ٢٥ نوفمبر ١٨٩٩ فتكت حملة ونجت بعبد الله التعايشي وأمرائه ولم ينج سوى عثمان دقنه وقصد الجنرال ونجت ديريكات معسكر عبد الله التعايشي فتقدم اليه غلام في الخامسة عشرة وقال له «الخليفة مات وانا ابنه» ثم وجد جثة عبد الله وهي ممزقة بالرصاص وفوقه الأمير علي ودهيلا واحمد فضيل والى جانبه جثث الأمراء الآخرين ونهض من بين هذه الجثث يونس الدقي حيا وفي شهر يناير ١٩٠٠ أخذ عثمان دقنه اسيراً في جبل طوكر وبذلك انتهت سلطة الدراويش

ولما عين ونجت باشا حاكماً للسودان طلب ارسال الزبير باشا اليه وكان غوردون قبل سقوط الخرطوم يطلبه فلا يرسل وكان الجنرال ونجت يقول لو انهم ارسلوا الزبير الى الخرطوم عند ما أحدق الخطر بغوردون لما هلك غردون ولما سقطت الخرطوم . ولكن الاسباب التى حالت دون ارساله أو ارسال عبد القادر باشا في سنة ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ زالت في سنة ١٨٩٩ ـ ١٩٠٠ فأرسل الى تلك البلاد بلاده وقد كان له فيها التاريخ المجيد فهو الذي سلم درفور لحاكم السودان اسماعيل باشا أيوب بلا حرب ولا قتال

ولما استتب الأمر في تلك البلاد أخذوا بمد الخطوط الحديدية ووصف اللورد كرومر تلك المشروعات في تقريره سنة ١٨٩٩. وفي سنة ١٩٠٢ انتهت حرب انكلترا في الترنسفال وحان الوقت لانجاز مشروع الكاب ـ القاهرة وجاءنا تشمبرلن وزير المستعمرات زائراً فقابل الخديوي في ٦ دسمبر من تلك السنة وغادر السويس في ٧ منه قاصداً الاوغندا وافريقيا الجنوبية وفي ٣ يناير ١٩٠٣ جهر اللورد كرومر بتلك المشروعات الكبيرة وهي استعمار السودان ثم وصل مصر والسودان بجنوب افريقيا

ومنذ اتفاق ٢١ مارس ١٨٩٩ بين فرنسا وانكلترا لم يقع حادث دولي آخر يستحق الذكر سوى اتفاق ١٩٠٢ التجاري بين فرنسا ومصر فقد وقعت مصر وحدها ذلك الاتفاق النافذ في مصر والسودان معاً خلافاً لما ورد في

المادة السابعة من اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بين مصر وانكلترا وعد ابرام هذا الاتفاق فوزاً سياسياً عظيما للمسيو كوجردان معتمد فرنسا السياسي في القاهرة

ولا مندوحة لنا في ختام هذا الفصل عن ايراد كلمة غلادستون في سنة ١٨٧٧ عن عزم انكلترا على احتلال مصر وبسط سلطانها على السودان. قال في فصل نشرته مجلة القرن التاسع عشر في شهر ستمبر من تلك السنة « اذا وطأت اقدامنا مصر كان ذلك بذرة صالحة لانشاء امبراطوريتنا الافريقية الشمالية ثم نتجاوز النيل الأبيض والنيل الأزرق الى خط الاستواء ونمد من هناك ايدينا الى الناتال والكاب ونبتلع الحبشة ونحن سائرون في طريقنا »

فما يستثمرونه اليوم وضعوا أسسه منذ عهد بعيد، متذرعين بالقوة وبالقوة وحدها لافرق بين الاحرار منهم والمحافظين وغلادستون الذى نورد اقواله شيخ أحرارهم بلا منازع



احرار ومحافظون

نشرنا كلمة المستر غلادستون زعيم الاحرار في سنة ١٨٧٧ عن تطلع لانكليز الى احتلال مصر والمرور منها الى السودان والمرور من السودان الى خط الاستواء ومد اليد من هناك الى الناتال والكاب وهضم بلاد الحبشة أثناء السير . والآن نرجع الى آراء النواب والصحف في ذلك بعد تجريد حملة « كتشنر » ففي منتصف ١٢ مارس ١٨٩٦ تلقى السردار كتشنر باشا الامر من حكومته بالزحف وفي مساء ١٣ مارس أبلغ الخبر الى رئيس الوزارة المصرية الذي حمله الى الخديوي عباس في الليل، وفي ١٤ مارس دعي الرديف المصري الى حمل السلاح ، وفي ١٥ منه سافر الجنود الى السودان وعينت عكاشة محلاً للحشد وفي ٢٧ تولى السردار كتشنر قيادة الحملة ومن ١٣ الى ١٦ مارس ١٨٩٦ شغل مجلس نواب انكلترا أمر هذه الحملة فقالت الحكومة الانكليزية « انها أمرت بها لصد الاحباش الذين استفحل أمرهم بعد وقعة عدوة وانكسار الطليان وانحصار قوتهم التي تحمي كسله » وقابلت لندره خبر زحف الحملة بملء الارتياح ووقف لابوشير يستنكر أمر هذه الحملة في مجلس النواب فأعلن رئيس المجلس اقفال باب البحث والمناقشة وقالت الدالي كرونيكل في وصف هذه الحملة « انها بمثابة وضع اليد نهائياً على القطر المصري ومحو المواعيد التي كررت منذ سنة ١٨٨٢ وابلاغ فرنسا انا لا نعبأ بمصالحها ولا بأمانيها ولا بعواطفها ولا بصداقتها ولا بغضبها »

ووصفت الطان الفرنساوية الحملة يومئذ بقولها : « ان الشعب الانكليزي شعب متاجر وهو ينزل السياسة منزلة الاعمال التجارية والقاعدة في التجارة « الربح جهد الطاقة وقلة النفقة جهد الطاقة »

وانتقد السير ويليام هركور الحملة لانها تكلف انكلترا أموالا وفيرة فرد اللورد كرزون « ان نفقات هذه الحملة التي لا يمكن تقديرها الآن حتى تقدير

تقريبي ستكون على عاتق مصر » فارتضى النائب الحر بهذا البيان . ثم سأل المستر لابوشير وزير الخارجية بلفور عن قدرة مصر على الاتفاق فأجاب : « انا ابلغت سفراءنا لدى الدول انه اذا لم تستطع خزانة مصر الاتفاق فانا سنأخذ المال من صندوق الدين المصري» ثم زاد على ذلك قوله : « أما نحن فاذا أقدمنا على أمر فانالا نتقهقر، وأينما نزل العسكرى الانكليزي يجب ان يظل الى الابد » . فلم يرد لابوشير زعيم الاحرار بكلمة واحدة على هذا القول لانه عده قولا مرضياً مقنعاً

ولما دخل كتشنر الخرطوم وعرف ان مارشان في فاشوده اتحد الاحرار والمحافظون ضد الفرنساويين ، فالدالي تلغراف مثلا عدت مارشان وقوته جماعة من الشاردين الذين لامندوحة عن عقابهم ، والتيمس أنذرت فرنسا بان أقوال السير ادوارغراي في ٢٧ مارس ١٨٩٥ لاتتغير ولاتتحول وهي : « حيثما نزل جندي انكليزي ظل أبد الدهر »

وفي ١٢ اكتوبر ١٨٩٨ خطب اللورد روزبرى الحر في ابسوم فقال : « ان فرنسا ارتكبت ضدنا عملا عدائياً فالأمة كلها وراء الحكومة تؤيدها فاذا هي ترددت لا تظل ساعة واحدة في كراسيها فاذا ادعت فرنسا ان في المسألة شرف علمها فان العلم شيء ينقل ويحمل» وخطب المستر اسكويث الحر « أيضاً » خطابا قال فيه « ان الأمة تؤيد الحكومة وليس بيننا وبين فرنسا خلاف في المبدأ أي ان الملك لمصر » . وفي ٢٦ اكتوبر ألقى المستر ريتشي الحر « أيضاً » خطاباً قال فيه : « انا لا نسمح لفرنسا بأن تقاوم مشروعنا وهو وصل القاهرة برأس الرجاء الصالح » فقال السير ادوار غراى : « ان انكلترا لا تتساهل بشيء مع فرنسا فمصر هي النيل . والواجب أن تكون لنا الرقابة على مجرى النيل كله من منبعه الى مصبه »

ومن هذه الأقوال كلها يعرف القاريء ان الاحرار الذين كانوا ينادون بالجلاء عن مصر باتوا على رأي المحافظين عند ما وصل كتشنر باشا الى

الخرطوم وتوج اللورد سالسبوري اجماعهم بتلغراف الى سفير انكلترا بباريز قال فيه : « ان جميع الاراضي التي كانت خاضعة للخليفة قد انتقلت الآن الى يد الحكومة الانكليزية والحكومة المصرية . فالأمر في ذلك لا يقبل الجدل »

فاذا ما تعلم المصريون الاتّحاد في مرافقهم ومصالحهم فان أجلّ درس يتلقونه انما هم يتلقونه من الانكليز قبل سواهم ويتلقونه في سياسة انكلترا في وطنهم وسودانهم أي في أنفسهم

وما تريد أن يفعله الناس بك افعله أنت بهم



اتفاق السودان

في نظر رجال السياسة والقانون

كان اللورد كرومر صاحب اتفاق السودان أول المعترفين ببطلانه من الوجهة القانونية فامتدح اللورد سالسبوري الذي أقر هذا الاتفاق لشجاعته واقدامه على عمل لاتجيزه الشرائع المعمول بها ولا القوانين النافذة أو المتفق عليها بين الأمم والشعوب ، وقد كتب في ذلك رجال القانون والسياسة طويلا

فقال السياسيون ان الانكليز نظروا الى السودان المصري بعد اخلائه وبعد استعادته وبعد ظهور الدول بمظهر الخمول والاهمال نظرتين : نظرة الطامع به وضمه الى املاكهم . ونظرة السيطرة عليه وحصر منافعه بهم وتكليف مصر القيام بنفقاته واعبائه . فقال دعاة الضم منهم انا اذا ضممنا السودان الى املاكنا لا نكون قد فعلنا شيئاً جديداً بل نكون قد حولنا هذه الحالة الموقوتة الى حال دائمة . ألا ترانا وقد أخذنا من مصر الاوغندا وأونيررو وخط الاستواء وبربره وزيلع ؟ ؟ فماذا كانت نتيجة ذلك ؟ ان الأمم وقف عند حد احتجاج الباب العالي احتجاجاً ضعيفاً لم نعبأ به

وقال دعاة الانتفاع وابقاء عبء النفقات على مصر : لماذا نكلف أنفسنا تحمل المتاعب والنفقات مادام مضموناً لنا الربح ؟

فالحكومة الانكليزية ترددت بين النظريتين وعادت الى اللورد كرومر لتسأله رأيه فاجاب اللورد كرومر انه يميل الى النظرية الثانية لأنه متشائم من مصير السودان وقال في تقريره لسنة ١٨٩٩ « ان السودان كان دائماً كالهوة تبتلع الملايين من الاموال فتذوب تلك الملايين التي تاتي فيه كما يذوب الثلج تحت عين الشمس في الصحراء واليه يعزى افلاس الخزانة المصرية . ولقد انفقت عليه انكلترا مبالغ كبيرة كانت تأمل استعادتها عند تصفية الحساب ولم يغرب عن الذهن ان حكومة انكلترا لما وجهت حملة ولسلي لانقاذ غوردون سنة

١٨٨٤ فتحت لذلك اعتماداً قدره ٣٠٠ الف جنيه فوصل هـذا المبلغ الى ١١ مليون جنيه كذلك كانت حملة ١٨٩٦ ـ ١٨٩٩ فاق مصر تحملت نفقاتها الا ٧٩٨٨٠٢ ج تنازلت عنها انكلترا لحساب الخط الحديدى فرعاً من سكة الكاب الى القاهرة ولكن مصر جعلت ميزانيتها كلها وكل ما تملكه من المعدات وقفاً على الحملة وبعت البواخر الخديوية والحياض والسرايات والحدائق والاراضي وكل ما استطاعت بيعه لانفاقه فى هذا السبيل كما قلنا في كلمة سابقة

أما أسباب تشاؤم اللورد كرومر من مستقبل السودان فهي : « قلة السكان وقلة الزراعة وانعدام الري واضمحلال التجارة والصناعة » لذلك أخذ الانكليز بنظرية اللورد كرومر وهي ان يدعوا مصر تقوم بنفقات السودان وتعميره رويداً رويداً مع حفظ سيطرة انكلترا وتقديم هذه السيطرة وتوسيعها مع تقدم السودان وعمرانه . ذلك هو منشأ اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ذلك الاتفاق الذي لا مثيل له في المعاملات الدوليـة لأنه ليس بالحكم المثنوي تتعادل فيه سلطة دولتين ، والسلطة كلها محصورة بيد الانكليز ، ولا حماية مزدوجة لان الانكليز يدعون ان السودان ملكهم بحق الفتح

أما رجال القانون والشرع فانهم يقولون ان اتفاق ١٨٩٩ باطل كل البطلان لأنه لا صـفة لمصر تخولها حق التعاقد لان مصر ولاية عثمانية مهما بلغت درجة استقلالها لا يجوز لها ان تعقد اتفاقاً دولياً اضف الى ما تقـدم ان الملكية محفوظة لتركيا وخديوي مصر الذي يعين بفرمان سلطاني هو في الحقيقة وال . فهو حارس لاملاك السلطان لامالك لها فلا يجوز له ان يتجاوز في اعماله حدود الفرمان الذي عين به ، وهذا الفرمان قد بين سلطته وحددها تحديداً تاماً ففي فرمان تولية عباس باشا الثاني سنة ١٨٩٢ مذكور نصاً بانه لا يجوز له ان يتنازل عن أي امتياز ممنوح لمصر ولا عن أية أرض مصرية وتابعة لمصر، فاتفاق ١٨٩٩ يخالف كل فقرة من فقرات نصوص ذلك الفرمان

أما من جهة انكلترا فانها اعترفت بجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية

بصيانة الاملاك العثمانية واعترفت باتفاق الاستانة ١٨٨٢ على وجه التخصيص بألا تطلب شيئاً لنفسها وايدت فرمان ١٨٩٢ الذي يحرم على مصر التنازل عن اية أرض مصرية واعترفت أيضاً بان الاملاك السودانية أملاك مصرية صرفة وذكرت ذلك صراحة باتفاقها مع حكومة الكونغو البلجيكية (١٢ مايو ١٨٩٤) وتذرعت بهذه الحجة ضد فرنسا في ازمة فاشوده سنة ١٨٩٨ فمن هذه الوجوه أيضاً يعد اتفاق ١٨٩٩ باطلاً

وفوق هذا كله اغتصب هذا الاتفاق الحقوق التي اكتسبتها الدول بمواده ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ لأنه منع سريان احكام المحاكم المختلطة على السودان وهو أرض مصرية وحرم تعيين القناصل بدون تصريح من انكلترا وكذلك حقوق التجار والملاك الاوروبيين . ومما يذكر في هذا الباب انه لما احتلت فرنسا تونس وبسطت عليها حمايتها لم تستطع الغاء الامتيازات الا بعد مفاوضة الدول والاتفاق معها على ذلك

كذلك دعوى الانكليز بالفتح فانها دعوى باطلة لان السودان في مدى ١٦ سنة دامت فيها ثورة المهدي والخليفة لم يكن ملكاً بلا مالك لان مصر لم تتنازل عن هذه الملكية . ولما ادعى الفرنساويون ذلك في ازمة فاشوده احتجت انكلترا على ادعائهم فسلم الفرنساويون بحجة الانكليز

أما ادعاء الاستعادة بالفتح فهذا يصح لمصر وحدها لأن مصر هي المالكة الوحيدة فهي التي يحق لها وحدها استعادة ملكها



السودان

مصري ومن مصر وجزء لايجزأ عن مصر

بقلم صاحب الدولة حسين باشا رشدي (١)

— ١ —

السودان حياة مصر

انما السودان لهو الحياة بذاتها لمصر لانه منبع النيل . ومصر هي التي فتحت السودان في الاصل ولم تضن في هذا السبيل بأية ضحية بالرجال أو بالمال . وهذا الفتح بدأ على عهد محمد علي وتم على عهد اسماعيل الذي ضم مناطق البحيرات الكبرى حتى منابع النيل وبحر الغزال وخط الاستواء ثم سواحل البحر الاحمر حتى رأس غردفوي . وجعل الاوغندا تحت حماية مصر . ونال من الباب العالي ادارة سواكن وزيلع وملحقاتهما واتخذ لنفسه لقب خديوي مصر وصاحب نوبيا ودارفور وكردوفان وسنار . واعترفت الفرمانات السلطانية التركية لمصر بامتلاك هذه الأقاليم السودانية واعترفت الدول بهذه الفرمانات ذاتها

وفي سنة ١٨٨٥ أجلت الحكومة المصرية تحت ضغط الحكومة الانكليزية عن أكثرهذه الاقاليم السودانية . ولكنها خرجت منها على نية العودة اليها ومع العزم الأكيد على احتلالها ثانية عند سنوح اول فرصة ملائمة . وهذا العزم واضح كل الوضوح من المستندات الرسمية المصرية فوزارة شريف باشا فضلت الاستعفاء على قبول ترك السودان ولو تركاً موقوتاً

وفي ٩ دسمبر ١٨٩٤ ارسل رياض باشا الى السير ايفلن بارنج مذكرة قال فيها :

(١) نشر دولته هذين الفصلين في ١٧ مايو ١٩٢٢ عند مانصت لجنة الدستور في المشروع الذي كلفت بوضعه بأن ملك مصر هو ملك مصر والسودان

« لايستطيع اي انسان ان ينازع في ان النيل هو حياة مصر . وهـذه حقيقة واضحة كل الوضوح لا تحتاج الى مناقشة وحيث ان النيل هو السودان فلا جدال في ان العلاقات والروابط التي تربط مصر بالسودان لا يمكن ان تقبل اي انفصال . وما مثلها في هذا التماسك الا كمثل العلاقـة التي تربط الروح بالجسد واذا تمكنت دولة من الاستيلاء على منابع النيل فان هذا الاستيلاء يكون بمثابة حكم الاعدام على مصر »

« فمن هذا كله يتبادر اذن الى كل ذهن أن حكومة سمو الخديوي لا لاترضى قط بحال من الأحوال باختيارها وبدون أن تكون مكرهة اكراهاً بمثل هذا التهجم على وجودها » (١)

وفي الكتاب الأزرق الذي أصدره اللورد سالسبوري في سنة ١٨٩٨ عن مسئلة فاشوده كتاب من بطرس باشا غالي وزير الخديوي قال فيه :

« ان حكومة الخديوي كما تعرف سيادتكم لم يغب عن نظرها في حين من الاحيان العودة الى استئناف احتلال الاقاليم السودانية التي هي مصدر الحياة ذاتها لمصر . ومصر لم تنسحب من تلك الاقاليم الا عقيب ظروف قوة قاهرة . وان استعادة الخرطوم تفقد الغاية منها اذا لم يعد الى مصر وادي النيل الذي ضحت مصر في سبيله الضحايا العظيمة

« ولمعرفة الحكومة المصرية ان مسألة فاشودة في هذا الاوان هي موضوع المكالمة بين بريطانيا العظمى وفرنسا ، فهي (الحكومة المصرية) تكل اليّ أن أطلب من سيادتكم أن تتفضلوا بحسن الوساطة لدى اللورد سالسبورى ليتم الاعتراف لمصر بحقوقها التي لاتقبل نزاعاً ولكي تعاد اليها الاقاليم التي كانت تحتلها حتى قيام ثورة محمد احمد (٢)

هذا وفي نظر اوربا ذاتها لم تفتأ تلك الاقاليم السودانية ـ التي تركت تركاً

(١) راجع الوقائع المصرية ١٨٩٤ الملحق ٦٥٥ صفحة ٨٥٥
(٢) راجع الكتاب الازرق ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨

موقوتاً ـ معتبرة مصرية

وانا لنورد دليلا على صحة ذلك تصريحات عظماء الانكليز ذاتهم بصدد حادثة فاشودة والمعاهدة الانكليزية الطليانية ١٨٩١ — ١٨٩٤

١ — في ١٢ اكتوبر ١٨٩٨ صرح اللورد سالسبورى لسفير فرنسا «ان وادى النيل كان ولا يزال ملكا لمصر . وان جميع العوائق وكل الانتقاص الذي احدثه فتح المهدى واخلاله في صفة هذه الملكية قد زال بفعل انتصار الجيش الانكليزي المصري في ام درمان [1]

٢ — قال اللورد روزبرى فى خطاب ألقاه في ابسون فى ١٢ اكتوبر ١٨٩٨

« نحن نعمل الآن لنرجع الى مصر مايؤلف ـ حسب تصريحات جميع الوزارات الفرنساوية ـ ارضاً مصرية [2]

٣ — وأثبت اللورد كمبرلي فى مأدبة اقيمت اكراماً للورد كتشنر مايلى :

« ان الجلاء عن فاشودة لايمكن ان يمس كرامة فرنسا لان الحكومة الفرنساوية ذاتها صرحت بان الاراضى المختلف عليها هى ملك مصر » [3]

ومن جهة اخرى أن البند الثاني من الاتفاق الانكليزي الطلياني المبرم سنة ١٨٩١ و١٨٩٤ نص فيه :

« يكون للحكومة الطليانية في حالة اضطرارها للعمل قياما بحاجة موقفها العسكري أن تقبل كسلة والاقليم الملاصق لها حتى الاتبرة . الا انه يكون معروفاً لدى الحكومتين أن كل احتلال عسكري موقوت للاراضي الاضافية المعينة بهذا البند لا يلغي حقوق الحكومة المصرية على تلك الاراضى فهذه الحقوق تظل موقوفة فقط الى أن تتمكن الحكومة المصرية من استئناف احتلال المنطقة المشار اليها »

(١) راجع الكتاب الازرق ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨
(٢) راجع التيمس ١٢ و ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٩٨
(٣) راجع التيمس ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨

وعند ما استعادت مصر الاقاليم السودانية التي كانت قد تركتها وقتياً عاونتها انكلترا في ذلك ولكن

اولا — ان استعادة تلك الاقاليم تمت على حساب مصر وباسمها، وكانت انكلترا تعمل بمعاونتها بوصف انها حليفة بالواقع لمصر . وهذا ما يستنتج استنتاجا مقطوعا به من التصريحات المذكورة آنفا ثم أن اللورد كتشنر قائد الجيش المصرى صرح للقومندان مارشان في فاشوده بقوله « ان التعليمات التي تلقاها تقضي بان يعيد بسط « السلطة المصرية » على مديرية فاشوده وانه يحتج على رفع العلم الفرنساوى على « املاك سمو الخديوي »

ثم كتب اليه بعد ذلك :

« يجب عليّ ان ابلغك اني وقد رفعت اليوم العلم المصرى على فاشودة بان حكم هذه البلاد قد استعادته مصر ليدها نهائياً (راجع تقرير اللورد كرومر السنة الثالثة ١٨٩٨)

الثاني — ان القوات العسكرية التي استخدمت للاستعادة قد كانت من جانب المصريين ٢٥ الفاً أما التي كانت من جانب الانكليز فقد كانت من بادئ الامر ٨٠٠ جندي ولم يتجاوز عددها الفي جندي

الثالث — ان نفقات الاستعادة ٤٠٠,٠٠٠ر٢ جنيه دفعت مصر ثلثيها . واذا كانت انكلترا قد تحملت الثلث الثالث فالخطأ ليس خطأ مصر ولكنه ناشئ من معارضة صندوق الدين انتحكمية

الرابع — ان مصر وحدها دفعت منذ استعادة السودان نفقات الاعمال والمشروعات معدا خزان مكوار فبلغ ما انفقته نحو ٠٠٠ ر ٦٠٠ ر ٥ جنيه ومصر وحدها هي التي دفعت العجز السنوي في ميزانية السودان فبلغ مادفعته في هذا السبيل ٠٠٠ ر٣٥٠ ر٥ جنيه

الخامس — منذ استعادة السودان تنفق مصر على عشرة آلاف جندي مصري في السودان للدفاع في الخارج ولمنع كل ثورة في الداخل فتحملت

مصر من وراء ذلك اتفاق ١٣ مليون جنيه مع ان القوة الانكليزية في السودان نحو الف رجل لم تزد النفقة عليهم على مليوني جنيه

ان مصر تحملت في سبيل السودان نفقة مالية كبيرة جداً كما تدل سجلات الحسابات وقد تحملت هذه الاعباء رغم الديون المتراكمة عليها ورغم شدة حاجتها الى الاموال لتقوم بالاعمال العمومية لاسيما اعمال الري التي يحوّل بها رى الحياض الى ري دائم وقد كان بالامكان اصلاح مليوني فدان لاتزرع الآن بنصف الاموال التي انفقتها

* * *

فالاستنتاج الطبيعي المعقول من كل ماتقدم هوانه يجب اعتبار السودان جزءاً من مصر لايقبل التجزئة حتى ان اتفاق ١٨٩٩ ذاته لايعارض ذلك . فان ذلك الاتفاق يشرك انكلترا مع مصر لافي السيادة على السودان ، بل في الادارة . واذا كان العلم الانكليزي قد ظل يخفق على السودان الى جانب العلم المصرى فرجع ذلك الى الاهتمام باتقاء العراقيل التى تنجم عن تنفيذ حكم الامتيازات هناك فتحول دون تقدم تلك البلاد

وفي الواقع ان اتفاق ١٨٦٩ قد تضمن مانصه « من حيث انه صارلازماً اختيار طريقة للادارة وسن قوانين للاقاليم المستعادة المذكورة » وزاد على ماتقدم قوله « ومن حيث انه ظهر ولاسباب عديدة يمكن ان تدار وادي حلفا وسواكن ادارة افعل اذا ضمتا الى الاقاليم المستعادة » وبالفعل تم ضم حلفا وسواكن الى الاقاليم المستعادة حتى يكون الجميع خاضعاً لنظام الحكم الذي قرره الاتفاق

وهذه وادي حلفا وهذه سواكن لم تجل عنها الجنود المصرية قط فضمهما الى الاقاليم المستعادة يثبت ان ذلك الاتفاق ما كان يرمي الا الى الوجهة الادارية ولم يكن الغرض منه ان يخرج السودان من السيادة المصرية

وتأييداً لهذا الايضاح لاتفاق ١٨٩٩ نستعين بحكم اللورد كرومر الذي

هو بلا شك أصدق مفسر له لانه هو الذي وضعه فاليك ما يراه القاريء في تقريريه لعام ١٩٠١و١٩٠٣

ففي تقرير ١٩٠١ ما نصه :

« الاحظ في اعمال مجلس شورى القوانين الخاصة بالاعتمادات قوله « ان المجلس يصادق على المصروفات المقترحة للسودان لانه يعد السودان جزءاً لا ينفصل عن مصر » وهذا الرأي صحيح في الحقيقة فان نظام الحكم السياسي في السودان مقيد على كل حال بالاتفاق المعقود بين بريطانيا العظمى ومصر وموقع عليه في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ولما كان من المحتمل أن بعض اعضاء مجلس الشورى غير ملمين تمام الالمام بفحوى ذلك الاتفاق فانى انتهز هذه الفرصة لا بين انه لم تكن هنالك نية أو رغبة عند صوغه في انتقاص حقوق مصر الشرعية ، فقد كانت الاغراض الاساسية التي رمى اليها واضعو ذلك الاتفاق هي أولا ضمانة وجود حكومة صالحة للأمة السودانية وثانياً اتقاء الارتباكات الخصوصية التي أوجدها اسلوب الحكم الدولي بمصر في السودان »

وفي تقرير ١٩٠٣ قوله :

« لقد سئلت احياناً : لماذا لا تتحمل الخزانة البريطانية قسما من نفقات الادارة في السودان ما دامت الراية البريطانية تخفق الى جانب الراية المصرية على ربوعه ؟ وهو سؤال طبيعي ولكن الاجابة عليه سهلة جداً على جميع الواقفين على تاريخ اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الذي بموجب نصوصه أوجدت للسودان حالة سياسية خاصة . وذلك ان حكومته شكلت لغرض صريح وهو انقاذ السودان — وبناء على ذلك انقاذ مصر — عند حكمها تلك المديريات من جميع تلك الاوضاع الدولية المعرقلة التي لها النصيب الاوفر في تعقيد الادارة في مصر ، ولولا هذا الاعتبار لما كان لرفع الراية البريطانية على الخرطوم — من وجهة النظر البريطانية ـ من سبب أدعى الى رفعها على

اسوان أو طنطا »

وفوق كل ما تقدم كيف كان بالامكان ان يشرك اتفاق ١٨٩٩ انكلترا مع مصر في السيادة على السودان ؟ فليس ارسال بعض الجنود الذين لم يتجاوز عددهم الألفين ولا انفاق بعض المال القليل مما يسوغ مثل هذه الشركة . فاذا كان العون الاختياري يخول من ذاته حقا ما ، فان الواجب ان يكون لمصر حق في سوريا وفلسطين لانه بفضل رجال مصر وسككها الحديدية وموانيها وامدادها الجيش الانكليزي بالأكل والماء والمعدات من كل نوع سهل فتح تلك البلاد وانفقت مصر أكثر من أربعة ملايين جنيه من المال فوق الفرق في أثمان ما جمعه الجيش الانكليزي حتى ان هذا الفرق بلغ في القطن وحده الملايين دون حسبان الحبوب من كل صنف والمواشي التي نقصت الثلث مدة الحرب

وقد اعترف المارشال اللنبي بقيمة المساعدة المصرية ابان حملة فلسطين وسوريا وورد في تقرير اللورد ملنر قوله « ليس من العدل الا ان نذكر الخدمات التي اداها فيلق المتطوعة المصرية فان قيمتها كانت فوق التقدير ، ولم تكن عنها مندوحة لفتح فلسطين »

ان كان لمصر على انكلترا دين أدبي لتساعدها على استعادة السودان . أو لم يكن اخلاء السودان نفعل ضغطها على مصر ؟ ألم تكن انكلترا بمثابة القيمة على مصر ؟

فقد قال السير ادوارد غري أمام مجلس النواب لانكليزي في ٢٨ مارس ١٨٩٥ « ان انكلترا تشغل من وجهة الدفاع عن مصالح مصر المركز الخاص للقيم : فمطالب مصر لم نسلم بها نحن وحدنا بل سلمت بها أيضاً وأثبتتها كل الثبوت الحكومة الفرنساوية »

* - *

وفضلاً عن أن النيل هو رباط الحياة بين القطرين ، فان هنالك اعتبارات

اقتصادية تربط السودان بمصر

فالسودان بلاد لاتزال بكرا وتجارته معدة للنمو وحاصلاته للزيادة بسرعة نظراً لسعة أراضيه وخصبها . فاذا كان له منفذ الى البحر في بور سودان فان هذا الميناء لا يستطيع وحده تصريف تجارة هذه البلاد عند ما تنال بعض التقدم

وفي مصر سيمر دائماً شطر كبير من بضائع السودان ، لا سيما اذا بدت المزاحمة في تجارة تلك البلاد فانه حينئذ تفضل الطريق الاخصر . وأكبر شطر من اتجار السودان هو الآن مع مصر . وسيظل دائماً كذلك ومصر هي في العالم من البلاد التي يزدحم سكانها وهؤلاء السكان يزيدون زيادة سريعة وقد أخذت أرضها تعجز عن أن تكفي هؤلاء السكان وبعد بضع سنين تصبح هذه المسألة من المسائل الاجتماعية المتحرجة التي يقضى على السلالة الآتية حلها فليس في الارض مكان معد بذاته لقبول زيادة السكان في مصر غير السودان فهو بلاد متاخمة لمصر وبلاد زراعية بحتة ومتصلة بمصر بروابط من كل نوع

ومن جهة أخرى اذ من المبدأ المسلم به من الجميع الآن والذي كان مرشداً وهادياً لسياسة الانسانية بعد الحرب الكبرى مبدأ الجنسية المنحصر في تأليف وحدات سياسية من الطوائف المتجمعة اذا كانت من عنصر واحد . وهذا المبدأ ينطبق على مصر والسودان لأن غالبية السودان من العنصر العربي يتكلم لغة المصريين وله دين غالبيتهم ومتخلق بأخلاقهم



— ٢ —

بحث في حالة السودان السياسية

بقلم صاحب الدولة حسين رشدي باشا

ان اتفاق ١٨٩٩ — بين الحكومة المصرية والحكومة الانكليزية — هو اتفاق في نظر المصريين باطل وفي نظر الانكليز صحيح ترتبط مصر بأحكامه

وتستند حجة المصريين في بطلانه الى أن تركيا لم تقر ذلك الاتفاق . ثم يزيدون على ما تقدم : أن مصر ذاتها لم تقره برضاها ولم تسلم به الا مكرهة مقسورة بقوة انكلترا

ويرد الانكليز على هذه الحجة بأن اتفاق ١٨٩٩ يربط مصر لانها وقعته وان لم تكن تركيا قد سلمت به . اما مسئلة عدم تسليم تركيا فكل ما يقال فيه من الوجهة المصرية ان مصر تعاقدت على ملك الغير وفي هذه الحالة لايكون للمغتصب أى مصر حق انكار عقد التعاهد بل ان هذا الحق لصاحب الحق المغتصب وهي تركيا . ويزيد في نقصان تمسك مصر ببطلان اتفاق ١٨٩٩ ان عقد الاغتصاب الذي وقعته قد تأيد بعدول تركيا عن ادعاء أي حق لها على مصر

واذا كانت معاهدة سيفر لاتزال قيد التعديل فأن من المأثور أن التعديل المطلوب فيها يرمى الى وجوه اخرى غير ذلك العدول عن حقها في مصر ، وهو العدول الذي صار نهائياً

اما الزعم بانفلات مصر من روابط اتفاق ١٨٩٩ بحجة ان رضاها به كان مشوباً ومشوهاً بقوة الاكراه من جانب انكلترا اكراهاً لم يكن بالامكان دفعه ، فهو ملابسة بين مباديء الحق المدنى ومباديء الحق العام . وهذه معاهدات الصلح التي اكره المغلوبون على توقيعها بقوة الحديد والنار هل يجوز

لهؤلاء ألا يحترموا احكامها ؟

والذي نعتقده نحن ان اتفاق ١٨٩٩ لا يربط مصر للاسباب الآتية :

ان السبب الذي دعا الى ابرام هـذا الاتفاق هو الاهتمام بمنع تنفيذ الامتيازات في السودان ووقاية مصر ولو في هذا الشطر من الاراضى المصرية من مساس نظام الامتيازات بسيادتها

فهذا الاتفاق اذن قد عقد لمصلحة مصر لا لمصلحة انكلترا ، وفي الواقع ان انكلترا لم يكن لها في ذاك الحين أية مصلحة خاصة من وراء ذلك الاتفاق لأنها كانت تحكم مصر ذاتها

فأية حاجة كانت بها لأن تبرم مع مصر اتفاقا يخولها ادارة السودان ؟ فهل هي كانت تلقى من الحكومة المصرية مقاومة لا ترد وهي هي التي استطاعت ان تكره حكومة مصر على اخلاء السودان رغم ارادتها لو أنها طلبت من الحكومة المصرية بقطع النظر عن كل اتفاق — وأمامنا السابقة في مسألة غوردون — ان تسلم حكم السودان الى حاكم عام حتى ولو كان انكليزيا تختاره انكلترا وله السلطة المخولة الآن للحاكم العام ؟؟ سؤال لا يجاب عليه بغير «لا»

ان تلغراف غرنفيل المشهور جعل للمشورة الانكليزية صبغة الأمر، وجعل موقف الحكومة المصرية بين أمرين : اما الخضوع ، واما الاستعفاء

وكما أنه ليس ما يمنع أي شخص تعاقد مع آخر على مصلحة له من أن يتنازل عن تلك المصلحة ، فكذلك مصر لا يمنعها مانع قانونياً عن أن تعدل عن اتفاق ١٨٩٩ اذ هي ارتضت أن تتحمل في السودان نظام الامتيازات أو أي نظام يقوم مقامه

وهذا اللورد كرومر يعترف صريحاً بتقريره عن الاتفاق بأن الغرض الوحيد منه هو انقاذ مصر في السودان من عراقيل الامتيازات . نعم انه أضاف الى هذا الغرض غرضاً آخر جعله في المقام الأول وهو ضمانة الادارة

الحسنة لأهالي السودان ولكن هذا لا ينقض بوجه من الوجوه مذهبنا
هل النظام الأساسي النافذ في السودان بمقتضى اتفاق سنة ١٨٩٩ أو بعبارة أخرى هل الحكم الانكليزي المصري المزدوج هناك يجعل لمصلحة السودان حقاً مكتسباً تجاه مصر ؟ ! انهم اذا قالوا ذلك كان جوابنا القاطع : ليس للسودان شخصية ممتازة عن مصر . واذا كانت له شخصية ممتازة فمصر لم تتعاقد مع السودان ولكن ما الفائدة من الوقوف أمام هذه الافتراضات ؟ فلنجابه الحقيقة وجهاً لوجه . والحقيقة هي كما قلنا انه ليست للسودان شخصية خارجة أو منفصلة عن شخصية مصر . ومن هنا تنجم الاستحالة القانونية على السودان بأن يكتسب حقوقاً تجاه مصر

لقد قلنا ونقرر هنا القول : ان اتفاق ١٨٩٩ لا يربط مصر من الوجهة القانونية . ولكن اذا وصلنا الى العمل نجد أن مفاوضينا سيصطدمون بمقاومة شديدة من جانب انكلترا العاضة بكل نواجذها على ذلك الاتفاق . وهذه الأموال الانكليزية قد استخدمت أو هي على وشك الاستخدام في السودان ، ومجال العمل الواسع في السودان ـ وهو بلاد خصبة لم تستثمر حتى الآن ـ ليتجلى أمام أصحاب الاعمال من الانكليز ، وخطأ الرأي العام الانكليزي الذي يعتبر نصف السودان ان لم تقل السودان كله ملكاً انكليزياً ، واهتمام الانكليز بانجاز الخط الحديدي الممتد من رأس الرجاء الصالح

هذه كلها عوامل تحمل الحكومة الانكليزية على أن تتفانى بالتمسك بذلك الاتفاق . فاذا فرضنا انا توصلنا غداً الى الاتفاق المرضي مع الانكليز على التحفظات التي وردت في « التصريح لمصر » ولم يبق من وجه للخلاف الا على السودان هل يقطع مفاوضونا المفاوضات من أجل ذلك ؟ ؟

ان الجواب على هذا السؤال الخطير في مثل هذه الحالة يكون من حـ البلاد وبعبارة أخرى انه يكون من شأن نواب الامة الذين تستشير الحكومة . ولكن اذا هم عقدوا العزيمة على ان يقبلوا في المسألة هوادة ؛

يجوز بحال من الاحوال أن يكون مآل الحل جعل مركز مصر ادنى من المركز الذي يكون لها حسب اقتراح خطر لنا وكان في العزم نشره لولا حب التفادي عن ذلك الآن ولولا تساؤلنا : اليس الافضل سياسيا الاحتفاظ بتبليغ هذا الاقتراح الى المصريين وحدهم لاسيما ممثلى الامة ونوابها وللحكومة وللمفاوضين في المستقبل

وبمناسبة ذكر التحفظات الانكليزية غير مسالة السودان نذكر عرضاً ان لجنة الدستور الفرعية قد ازالت كل سبب كان يدعو الى وجود واحد من تلك التحفظات وهو تحفظ يمس مساساً خطيراً بالاستقلال لان اقل مايرمي اليه تثبيت سيادة انجلترا على مصر ـ ونعنى بذلك : التحفظ الخاص بحماية الاقليات

فان تلك اللجنة ـ اذا صح مالدينا من المعلومات ـ قد قررت ان تدمج في الدستور المصري المبادئ المسماة « بضمانات الاقليات » وأعلنت عدم امكان المساس بتلك المبادئ . فحماية الاقليات تكون مضمونة في نظام البلاد الاساسى ، والغرض الذى يرمي اليه التحفظ المحكى عنه قد اصبح محققاً . وسيكون المفوضون المصريون والحالة هذه في أحسن مركز لابعاد هذا التحفظ الممقوت ابعاداً تاماً لاسيما وانه يعد مطلباً جديداً من جانب الانجليز لاننا نعرف من مصدر موثوق به انه لم يصدر مطلقا من المفوضين الانجليز في خلال مفاوضات الصيف الماضى مايؤخذ منه طلب اعتراف مصر لانجلترا بحق حماية الاقليات بمصر » أه



شركة الذئب والحمل

كيف يحكم السودان على عهد الشركة

اللورد كرزون والوفد السوداني ١٩١٩

عرفنا من اتفاق ١٨٩٩ أن المادة الثالثة تنص على « تفويض الرياسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب بحاكم السودان العام ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملك ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية »

فكل ما لمصر من الشركة في تعيين الحاكم العام توقيع الأمر العالي واما ترشيح الحاكم وتعيينه وعزله فمن اختصاص حكومة انكلترا وحكومة انكلترا لا تعين حاكماً مصرياً وهذا الحاكم الانكليزي قد خول بالمادة الرابعة من الاتفاق المشار اليه سن القوانين والغاءها فكل منشور من الحاكم العام هو قانون مسنون . ولقد سئل أحد كبار الانكليز عن السبب الذي دعاهم يوم ابرام الاتفاق مع مصر الى استثناء سواكن وترك العلم المصري وحده يخفق فوقها فأجاب « ان سواكن من السودان هي المحل المعرض للهجوم ، فقد تركناها يوم وضع الاتفاق على حالها كما يترك الجريح في ثغرة السور فيحترم المهاجم جراحه وآلامه أو كما يوضع مستشفى الصليب الأحمر في نقطة ضعيفة من ميدان القتال » . . . تلك كانت حجتهم قبل ضم سواكن وانشاء بورسودان

ففي يوم توقيع الاتفاق عين اللورد كتشنر حاكماً عاماً للسودان فأعلن فتح السودان للتجارة في ١٢ دسمبر ١٨٩٩ وخلفه في حكم السودان في ٢٢ دسمبر ١٨٩٩ ونجت باشا فأصدر للسودانيين منشوراً يعدهم فيه بالاصلاح ويهددهم بالعقاب اذا هم خالفوا القوانين ثم ألف الحكومة المركزية وجعل كل رجالها من الانكليز وعين لكل مديرية مديراً عسكرياً انكليزياً وعين

المصريين مأمورين فظهرت الحكومة السـودانية بمظهرها الصحيح أي انها حكومة انكليزية بحتة ولما تعلم بعض السودانيين انزلوهم في وظائف المأمورية منزلة المصريين وأحلوهم محلهم وبذلك صحت كلمة اللورد سالسبوري الذي سأله اللورد كمبرلي زعيم المعارضين في جلسة ٦ فبراير ١٨٩٩ « هل السودان صار بالفعل شطراً من الامبراطورية البريطانية ؟ » فأجابه « لقد ينقضي بعض الزمن قبل أن يصير السودان هادئاً آمناً كحي بيكاويلي أو بلمول . واذكر اللورد السائل برجل اشتهر بتاريخ انكلترا وهو غليوم الفاتح فانهم لقبوه بالفاتح قبل أن يفتح جميع اقاليم انكلترا وبلاد الغال »

كذلك كانت انكلترا مالـكة السودان وكذلك كان السودان شطراً من الامبراطورية البريطانية قبل أن يكون لانكلترا يد عليه وقبل أن تخادع انكلترا مصر بشأنه

فقد انفرد الحاكم العام بالحـكم فاختار رؤساء الحكومة السودانية جميعاً من الانكليز وضنوا على المصريين شركائهم بالسودان بمنصب واحد من المناصب العليا . وفي سنة ١٩١٠ رأوا أن يؤلفوا للحاكم مجلساً عاماً أو مجلس شورى يعاونه بالحـكم لاتساع المصالح والأعمال في تلك البلاد فألفوا هذا المجلس من الانكليز وحدهم . واليك نص النظام الذي وضعوه لذلك

« حيث ان الوفاق المعقود في ١٩ يناير ١٨٩٩ بين حكومة جلالة المرحومة ملكة الانكليز وحكومة سمو الجناب العالي الخديوي قد فوض الى الحاكم العام الرياسة العليا العسكرية والملكية في السودان ومنحه الاختصاصات المبينة فيه . وحيث انه بمصادقة الحكومتين المشار اليهما قد استصوب ايجاد مجلس يشترك مع الحاكم العام في اجراء ماله من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية .

فقد صدر الامر بما هو آت :

١ — يسمى هذا القانون قانون مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠

٢ — ينشأ مجلس يعرف بمجلس الحاكم العام يؤلف من اعضاء قانونيين هم المفتش العام والسكرتير المالي والسكرتير القضائي والسكرتير الملكي ، ومن اعضاء اضافيين لا ينقص عددهم عن اثنين ولا يزيد على اربعة يعينهم الحاكم العام

يكون تعيين الاعضاء الاضافيين لمدة ثلاث سنين وتجوز اعادة تعيينهم واذا غاب احد الاعضاء القانونيين بالاجازة أو تعذر عليه الحضور للمرض ناب عنه في المجلس الموظف الذي يقوم مقامه في وظيفته بحكم القانون أو من طريق التناوب

واذا غاب احد الاعضاء الاضافيين أو تعذر عليه الحضور كذلك فللحاكم العام ان يعين بدله موقتاً

٣ — يرأس الحاكم العام جلسات المجلس وفي حالة غيابه تكون الرياسة لاقدم عضو بين الحاضرين مع مراعاة أحكام المادة ١٣

٤ — للمجلس جميع السلطة المخوّلة له بمقتضى هذا القانون في نظر كافة المواد التي يجب اجراؤها بمعرفة الحاكم العام في المجلس بناء على نصوص هذا القانون أو أي قانون آخر . أما غير ذلك من المواد الاخرى التي قد تعرض عليه فانه ينظر فيها بصفة مجلس استشاري للحاكم العام

٥ — جميع القوانين واللوائح التي للحاكم العام اصدارها بمقتضى المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ يصير اصدارها بمعرفة الحاكم العام في مجلسه ولا يسرى هذا النص على ما للحاكم العام وحده اصداره من اللوائح بمقتضى السلطة الممنوحة له بنص معمول به

٦ — يقرر الحاكم العام في مجلسه الميزانية السنوية ويمنح جميع الاعتمادات الاضافية سواء كانت من الاحتياطي أو من الايرادات العادية

٧ — يجري الحاكم العام فى مجلسه جميع المواد التي يجب اجراؤها فيه بمقتضى أي قانون معمول به أو على القواعد التي يقررها الحاكم العام في مجلسه

٨ — تتقرر المسائل التي يجريها الحاكم العام في مجلسه باغلبية اصوات

الاعضاء الحاضرين مع مراعاة ما هو مدون في المادتين ٩ و ١٠ فاذا تساوت الاصوات كان الترجيح لجانب الرئيس وتدون قرارات المجلس في سجل محاضره مع بيان رأي كل عضو على انفراده ولكل عضو خالف الاغلبية ان يطلب اثبات اسباب مخالفته في المحضر

٩ — للحاكم العام سواء حضر الجلسة أو لم يحضرها ان يخالف ما أقرته الاغلبية لاسباب تدون في محاضر المجلس ويعتبر قراره هذا في هذه الحالة من جميع الوجوه كانه قرار المجلس

١٠ — للحاكم العام سواء حضر الجلسة أو لم يحضرها ان يوقف تنفيذ أي قرار من قرارات المجلس حتى يرفعه الى السلطة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩

١١ — للحاكم العام في مجلسه ان يسن قواعد لا تخالف هـذا القانون تختص بضبط اعمال المجلس وبيان محل اجتماعاته وتعيين موظفيه وتقرير واجباتهم

١٢ — اذا غاب الحاكم العام بالاجازة أو تعذر عليه القيام باداء وظيفته لمرض وكذلك اذا خلت وظيفته تنتقل سلطته كلها الى مجلس الحاكم العام اذا لم يكن هو قد عين نائباً عنه في وظيفته

١٣ — للحاكم العام كلما كان بعيداً عن مجلسه ان يعين موظفا ينوب عنه في رياسته وفي ما له من السلطة كلها أو بعضها المتعلقة بالمجلس بمقتضى المواد السابقة

١٤ — للحاكم العام كلما كان بعيداً عن مجلسه ان يباشر وحده ما للحاكم العام في مجلسه من السلطة كلها أو بعضها اذا أجيز ذلك بقرار من المجلس

١٥ — لا يجوز تفسير أي نص من نصوص هذا القانون بما يفيد تخويل الحاكم في مجلسه سلطةً لو كانت له وحده لجاءت مخالفة لنصوص اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ أولاي اتفاق معقود حتى الآن بين حكومتي مصر والسودان اهـ

ذلك هو نص القانون الصادر بانشاء مجلس يساعد الحاكم العام

أما هذا المجلس فقد صدر قانون آخر بان يكون مؤلفاً من السكرتير المالي والسكرتير القضائي والسكرتير الملكي وهم الاعضاء القانونيون وللحاكم العام ان يعين اعضاء اضافيين لا يقلون عن اثنين ولا يزيدون على خمسة

واذا بحثت عن المصري في هذا المجلس وسواه فانك لا تجده لان المصري موكل بالخدمة ومسخر للقيام بالاعمال الشاقة وليس له رأي وليس له ارادة في تلك البلاد التي تولى الانكليز أمرها وصرفوا همهم لفصلها عن أمها مصر

ولقد هنأ اللورد كرزون نفسه وامته بان السودان لم يحذ سنة ١٩١٩ حذو مصر وان السودانيين أرسلوا الى انكلترا وفداً يقدم ولاءه لجلالة الملك وفات اللورد ان يقول لهم ماهي الوسائل الشديدة التي تذرعوا بها لاظهار السودانيين بهذا المظهر ومن هو هذا الوفد وكيف الفوه وكيف أرسلوه الى لندره محجوراً عليه حتى انهم لم يدعوه يقيم يوماً واحداً بالقاهرة أو يختلط باحد من المصريين

وهذه كلمة اللورد كرزون القاها في مجلس اللوردات في شهر دسمبر ١٩١٩ أجمل فيها الكلام عن الخطة التي تتبعها الحكومة الانكليزية في مصر حتى اذا ما وصل الى السودان قال :

« ولا أرى بداً من الاشارة الى الصورة المشجعة والمضادة لهذه الصورة (يعني صورة مصر) وهي صورة السودان فان أهل تلك البلاد لايزالون محافظين على النظام التام بحسن ادارة السرلي ستاك حاكمها العام وقد قدموا برهاناً واضحاً على ولائهم لبريطانيا العظمى بزيارة وفد من اعيانهم لهذه البلاد في يوليو الماضي فاستقبلهم جلالة الملك فاعربوا له أولا ولي ثانيا عن حسن تقديرهم للعمل الذي قامت به بريطانيا العظمى لاحياء بلادهم وتنصلهم من الحوادث التي جرت في مصر وقالوا ان همهم الوحيد هو ان يبقوا في الامبراطورية ولا ينفصلوا عنها . وهذا الدليل السار على الولاء سببه جله أو كله العمل العجيب الذي تم على يد السر رجنلد ونجت الحاكم العام السابق فانه

وقف مقدرته المالية سنين كثيرة مع زيادة خير السودان وعلى وضع اساس حكومة جاءت الايام مصدقة لطرائق الحكم البريطاني فيها كل التصديق » اه

وثائق رسمية

بشأن السودان

﴿ مذكرة الوفد المصرى ﴾

لما كان الوفد المصرى في باريز وجه الى انكلترا والى الدول مذكرة بشأن السودان وضرورة ارجاعه الى أمه مصر هذا نصها :

« اذا كان المصريون يطلبون ارجاع السودان اليهم فليسوا مدفوعين لذلك بحب التوسع والاستعمار ، وانما هم يطلبونه باسم الحق واحتفاظاً بكيانهم الوطني

لقد كان السودان منذ الأزمنة الغابرة جزءاً متمماً لمصر

واذا كان قد فصل عنها في وقت من الأوقات فان مصر وهي مستقلة استقلالاً ادارياً جعلت في مقدمة واجباتها وأعمالها اعادته الى حظيرة الوطن الأكبر

على أن المسألة ليست مسألة قانون أو مسألة تاريخية فقط بل ان مصالح مصر والسودان مرتبطة بحكم الطبيعة ارتباطاً يجعل كلا من البلدين متمماً للآخر وكلاً منهما في حاجة الى الثاني ليستطيع الحياة والتقدم والرقي ، فاذا تسلطت دولة أجنبية على السودان كانت مصر التي لا تعيش الا من النيل عرضة لأفدح الأخطار

ولقد أشار الى ذلك المستشار المالي الانجليزي لدى الحكومة المصرية في تقريره الصادر يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ بقوله : ـ « ان الأرض التي يرويها النيل من جبال الحبشة والبحيرات الكبرى الى شاطيء البحر الابيض المتوسط مهما كان الاسم الذى يطلق عليها هي كل لا يقبل التجزئة . ونظراً

لتقدم فن الهندسة ذلك التقدم الذى بلغ الاوج فان الدولة التي تبسط حكمها على منطقة أعالي النيل تملك مراقبة المياه فى مصر . وعلى ذلك فالسودان ضرورى لمصر ، بل هو ألزم لها من مدينة الاسكندرية »

على أن أهالي السودان من جهة أخرى ينتفعون كثيراً من اتصالهم بالمدنية المصرية التي لا يوافقهم سواها ، فهم يعتبرون مصر بمثابة أختهم الكبرى التي يتكلمون لغتها ويرتاحون لنظاماتها وأخلاقها

وهذا الميل المتبادل ، وذلك الاتحاد في الأخلاق والأفكار : هما نتيجة طبيعية لذلك الحادث التاريخي ، وهو أن العرب الذين جاءوا الى مصر والعرب الذين توزعوا وانتشروا في السودان يرجعون لأصل واحد ؛ ولا يخفى أن سلالة هؤلاء هم اليوم الأعظم شأناً والأكثر استنارة بين سكان السودان

واننا بطلبنا ارجاع السودان الى مصر نريد أن نجعله شريكاً لنا له مالنا وعليه ما علينا

اخلاء السودان واستعادته

ليس هنا محل الخوض في الظروف التي أدت الى اخلاء السودان في عام ١٨٨٤ وانما نكتفي بالاشارة الى أن الوزارة الشريفية عارضت في هذا الاخلاء ، وعند ما أرغمت عليه استقالت مصرحة بأن « مصر لم يكن يحق لها الموافقة على اخلاء السودان ، وأن قبول نصائح انجلترا بدون مناقشتها يعد منافياً لدستور ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ الذى يقضي بأن الخديوى يحكم بالاشتراك مع وزرائه »

ولما أعيد فتح السودان أرغمت مصر أيضاً على قبول اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التي جعلت السودان تحت حكم انجلترا ومصر معاً بعد ان كان ايالة مصرية . وهذه الاتفاقية التي لم تجعل لمصر الا مركزاً سلبياً بحتاً واسمياً محضاً قد أدت في الحقيقة الى ضم السودان الى الامبراطورية الانجليزية ضماً فعلياً

لكن ما هي قيمة الاتفاقية المذكورة قانوناً ؟

انها اتفاقية باطلة ولامحل لأى شك في ذلك فقد تمت تحت تأثير الاكراه الذى جعل وجودها فاسداً

وفوق ذلك فان من البديهي أن مصر بمقتضى أحكام المعاهدات الدولية والفرمانات التي تحرم عليها التنازل عن أى جزء من أراضيها لم تكن لها أية صفة في عقد مثل هذه الاتفاقية . ومما يزيدنا اشتداداً في الاحتجاج على هذه الاتفاقية أن مصالح المصريين واحساساتهم قد ديست فيها وتعسر على العقل أن يفهم كيف تعقد شركة يختص أحد الفريقين فيها بكل الحقوق ويلزم الآخر بكل الواجبات

بينما انجلترا تسود وتحكم بمفردها تلك الاقطار الواسعة فان مصر هي التي تدفع من أموالها ما يسد العجز الفاحش في ميزانيتها فضلاً عن الانفاق على الاعمال الكبرى التي تلزم لاصلاح الأراضى ولقد دفعت ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ ج . م لمد الخطوط الحديدية ومليون جنيه لميناء بور سودان (١)

ومن عجائب الامور أن مصر بانشائها ميناء بور سودان من أموالها الخاصة أوجدت لتجارة السودان مخرجاً جديداً من شأنه أن يقلل مقدار المنفعة التي كانت تعود على مصر من تجارتها مع السودان !

وزيادة على ذلك فان الجيش المصرى المعسكر جله في السودان هو الذى يستخدم لاخضاع الأراضي الخارجة عن الطاعة ولفتح بقاع جديدة لمصلحة النظام المشترك ، ومصر وحدها هي التي تتحمل بطبيعة الحال النفقات الجسيمة اللازمة لذلك

وليت شعرى ماهي الفوائد التي تجنيها من وراء تلك الضحايا ؟ اذا تساءلنا فلا من مجيب

ليس هذا فقط بل أن الموظفين المصريين يختفون شيئاً فشيئاً ليفسحوا المكان للموظفين الانجليز في المناصب الكبرى على الخصوص ، وليس بعيداً

(١) ان المبالغ المقدمة من مصر تتجاوز اليوم ١١ مليون جنيه مصري

ذلك اليوم الذى يخلو فيه السودان من أى موظف مصرى ما عدا الحاميات العسكرية التي تدفع مصر نفقاتها

فلهذه الأسباب كلها نلح في المطالبة بارجاع السودان الى حظيرة الوطن الاكبر « مصر » وفاقاً للحق والعدل » اه

﴿ في تقرير اللورد ملنر ﴾

لما قدم اللورد ملنر مذكرته الى الوفد المصري في ٨ اغسطوس ١٩٢٠ اهمل في هذه المذكرة ذكر السودان فابدى له – كما جاء في التقرير – عدلي باشا ملاحظته على هذه المذكرة وافهم اللورد ملنر انها خالية من ذكر السودان وان مسألة السودان مسألة حيوية لمصر . فارسل اللورد ملنر الى عدلي باشا الخطاب الآتى :

عزيزي الباشا

بخصوص الحديث الذي جرى بيننا أمس أعود فاقول مرة أخرى انه ليس بين اجزاء المذكرة التى أنا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ، ولكني أرى اجتناباً لكل خطأ وسوء فهم فى المستقبل انه يحسن بنا ان ندون رأي اللجنة وهو ان موضوع السودان الذي لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا واصحابه . خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما ونحن نرى ان البحث في كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر

ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت ادارته الحاليــة المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه الا يسمح لاي تغيير يحصــل في حالة مصر السياسية ان يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقــدم السودان وترقيه على نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة

على اننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية في ايراد الماء الذى يصل اليها ماراً في السودان ، ونحن عازمون على ان نقترح اقتراحات من شأنها ان تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلة » اه

ملنر

ولما عرض مشروع اللورد ملنر على الهيئات النيابية في مصر قدمت الجمعية التشريعية تحفظاً بشأن السودان « بأنه جزء من مصر وبأنه لا مندوحة عن ادخاله في الاتفاق »

ولما قدم سعد باشا التحفظات الى اللورد ملنر كان هذا التحفظ منها ولما اجتمع اللورد ملنر بالوفد المصرى الاجتماع الاخير وطلب تأجيل البحث في التحفظات وفي غير ذلك الى المفاوضات الرسمية ختم سعد باشا الكلام معه بقوله :

« ان مجهوداته لا تأتي بنتيجة مالم يطمئن اهل القطر المصرى على ما جاء بالتحفظات ويتأكدوا ان بريطانيا العظمى الغت الحماية فعلاً »

﴿ في مشروع اللورد كرزون ﴾

في ١٠ نوفمبر ١٩٢١ قدم اللورد كرزون الى الوفد الرسمي المصرى برئاسة عدلي باشا مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر ، وقد جاء في هذا المشروع عن السودان ما نصه :

المادة ١٧

حيث ان رقي السودان السلمي هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه لها تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقدمها في الماضي أو ان تقدم بدلاً من ذلك لحكومة السودان اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين وتكون القوات المصرية في السودان تحت أمر حاكمه العام وغير ذلك تتعهد بريطانيا

العظمى بان تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . ولهذا الغرض قد تقرر ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوبي وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر والثاني السودان والثالث أوغندا » اه

﴿ ردّ الوفد المصري ﴾

قال الوفد الرسمي في رده على مشروع اللورد كرزون ان هذا المشروع تضمن المبادىء التي عرضت علينا منذ أربعة أشهر ورفضناها

« أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناولها البحث فلا بد لنا فيها من توجيه النظر الى ان النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا فان هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حقوق السيادة التي لا نزاع فيها مع حق السيطرة على مياه النيل »

﴿ في مشروع الدستور ﴾

ولما رفع دولة يحيى باشا مشروع الدستور الى جلالة الملك في ١٩ ابريل ١٩٢٣ قال في كتابه الى جلالته : « وقد وضع النصان المختصان بالسودان بالصورة التي وردت بالدستور بناء على ما أبداه فخامة المندوب السامي من التأكيد بان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقاً ان تنازع في حقوق مصر في السودان ولا في حقوقها في مياه النيل »

وجاء في المادة ١٥٩ من الدستور ما نصه : « تجرى احكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون ان يخل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان »

وكان الأصل « ان السودان وان كان جزءاً من مصر لا يتجزأ الا انه يدار بنظام خاص »

وجاء في المادة ١٦٠ « يعين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد ان يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي للسودان »

وكان الاصل « ان ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان »

نظرة في المستقبل

ومستقبل مصر في السودان وحده

لا تعيش الامة ليومها ولكنها تنظر من حياة اليوم الى غدها . فاذا نظرت الامة المصرية الى هذا الغد القريب عرفت أن ارضها ضائقة بها وانه لا مندوحة للسلالة الآتية عن المهاجرة فعدد السكان الذي يناهز الآن ١٣ مليوناً يزيد في كل سنة ٣ بالمئة وهذه الزيادة مضطردة لتحسن الاحوال الصحية وما بقي من أرض مصر بوراً أو غامراً لا يزيد على مليون و ٨٠٠ الف فدان فضلا عن انهاك قوة الارض بكثرة الزرع وتواليه . فالنيل هو الطريق الوحيد لهجرة المصريين . ومما وجدوه في الآثار القديمة قول الاله آمون « كل بلاد يغمرها النيل في فيضانه لهي من مصر وكل من يشرب من مياه هذا النيل فوق مدينة الفانتين هم مصريون »

ولقد اتجهت انظار الباحثين الى أرض تصلح للزراعة ويجد فيها المصري رزقه يوم تضيق بلاده به فاتجهت الانظار الى صحراء مريوط فمد فيها الخديوي عباس الثاني خطاً حديدياً الى حدود طرابلس الغرب وأخذ يتعمير العزب . ولكن الارض بحاجة الى الماء وماء المطر لا يكفي وماء النيل يحول الآن الى ري الجزيرة ومساحة هذه الجزيرة بين النيل الابيض والنيل الازرق عشرة ملايين فدان يقول الانكليز ان سبعة ملايين فقط صالحة للزراعة ويريدون بالزراعة زراعة القطن وبما انهم خصوا الجزيرة بماء النيل الازرق فاي أرض يمكن أن تصلح بماء النيل الابيض الذي تركوه لمصر وهو ماء جيري لا يصلح لتغذية النبات خلافاً للنيل الازرق الذي يحمل الطمي الذي يغذي التربة المصرية ويجعلها تربة خصبة . ومصر مهددة الآن بالحرمان من ماء هذا النهر ومن طميه ومادامت سنة الطبيعة أن يتقاذف السكان اذا ازدحمت بهم الارض

وأرض مصر ستزدحم قريباً بسكانها وفي المنوفية الآن ٣٦٠ نفساً في الكيلو متر المربع ، فالتقاذف حادث لا محالة بأن ينتقل ابناء اسوان الى دنقله وابناء قنا الى اسوان وهكذا يصعد المصريون من الدلتا مع مجرى النيل الى السودان فيعمرونه. ومنذ استعادة السودان الى اليوم هجر كثيرون بلادهم الى دنقله وبربر والجزيرة وسواها

وقد كان اللورد كرومر والسير غارستن يتشاءمان من مصير السودان لقلة السكان فاقترح بعض الانكليز ان ينقلوا اليه جماعات الهنود ولكن التجربة لم تنجح ولا يمكن ان تنجح ، وهذه مشروعات الري في الجزيرة يقوم بها المصريون يؤخذون عمالاً مأجورين ولكن على نظام يكاد يكون عسكرياً لأنهم يستأجرون العامل لمدة سنة أو سنتين ويعطون لكل واحد منهم نمرة خاصة وكل عامل ملزم بصرف المدة التي تعهد بصرفها في السودان وباتباع النظام الذي وضعوه . وقد علمت حادثة كينيا الانكليز الا يكثروا من الهنود في احدى مستعمراتهم فانهم ملأوا كينيا بالهنود والاسكوتلانديين فقام الهنود يطلبون حقوق الانكليز لذلك عدلوا في السودان عن استخدام الهنود الى استخدام الصوماليين

ولما كانت الارقام لا تخطيء فانا نقتبس هنا بياناً قدمه سمو الامير عمر طوسون الى المعهد العلمي المصري في جلسة ٣ مارس سنة ١٩٢٤ مبيناً فيه بالارقام كيف ينتظر أن تضيق مصر بأهلها وكيف ان هذه الزيادة في عدد السكان لا تجد لها مرتزقاً في غير السودان

وقد جعل سمو الأمير عنوان بيانه:

« مالية مصر من عهد الفراعنة الى اليوم »

والذي يهم القاريء المصري على وجه التخصيص خاتمة هذا البيان وتعزيزها بالارقام

عصر الفراعنة

ليس لدينا عن مؤرخي هذا العصر ما نعرف منه مساحة ارض مصر الزراعية ولاخراجها . غير أن مؤرخي العرب تداركوا هذا النقص ، ولكن جسامة المبالغ والمساحة التى ذكروها تنبو بنا عن الركون اليها وهذا ماقالوه مقدراً بالجنيه المصري :

المؤلف	الحاكم	الخراج بالجنيه المصري
ابن خرداذبه	الفراعنة	٥٦٠٠٠٠٠٠
ابو صالح	يوسف بن يعقوب	١٤٧٦٠٠٠٠
ابن وصيف شاه	منقاوس	١٦٨٠٠٠٠٠
« « «	فرعون موسى	٤٣٢٠٠٠٠٠
المقريزي	الريان بن الوليد	٥٨٢٠٠٠٠٠
«	« « «	٦٠٠٠٠٠٠٠
أبو المحاسن	كيكاوس	٦٠٠١٨٠٠٠
المسعودى وابن أياس	• •	••
الارض المزروعة بالفدان		١٨٠٠٠٠٠٠

ولكني رأيت بناء على براهين شرحتها في مذكرتي أن عدد سكان مصر في عهد الفراعنة كان ١٨ مليونًا أو ٢٠ مليونا على الارجح وان مساحة المزروع منها كان ٦ ملايين فدان ثم ان بعض المؤرخين ذكروا النسبة المئوية التي كان يجبى الخراج على مقتضاها وان لم يذكروا الخراج نفسه . فاذا راعينا هذه النسبة مع المحصول الذي كان ينتجه القطر في هذا العصر وجب أن يكون الخراج كالآتي على قول هؤلاء المؤلفين :

المؤلف	النسبة المئوية	المساحة المزروعة	الخراج بالجنيه المصري	عن الفدان بالقرش
مسبيرو وبروزو	١٠ في المئة	٦٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠	٣٥
هارتمان	٢٠	٦٠٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠	٧٠

عصر البطالسة

لم يتيسر لنا الاهتداء الى أي نص عن الخراج في هـذا العصر ولـكننا استنتجناه استنتاجا مما ذكره ديودور الذي زار مصر في أواخر هذا العصر حيث قال : —

ان أرض مصر كانت ثلاثة اقسام بين الكهنة والملك ورجال الجيش وقسم الـكهنة كان أعظمها والثالث أقلها فرأيت ان القسم الثانى كان ثلث مساحة أرض مصر المزروعة وحيث أنها ٦ ملايين فدان كما أشرنا الى ذلك من قبل فالاقسام الثلاثة تكون كالآتي :

قسم الكهنة ٢٥٠٠٠٠٠

قسم الملك ٢٠٠٠٠٠٠

قسم الجيش ١٥٠٠٠٠٠

وقسم الملك يكون معفى من الخراج بطبيعة الحال والقسمان الآخران خراجهما ٧٨٧٥٠٠٠ ج . م . بناء على حسابي وباعتبار ١٩ قرشاً عن الفدان الواحد

عصر الرومان

زار استرابون مصر في أيام الرومان ووصفها وصفاً جغرافياً مستفيضاً ولـكنه بخل بذكر شيء عن شؤونها المالية واكتفى بقوله ان مصر تدفع جزية عظيمة

وقال مركاروت ان الخراج كان بنسبة ٢٠ ٪ من محصول الارض

وقد وصف استرابون الطريقة الحسنة التي كانت تروى بها أرض مصر في ذلك العهد ومن هذا يجب أن نستخلص أن المساحة الزراعية ومحصولها لم يكونا يقلان عما كانا في عصر الفراعنة ان لم يفوقاه . ولهذا أرى أن القطر

كان في حالة سعادة يسهل معها تأدية الخراج مقدراً بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠ ج . م عن مساحة ٦ ملايين فدان وبواقع ٨٥ قرشاً عن الفدان الواحد

عصر البيزانطيين

المعلومات عن الخراج في هذا العصر قليلة ولا تفيد فائدة تامة واذا اكتفينا بهذه المعلومات الجزئية وهذا لا مندوحة عنه اعتبرنا أن متوسط جباية الخراج عن الفدان نحو الثلاثين قرشاً فيكون مقدار الخراج عن الستة الملايين ١٨٠٠٠٠٠ ج . م

الخراج في عصر العرب

كانت مساحة الارض المزروعة في مصر في خلافة عمر على ما أرى نحو الستة ملايين فدان وقد اختلفت مقادير الخراج في عهده كما يؤخذ من عبارات المؤرخين المذكورين بعد . وعلى ذلك يكون كما يأتي :

المؤلف	مقدار الخراج بالجنيه المصري	مساحة الارض بالفدان	متوسط الخراج عن الفدان بالقرش
ابن عبد الحكم	٨١٦٦٦٦	٦٠٠٠٠٠٠	١٣
اليعقوبي	٤٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٧
البلاذري	٣٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٥٥

وقد مسحت ارض مصر في عصر العرب أول مرة على يد ابن رفاعة عامل سليمان بن عبد الملك عليها سنة ٩٧ هـ (سنة ٧١٥ م) وقضى في مسحها من الاسكندرية الى اسوان تسعة أشهر . ذكر ذلك ابن عبد الحكم ولكنه لم يذكر نتيجة هذه المساحة . ومسحت ثانى مرة على يد ابن الحجاب قال الكندي وولي خراجها ابن الحجاب لامير المؤمنين هشام فخرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرها مما يركبه النيل فوجد فيها ثلاثين الف الف فدان . اهـ

وبلغ خراجها في عهده أربعة ملايين دينار (٢٤٠٠٠٠٠ ج . م) بواقع ٨ قروش عن الفدان . ويؤخذ من المقريزي أن مساحتها فى عهد المأمون كانت ٣٠٠٤٧٣٢ فدانا وخراجها ٤٢٥٧٠٠٠ دينار (٢٥٥٤٠٠٠ ج . م) بواقع ٨٥ قرشاً عن الفدان

ومسحت ثالث مرة على يد ابن المدبر عامل الخراج فى خلافة المعتز بالله فوجد فيها مايصلح للزراعة اربعة وعشرين مليون فدان على ماذكره المقريزي وبلغ خراجها ثمانمائة الف دينار (٤٨٠٠٠٠ ج . م) بواقع قرشين عن الفدان وبلغ الخراج فى مدة حكم احمد بن طولون على ما ذكره ابن وصيف شاه ٤٢٠٠٠٠٠ دينار (٢٥٨٠٠٠٠ ج . م) وكان زمنه زمن رخاء . وفى حكم الاخشيد بن محمد طغج بلغ الخراج على ما ذكره المقريزى مليوني دينار عبارة عن (١٢٠٠٠٠٠ ج . م)

وفى خلافة المعز لدين الله كان خراجها في سنة ٣٥٨ ﻫ على ماذكره ابن وصيف شاه ١٢٠٠٠٠٠ دينار (٧٢٠٠٠٠ ج . م) وفى سنة ٣٥٩ ﻫ على ما ذكره ابن حوقل ٣٢٠٠٠٠٠ دينار (١٩٢٠٠٠٠ ج . م)وكذلك فى سنة ٣٦٠ ﻫ على ما ذكره ابو المحاسن

وبلغ فى خلافة المستنصر بالله على ماذكره ابو صالح ٣١٢١٠٠٠ دينار (١٨٧٢٠٠٠ ج . م)

وفى حكم صلاح الدين بلغ خراج مصر عدا اقليمي منفلوط ومنقباط سنة ٥٨٥ ﻫ على ما ذكره القاضى الفضل ٣٠٢٩ ٤٦٥ ديناراً (١٨١٧ ٢٧٩ ج . م)

ومسحت أرضها رابع مرة فى عهد المنصور حسام الدين لاجين فكانت ٥٧٣٣٧٢٣ فدانا خراجها بلغ ١٠٨١٦٥٨٤ ديناراً (٦٤٨٩٩٥٠ ج . م) بواقع ½ ١٢٦ قرشاً عن الفدان

ومسحت خامس مرة فى عهد الناصر محمد بن قلاون فى سنة ٧١٥ ﻫ (١٣١٥م) فبلغت ٥١٣٣٧٢٣ فدانا وخراجها ٩٤٢٨٢٨٩ ديناراً (٥٦٥٦٩٧٣ ج . م) بواقع ½ ١٠٩ قروش عن الفدان وهي آخر مساحة عثرنا عليها فى هذا العصر

عصر العثمانيين

عثرنا فى هذا العصر على ما كتبه مؤرخان فقط أحدهما عن أوله والثاني عن آخره فقد ذكر ابن اياس وكان حياً في السنين الاولى للفتح العثماني ان خراج مصر بلغ ١٣٠٠٠٠٠ دينار (٧٨٠٠٠٠ ج . م) و ٦٠٠٠٠٠ أردب من الغلال في ٣٥ قرشاً يساوي ٢١٠٠٠٠ ج م فيكون المجموع ٩٩٠٠٠٠ ج م

ويؤخذ مما ذكر استيف في كتاب (وصف مصر) ان الخراج بلغ ١٠٥٢٩٥١ ج م قبل اغارة الحملة الفرنسية على مصر . اما مساحة الارض في هذا العهد فكانت ٤٥٤٢٢٧٩ فداناً بواقع ٢٣ قرشاً عن الفدان

عصر الفرنسيين

وصلت الحملة الفرنسية الى مصر وهي من الوجهة الزراعية في اسوأ حالة ويؤخذ من حساب استيف ان الخراج عن سنة ١٧٩٩م بلغ ٢٢٥٤٣٣٩٩ فرنكا (٨٦٩٦١٣ ج م) نقداً وعينا ومساحة الارض المزروعة ٤٥٤٢٢٧٩ فداناً بواقع ١٩ قرشاً عن الفدان

عصر الاسرة العلوية

ذكر مانجان عن سنة ١٨٢١ م ان الخراج بلغ ٦٦٠٥٤١ ج م ومساحة الارض المزروعة ٢٠٣١٩٠٥ فدادين أي بواقع ½ ٣٢ قرشاً عن الفدان

وقال كلوت بك عن سنة ١٨٣٣ م ان مساحة الأرض المفروض عليها الخراج هي ٣٦٨٥٦١٢ وان خراجها يبلغ ١٠١٤٩١٢ ج م أى بواقع ½ ٢٩ قرشاً عن الفدان

واني مضطر لان أنزل عن عصر محمد علي الى عصر توفيق في سنة ١٨٨١م وأترك ما بينهما لانني لم أعثر على ما أعرف منه الخراج في هذه المدة من جهة ولأن سنة ١٨٨١ تبين لنا الوقت الوسط من حكم هذه الاسرة بين

محمد علي وعصرنا الحاضر ، ووقفنا على حالة البلاد في الفترة التي كانت قبل الاحتلال الانجليزي

اما مساحة الارض المفروض عليها الخراج في سنة ١٨٨١ م المذكورة فقد بلغت ٤٧١٤٤٠٦ فدادين وخراجها بلغ ٤٨٠٥١٨/٤ ج . م بواقع ½ ١٠٣ قرشاً عن الفدان

وفي سنة ١٩٢١ م من عهد جلالة الملك فؤاد بلغت مساحة الارض ٥٦١٥٧٠٠ فدان وخراجها ٥١٣٤٦٦٠ ج . م بواقع ٩٠ قرشاً عن الفدان

وقد جاء في مذكرة السير مردخ ماكدونلد مستشار وزارة الاشغال العمومية عن اعمال مراقبة النيل في سنة ١٩١٩ م :

ان مساحة الارض المزروعة والقابلة للزراعة بمصر هي ٧٣٠٠٠٠٠ فدان

يستنزل منها ما هو مخصص لتربية الاسماك وقدره ٢٠٠٠٠٠ فدان

فيكون الباقي ٧١٠٠٠٠٠ فدان

يستنزل منه المساحة المفروض عليها خراج وهي ٥٦٠٠٠٠٠ فدان

فيكون الباقي ١٥٠٠٠٠٠

وهذا المقدار هو المساحة الغير المزروعة الآن من أرض مصر والقابلة للزراعة في المستقبل

الخاتمة

قد تبين مما سبق ان مساحة الاراضي القابلة للزراعة في القطر المصرى (٧١٠٠٠٠٠) فدان عدا (٢٠٠٠٠٠) فدان تربى فيها الاسماك والمقدار الاول قسمان (٥٦٠٠٠٠٠) فدان تجبى منها الضرائب باعتبار انها مزروعة و(١٥٠٠٠٠٠) فدان غير مزروعة الآن وقابلة للزراعة في المستقبل

وجملة سكان مصر ١٢٧١٨٢٥٥ حسب احصاء سنة ١٩١٧ فيكون لكل فدان شخصان وربع . وأكثر المديريات سكانا بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية اذ يخص كل ثلاثة من سكانها فدان واحد . وما زال المصريون منذ

احصاء سنة ١٩١٧ في نمو مستمر فاذا تركنا سنى الحرب الاستثنائية جانباً نجد زيادة عـدد المواليد على عدد الوفيات في سـنة ١٩٢١ حسب تقرير مصلحة الاحصاء بلغت (٢٣٤٤٥٩) وفي سنة ١٩٢٢ (٢٤٣٥٣٦) نسمة

وكلما زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد على عـدد الوفيات طبعا ولا ريب عنـدنا فى ان متوسط هـذه يبلغ سنوياً ٢٥٠٠٠٠ بدون أدنى مبالغة

وليس في مديرية المنوفية وهي أخصب أرض مصر قطعة لا تزرع ومع ذلك فكثير من سكانها يهاجرون لانهم لا يجدون مايقوم باود معيشتهم فيها على اننا مع هذا نسلم بقاعدة كفاية الفدان الواحـد من كل أرض زراعية في مصر لمتوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بناء على هذه القاعدة :

ان الارض المزروعة في مصر ومقدارها (٥٦٠٠٠٠٠) تكفي لمعيشة (١٦٨٠٠٠٠٠) نسمة وبعد تعداد النفوس سـنة ١٩١٧ بلغ مجموع زيادة المواليد عن الوفيات (٨٧١٧٧٠) بتقدير مصلحـة الاحصاء فاذا أضفنا الى ذلك زيادة سنة ١٩٢٣ ومقـدارها (٢٥٠٠٠٠) واضفنا المجموع الى احصاء سنة ١٩١٧ يكون عدد السكان في نهاية سنة ١٩٢٣ (١٣٨٠٠٠٠٠) وبطرحه من (١٦٨٠٠٠٠٠) نسمة وهو العدد اللازم لاستثمار المساحـة المقرر عليها ضرائب يكون الباقي (٣٠٠٠٠٠٠) نسمـة وهو عجز يسد بزيادة السكان السنوية فاذا سلم لنا انها (٢٥٠٠٠٠) سنوياً يتلاشى هـذا العجز بعد اثنتي عشرة سنة على انني أقول ان عشر سنوات فقط تكفي لذلك اذا جرت الامور في مجراها الطبيعي

واذا أعدت المساحة الغير مزروعة الآن للزراعة وهي تشمل الجزء الشمالي واقليم البحيرات للدلتا ومقدارها كما مر (١٥٠٠٠٠٠) لزمها من السكان (٤٥٠٠٠٠٠) وهو مقدار يتلاشى بزيادة السكان في مدى ثمان عشرة سنة فتكون السنوات اللازمة لملاشاة العجز كله ثلاثين سـنة أو بالحري خمسا

وعشرين سنة أي ربع قرن أو نصف العمر الغالب للانسان . وعلى ذلك نجد أنفسنا امام احدى حالتين وهما :

الاولى — اذا لم تجفف مياه اقليم البحيرات ولم يعدّ للزراعة وصلنا الى آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه في مدة ١٢ سنة على الأكثر

الثانية — اذا جففت مياهه وأعد للزراعة وصلنا الى الحد المذكور في مدة ثلاثين سنة على الأكثر

وهاتان المدتان حتى اطولهما أقرب الينا من حبل الوريد ومعظم النسل الحاضر سيرى بعيني رأسه انقضاء هذه السنين فماذا نصنع بعدئذ والزيادة مستمرة في السكان ؟

لا ريب انه يجب علينا منذ الآن التفكير في حل لهذه المعضلة الاجتماعية المتوقعة وهو ما سنفرد له هذا المبحث . الجزء المروي والممكن ريه من القطر المصري على شكل شريط طويل دقيق ينتهي طرفه الشمالي بشكل مروحة عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هي التي تسمى الدلتا

وهذا الجزء المروي يحد بصحراء العرب شرقا وصحراء لوبيا غربا . وليس في الامكان ري أرض الصحراوين المذكورتين بمياه النيل لارتفاعهما وعدم استواء مسطحهما فسيستمر جدبهما لهذا العائق الذي لا يمكن تذليله الى ما شاء الله . ومن المستحيل في مصر الانتفاع بأرض لا يرويها النيل فليس هناك احتمال لتوسع زراعي من هاتين الجهتين

وفي الجهة الشمالية البحر فاذا وجهنا زيادة عدد سكاننا الى هذه الوجهة وافترضنا ارتحالها الى ما وراء البحار وتركنا جانبا كراهة المصري الغربة فاننا لا نجد ما يحقق لها أي رغد من العيش للبون الشاسع بين البلادين طقسا وطبيعة وجنسية ولغة وديانة فهذه الجهة في حكم المسدودة

اما المورد الصناعي للمعيشة فضلا عن ان مصر تنقصها المواد الأولية لتكون الصناعة فيها زاهرة يانعة فانه مورد محدود من المستحيل ان ينتفع به

عدد عظيم من السكان في مصر . ولنفرض انهم نصف مليون أو مليون فانه يستغرق بزيادة السكان في مدى أربع سنوات فقط ومتى انقضى هذا الأجل القصير نجد أنفسنا امام المعضلة بعينها من جديد

وحاشا ان اقصد تثبيط الهمم عن الصناعة بهذا الكلام وانما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وانه لايحل المشكل الذي نحن بازائه

فالمنفذ الوحيد المفتوح امامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد اقليم واسع ذوسكان قليلي العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروى بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هي ومصر جسم واحد

واقليم كهذا حالته المعيشية وثمار أرضه مماثلة لقطرنا : المصريون وحدهم هم الذين في استطاعهم جعله في حالة سعادة ورفاهية . وبالاختصار هو بيئة مناسبة لامزجة المصريين على قدر ماهم أنفسهم موافقون لهذه البيئة . وهو الذي يسع الزيادة المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون أدنى مضايقة

فالسودان هو باب السلام الوحيد الذي ظل مفتوحا لمصر على مصراعيه منذ الازمان الخالية ويجب ان يبقى كذلك الى الابد لانه لازم لها لزوم الروح للجسد

والى هذا الغرض يجب ان تصوّب جميع مجهودات أولئك الذين فى يدهم حظ مصر وفى قلبهم يضمرون لها النفع والمصلحة



مراقبة مياه النهرين الكبيرين (١)

يريدون ان يبيعوا مال النيل لمصر بيعاً

يقول الانكليز ان رقابة النهرين مضمونة لمصر وبان مياه السودان في قبضة الحكومة المصرية ويقدمون البرهان على ذلك بقولهم « ان الحكومة المصرية اسرعت بعد فتح السودان الى معرفة حالة النهرين ـ النيل الابيض والنيل الازرق ـ وأشار السير ويليام غارستن في وضع مسائل الري بين يدي الحكومة المصرية وان لا يصرح لحكومة السودان بان تعمل عملا ذا علاقة

(١) النهران الكبيران هما النيل الابيض والنيل الازرق

أما النيل الابيض فانه يخترق السودان من الجنوب الى الشمال وهو يخرج من ثلاث بحيرات عند خط الاستواء اهمها بحيرة فكتوريا نيانزا وبعد أن يجري ٢٩٠ ميلا شمالا الى الغرب يصب في بحيرة البرت نيانزا ويصب في جنوب هذه البحيرة نهر آخر آت من بحيرة ادوارد نيانزا وطول مجراه ١٨٠ ميلا ثم يجري النيل من بحيرة البرت نيانزا ويخترق مديرية خط الاستواء باسم بحر الجبل وبحر الزحف وبعد مسافة ٤٧٠ ميلا يتفرع منه نهر يعرف ببحر الزراف ويسير النهران شمالا منفرجين على نحو ٢٠٠ ميل ويلتقي بحر الزحف ببحر الغزال وهو نهر جار من الجنوب وهو مؤلف من عدة انهر اشهرها بحر العرب ثم يسير شرقاً فيلتقي ببحر الزراف وبعد ٢٥ ميلا يلتقي بسوباط الآتي من الجنوب ويسير النيل الابيض من هناك ٥٠٠ ميل فيلتقي بالنيل الازرق عند الخرطوم وطوله من منبعه الى الخرطوم ١٥٣٠ ميلا

اما النيل الازرق فانه يخرج من بحيرة تسانا في بلاد الحبشة ويجري منها الى الجنوب ثم يتحول شمالا الى الغرب ... بلاد سنار على نحو ١٦٠ ميلا من الخرطوم حيث يصب فيه نهر الدندر وبعد مسيرة ٣٠ ميلا يصب فيه نهر الرهد وكلاهما يجري من جبال الحبشة ويجفان في الصيف ويلتقي بالنيل الابيض عند الخرطوم بعد مسيرة ٩٤٦ ميلا من بحيرة تسانا ويسير النيل الكبير من الخرطوم الى الدامر ... مسافة ١٨٠ ميلا فيلتقي بنهر الاتبرة وهو مجموعة نهيرات تجري ايام الشتاء من جبال الحبشة وتجف مدة ستة شهور ومن الدامر الى أن يصب بالبحر المتوسط يمر ... ومتوسط اتساع النيل الازرق ٥٥٠ يرداً ومتوسط اتساع النيل الابيض ١٨٦٠ يرداً ويصب من ماء النيل الازرق عند الخرطوم ايام التحاريق ١٥٩ متراً مكعباً في الثانية و ١٦٠٤ متر في ايام الفيضان ويصب من النيل الابيض ٢٧٩ متراً مكعباً ايام التحاريق و ٥٩٠٧ متر ايام الفيضان وماء النيل الابيض لا يصلح للشرب فالنازلون على ضفتيه يحفرون الآبار للاستقاء والتموجات فيه يستفيض على مساحة واسعة تتكون فيها السدود وهي اعشاب فتسد مجراه

بمياه النيلين الا بتصريح كتابي من حكومة مصر . فقبلت حكومة السودان هذا الشرط ولا تزال مقيمة عليه الى الآن »

« وفي نوفمبر ١٩١٤ صادق مجلس النظار على انشاء فرع للري في السودان وهو موجود الى الآن وله سلطة تامة في مراقبة مياه النيلين . وفي مارس ١٩٢٢ كتب احد كبار رجال الري في وزارة الاشغال اثناء قيامه باعمال وزيرها الى الوكالة الانكليزية وهي وسيطة بين الحكومتين المصرية والسودانية في أمر المياه يقول « ان وزارة الاشغال ترغب في مساعدة حكومة السودان في تذليل الصعاب القائمة في سبيل مشروع الري هناك ولا تسمح مطلقاً بتدخل أي سلطة كانت في رقابة المياه اللازمة لمصر أو في أمر المشروعات المنوي انشاؤها لفائدة هذه البلاد كما جرت العادة منذ فتح السودان الى الآن »

« ان وزارة الاشغال لا تزال تشدد في الرقابة على مياه النيلين كما فعلت في الماضي فسمحت بعد اتمام خزان اسوان بري ١٠ آلاف فدان رياً دائماً ثم رفعت هذا المقدار الى عشرين الف فدان بعد تعلية ذلك الخزان . وكذلك كان في مشروع ري الجزيرة الذي يقصد منه ري ٣٠٠ الف فدان فان حكومة السودان لم تقدم عليه الا بعد موافقة الحكومة المصرية وللحكومة المصرية مهندسون يراقبون المشروع المذكور وهم مسؤولون امامها ويتناولون رواتبهم منها وينفق على المشروع من القرض الذي عقدته حكومة السودان بانكلترا . ولحكومة مصر تفتيش لعموم الرى وستزاد ميزانية هذا الفرع عشرة آلاف جنيه ينفق معظمها على توسيع مجرى النيل وازالة السدود»

* * *

ذلك ما توخوا نشره ظانين انهم به يغطون الحقائق بل ظانين انهم به يقابلون صيحة الشعب المصري « السودان لنا » اذ يدخلون على ذهن هذا الشعب ان النيل في قبضة مصر وان مياهه تجري بارادة مصر . فتقول مصر ويقول الشعب المصري : ان مسألة السودان منحلة . بل يظنون انهم يقولون

معهم « كل شيء جار على أتم حال وليس في الامكان احسن مما كان »

ولكننا نتساءل هنا ما هو المقصود بقولهم « ان وزارة الاشغال هي التي قررت ما قررت في سنة ١٩١٤ ؟ ؟ » فهل يستطيع الذين نشروا تلك المذكرة الشبه الرسمية ان يسموا لنا مهندساً مصرياً واحداً ذا المام صحيح بما جرى وما يجري بمياه النيل وبالسودان ؟ ؟

هل في هذه البلاد مهندس مصري واحد يعرف ما تضمنته التقارير السرية التي كتبتها البعثات التي أرسلت الى أعالي النيل متوالية متتابعة سنة بعد أخرى ؟ ؟ وهل ظهر شيء في مصر أو وصل شي الى علم مصري واحد عن المباحث في بحيرة تسانا ، وعن المشروعات المنوية فيها ؟ وهل يعرف مصري واحد ما انفق من الاموال ووزع من الهدايا على رؤساء الاحباش في تلك المنطقة وكلها من أموال مصر والمصريين ؟ ؟

انا لنذكر ولا ننسى ذلك المنشور الذي أذاعوه « بأن مصلحة ري السودان تخاطب مباشرة وكيل وزارة الاشغال الانكليزي الذي يستخدم سكرتيراً انكليزياً فلا تمر اوراق السودان بديوان الادارة المصرية » ! أما كفانا دليلا على حقيقة الواقع ما قاله المستر تونهام لبعض الصحافيين بعد عودته من أعالي النيل انه اتفق مع ولاة الامر في الاوغندا على ان يسمحوا باخذ الارصاد على بحيرة البرت لمعرفة منسيب المياه التي تهم مصر ؟ ؟

أهذا ما يعتبرونه الرقابة على مياه النهرين الكبيرين ؟ انا لا ننسى اعمالهم ولا يمكننا ان ننسى ان الوزارة العدلية امرت بايقاف البناء في القناطر الكبيرة في السودان الى أن تتم المفاوضة بين مصر وانكلترا . فلم يحترم حاكم السودان هذا القرار . وبينما كان الوفد الرسمي يفاوض اللورد كرزن ووزير الاشغال المصرية الى جانبه امر ذلك الحاكم تنفيذاً بإهمال قرار الحكومة المصرية وبمواصلة العمل في خزان مكوار الذي أوشك ان ينتهي

فهل هذا هو احترام رأي الحكومة المصرية في مياه النيل ؟

* * *

على ان اللسان مهما ضبط وعقل فهو ينم عن الافكار وما تكن الصدور، فقد نمت السنتهم عليهم وعما يضمرون بقولهم « في مارس ١٩٢٢ كتب وزير الاشغال الى سلطة كبرى ـ يريدون الوكالة البريطانية ـ بان وزارة الاشغال ترغب في مساعدة حكومة السودان في تذليل العقبات القائمة في سبيل مشروع الري هناك الخ » فنحن نعرف ان وزارة الاشغال صرحت بري ٢٠ الف فدان كما قالوا ولكنه لم يزرع من هذه المساحة حتى الآن سوى ١٢ الف فدان فماذا تكتب وزارة الاشغال يا ترى عند ما تكون حكومة السودان قد زرعت ٣٠٠ الف فدان وهي المساحة التي يهتمون الآن بانجاز الشطر الاول من ترعها ؟ ؛ ان كل ما تعرفه وزارة الاشغال انها سمحت برى ٢٠ ألف فدان فقط فمن سمح برى ٣٠٠ الف فدان وهم ينوون الزيادة الان.

وكيف يصح ان تكون لمصر اليد العليا على مياه السودان وهم يقولون ان ذلك الموظف الكبير الذي قام مقام وزير الاشغال ابان غيابه كتب الى « السلطة التي تعتبر وسيطة بين الحكومتين المصرية والسودانية » فهل من طريقة لفصل السودان عن مصر اكبر من هذه الطريقة وهل من سلطة تعطى تلك السلطة الكبرى فوق هذه السلطة ؟ ؟ فالوكالة البريطانية اذن هي الحكم في ماء النيل ومتى كانت كذلك فهي المسلطة على مصر والسودان معاً

انا نتساءل عن ذلك لان حياة هذه الامة ليست قصيرة المدى بل هي حياة خالدة تتجدد

ونحن لا ننظر الى اليوم الذي نعيش فيه بل الى المستقبل الذي يضطر فيه ابناؤنا في طلب الرزق

بل ماذا يعنون بقولهم « وكذلك كذا في مشروع ري الجزيرة الذي يقصد منه ارواء ٣٠٠ الف فدان فان الحكومة لم تقدم عليه الا بعد مصادقة الحكومة المصرية التي لها مهندسون يرقبون المشروع المذكور الخاص بحكومة السودان وهم مسؤولون امام الحكومة المصرية عن نتيجة اعمالهم

ويتناولون رواتبهم من خزانة مصر ، أما نفقات المشروع فمن القرض الذي عقد في انكلترا »

فهل باستطاعة أحـد ممن في الارض أو السماء ان يقول لنـا من هي الحكومة المصرية التي سمحت بارواء ٣٠٠ الف فدان في الجزيرة ؟ ومتى كان هذا السماح وما هي صيغته . ام ان هـذا يعد شطراً من التقارير السرية ؟ ؟ واذا كانت الحكومة أمضت هذا التصريح فبأية سلطة أمضته ؟ ؟

بل من هم المهندسون المصريون الذين يراقبون المشروع وهم مسؤولون امام الحـكومة المصرية ؟ ؟

ان هذه الكلمة لا يقصد منها في الحقيقة الا تحليل المـاهية الضخمة التي تدفعها خزانة الحـكومة المصرية لأولئك المهندسين الذين يخاطبون وكيل الاشغال الانكليزي ولا تعرف الوزارة المصرية الوطنية شيئاً عنهم

يقولون ان تلك الاعمال التي يؤخذ بها المـاء لثلاثمائة الف فدان ينفق عليها من القرض الذى عقـد في انكلترا ، ونسوا واغفلوا عمداً ان يقولوا ان مصر تنفق جزءاً من المـال على هـذا المشروع كأنما مال مصر حل هضمه وأكله . وأما مال سواها فهو يسجل دينا على السودان دون علم مصر

ان مصر اقرضت السودان المـال من يوم استعادته بمالها ودماء ابنائها الى اليوم . فلماذا لم يكن الانفاق على هـذه الاعمال من قروض مصر ؟ ؟ ولمـاذا لا تحسب قروض مصر الى جانب هذا القرض ؟

بل ما قيمة سبعة ملايين جنيه هي القرض الانكليزي في جانب ما انفقت مصر في المـاضي وما تنفق الآن وما ستنفق في المستقبل ؟

* * *

أما تفتيش الري الذى قالوا ان مصر تنفق عليه من خزانتها وعمله « الرقابة على المياه » فهو مؤلف من الانكليز وحدهم دون شريك لهم وأي داع كان يدعو الى انفاق الاموال الطائلة والسودان لا يزرع ولا يروى رياً دائماً سوى ١٢ الف فدان ؟ ؟

فاسألوا هـذا التفتيش المبارك هل دل مصر وحكومة مصر في الوقت المناسب على حالة الفيضان وهل ارشدها الى الغرق أو الى الشرق حتى تتخذ الحيطة لهذا ولذاك ؟ وهل جمع لمصر المعلومات حتى تتذرع بالوسائل النافعة فى الوقت المناسب ؟

ان فى تقرير السير مكدونالد الذي نشر فى ٢٥ فبراير ١٩٢٠ والذى قامت له القيامة يوم قضية السير ويلكوكس الارقام التي دلت على ان خزان جبل الاولياء غير ممكن ملؤه وايصاله الى المنسوب المقرر وانه عند البدء فى ملئه فى أول الفيضان يؤثر على حالة النهر حتى يتعذر على الفلاحين فى صعيد مصر زراعة الذرة قبل نهاية شهر مسرى . فمن كان له أقل المام باحوال الزراعة فى هـذا البلد يعرف ويدرك ما يترتب على ذلك من الضرر بمحصول الذرة ثم بعد ذلك بالزراعة الشتوية لتأخر مياه الفيضان عن دخول الحياض

على ان الانكليز الذين كانوا يخفون بالامس مقاصدهم وغاياتهم ويغطونها باسم مصر ومصلحة مصر ، قد كشفوا الآن الستار عن تلك المقاصد فلم يبق وجه للانخداع باقوالهم أو بوعودهم ، فقد رأينا اللورد ملنر يهمل في مذكرته الى الوفد المصري ذكر السودان والاتفاق بشأنه بوصفه جزءاً من مصر وبوصف مسألته شطراً من المسألة المصرية فقال في مشروعه الاول الذي عرضه على الوفد المصري في البند الثالث عشر « تكون مسألة السودان موضع اتفاق خاص» وقال في كتابه الى عدلى باشا في ٨ اغسطوس ١٩٢٠ عن سبب اهمال ذكر السودان في الاتفاق « ان موضوع السودان الذي لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في احوالهما ونحن نرى ان البحث في كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجـه البحث في الآخر ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هـذه ألا يسمح لأي تقييد يحصل في حالة

مصر السياسية ان يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام انتج كل هذه النتائج الحسنة

على أننا ندرك من جهة أخرى أن لمصر مصلحة حيوية في ايراد المياه الذي يصل اليها ماراً بالسودان ، ونحن عازمون أن نقترح اقتراحات من من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلة »

وهذه الاقتراحات التي أشار اليها اللورد ملنر بسطها اللورد كرزون للوفد الرسمي في مذكرته بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢١ بقوله :

« حيث أن رقي السودان السلمي هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام موارد المياه لها تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقدم اليها في الماضي أو أن تقدم بدلاً من ذلك لحكومة السودان اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين » اهـ

فهم يطلبون من مصر صراحة ثمن المياه التي تمر بالسودان الى مصر ويخيرونها بين أمرين فاما أن تدفع هذا الثمن مالاً عيناً واما أن تقدم قوة عسكرية تقوم مقام البوليس في السودان لأن الانكليز حولوا الجيش المصري الى قوة بوليس بسيطة وهم الآن قد حولوا أكثره الى قوة سودانية كما نبين ذلك في مقال خاص



القبض على نواصي الامم

بالماء والبوليس

يتلاعبون بالسودان ويدعون ادعاء باطلاً أن لوزارة الاشغال المصرية حق الاشراف على ماء النيل والتصرف به ويعتبرون الوكالة الانكليزية بالقاهرة « الوسيط » بين مصر والسودان فيعطونها باسم الوساطة السلطة على ماء النيل ويعدون على السودان القروض المالية لبناء الخزانات لري ٣٠٠ الف فدان ولا يحسبون لمصر شيئاً مما دفعت من الأموال ولا تزال تدفع الى الآن ويدعون ملكية البلاد باسم أموال الشركات وليس للشركة الا منفعة ما ملكت ويدخلون الاوغندا في الاشراف على ماء النيل ويعدونها « قوة ثالثة » حتى جعلوا ماء النيل في نظرهم مشاعاً بين مصر والسودان والاوغندا وقد يدخلون الحبشة غداً « قوة رابعة » فيزداد اشراف انكلترا وحدها على هذه القوى الثلاث أو الأربع ثم توقع بين هذه الأقطار لتظلها سلطة الحكم. ان الانكليز سائرون معنا على الطريقة التي اتبعوها في الهند فالواجب علينا أن نعرف غرضهم وأسلوبهم لنعرف كيف نحفظ حقوقنا وكيف نحول دون لعبهم بنا وكيف نتمسك بتلك السودان الذي اذا ضاع ضاعت لضياعه مصر وثروتها واستقلالها الذي نفني النفس به ونجاهد ونكافح في سبيله

الهند بلاد ذات مدنية قديمة معروفة بالتاريخ كمدنية المصريين . دخلها الانكليز بشركة تجارية تسمى « شركة الهند الشرقية » وهي اذا قورنت بشركة استثمار اراضي الجزيرة في السودان كانت شديدة الشبه بها بل كانت هي هي . فتلك الشركة التجارية التي دخلت الهند صعب عليها في حين من الأحيان مواصلة عملها فاشترتها الحكومة الانكليزية فصارت أملاك تلك الشركة « أرضاً للتاج » وهذه الارض « أرض التاج » ليس فيها راجات ولا أمراء وهي محوطة بعدة مقاطعات مستقلة كحيدر اباد وبلوخستان وفيها مندوب سامٍ

بريطاني كما نحن نرى الآن في السودان والاوغندا وفلسطين وان يكن حاكم السودان وسردار الجيش المصري لا يلقب بالمندوب فانه بسلطته العليا على السودان وهي سلطة مستمدة من حكومة جلالة الملك ، الغى قراراً أصدرته حكومة مصر بايقاف العمل بخزان مكوار . فحدث أن المندوب السامي في المقاطعة الهندية المستقلة طلب السماح له بتحويل المياه الضائعة بمقاطعة الى جهة أراضي التاج لاحيائها ولنفع الأهالي ممن هم تحت رعاية جلالة الملك بها فتم لهم ما يريدون لأنهم هم الذين يطلبون وهم الذين يعطون . ومهمة المندوب السامي في الهند كحكم بين المقاطعات

واليك نبذة مما كتبته مجلة المهندسين الهندية عن مشروع يسمى مشروع باريار وهو أكبر مشروع للري بالهند فقالت في ١٢ اغسطس ١٩٢٢ عن هذا المشروع :

« ان مشروع « باريار » هو أكبر مشروع للري في الهند فلم يكن يستفاد في ما مضى من المياه الغزيرة في أراضي حكومة ترافانكور لأن نهر « باريار » كان يجري من منبعه الى مصبه في البحر دون أن تجتنى أدنى فائدة كبيرة من مياهه . فحكومة مدراس أدركت فوائد هذا النهر الجسيمة ففاوضت حكومة ترافنكور بشأنه للتوصل الى اتفاق للاستفادة من المياه الضائعة وفي النهاية تم الاتفاق بينهما ورضيت حكومة ترافنكور بانشاء سد وحوض عظيم على النهر تتحول به المياه الى مقاطعات واسعة واقعة في المنطقة البريطانية

وكان المشروع عظيماً انفق عليه ملايين من الروبيات وعند ما أكمل ظهر أنه خير وسيلة للاستفادة من ملايين الاطنان من المياه التي تجري الى مقاطعات يسكنها الوف من الناس ويستخدمونها للزرع والضرع

وقد انشيء السد في ٧ سنوات فتم انشاؤه سنة ١٨٩٥

وتروي مياه هذا السد أراضي واسعة جداً تحولت من صحراء جدباء

الى مروج خصبة . ولم يكن هذا المشروع ثروة عظيمة للمزارعين فقط بل كان عملاً مالياً جليلاً . وقد بدأت أرباحه بالظهور منذ ابتدائه تقريباً وما زالت في ازدياد متواصل وزادت في سنة ١٩١٥ـ ١٩١٦ على مائة ألف روبية وكان دخله نحو ١/٢ ٤ في المئة . وهكذا نرى أن مشروع « باريار » لم يقتصر على احياء ألوف من الأفدنة من الارض الموات بل عاد على الحكومة بأرباح النفقات التي انفقتها » اهـ

أفلا يشتم القاريء من ذلك رائحة مشروع الجزيرة وتحويل أحد النهرين الكبيرين اليه برضا المندوب السامي الذى وصفوه بأنه خير وسيط بين مصر والسودان كما فعل المندوب السامي بين باريار وترافنكور

*
* *

لا ننسى أن انكلترا تذرعت قبل اليوم بكل الوسائل ليكون مكتشفو ينابيع النيل من الانكليز على نفقة الحكومة المصرية ، لأنها كانت ترمي بأنظارها الى مصر منذ أخرجت منها نابوليون سنة ١٧٩٨ ومنذ فسخت معاهدة أميان سنة ١٨٠٥ فأطلق صموئيل باكر والذين تقدموه اسم ملكتهم وولي عهدهم على منابع النيل كبحيرة فيكتوريا وبحيرة البرت نيانزا لا احتراماً لملكتهم وزوجها فقط بل لتظل هذه الاسماء راسخة في أذهان الشعب الانكليزي يشعر بأنه ورثها عن آبائه وأجداده لا يجوز أن ينازعه فيها منازع واذا كان بعد النظر في الأفراد فضيلة فانه في سياسة الدول والأمم من أجل الفضائل وأسندها وأسماها فالانكليز لم يكتفوا بما تقدم بل زادوا عليه بعد احتلال السودان محو اسماء المصريين كابراهيم واسماعيل وغيرهما بعد أن اطلقت على الأنهر والبحيرات والمدن والمواقع والقلاع والحصون التي اقامها المصريون في تلك البقاع والأصقاع فصارت انكليزية بعد أن كانت مصرية فامحت من تلك البلاد اسماء المصريين وحلت محلها اسماء الانكليز

واذا ما أردنا شاهداً أجنبياً غير تاريخ الانكليز في مصر والهندوالسودان فلدينا كتاب اوجين اوبين في « الانكليز بالهند ومصر » بعد ما صرف هذا الباحث السنين الطوال في الهند وصرف مدة غير قصيرة في مصر فقال في الصفحة ٢١٧ « ان مصر اقليم زراعي قوام حياته ووجوده الري والمصريون شعب هادىء يعرف الانكليز عنهم ذلك وقد دلهم طول الاختبار في بلاد الهند على أقوم طريق وأسهل سبيل في حكم المصريين فوضعوا منذ الساعة الأولى يدهم على الري وعلى البوليس ، فبواسطة البوليس والري استعبد الانكليز مصر »

وهذا الكلام يذكرنا بأقوال صحفهم وجرائدهم عند ما هبت البلاد لطلب استقلالها فقد قالوا ان كل استقلال تناله مصر ان هو الا مهزلة مادام السودان في قبضة يدنا . وهم يعنون بالسودان الري ومنبع حياة مصر

* * *

واذا نحن القينا نظرة على الحالة الحاضرة نجد أن الانكليز تمسكوا منذ الساعة الأولى بأن يكون « حكمدارات » القاهرة والاسكندرية والقناة ، وهي أمهات المدن ، من الانكليز كما تمسكوا بالسودان (منبع النيل) .

واذا نحن ألقينا نظرة أخرى على مصلحة الري في مصر ذاتها نجد — كما قلنا قبل — أن وكيل الوزارة الانكليزية هو الذي يتلقى انباء الري بالسودان دون سواه ونجد العنصر المصري بالري أحط مقاماً مما كان عليه قبل الحرب فالمفتش في خزان أسوان انكليزي ووكيله انكليزي والمفتش بقنا مصري ووكيله انكليزي وكذلك في قناطر أسيوط وري زفتى بالمنصورة ومفتش القسم الثالث في الاسكندرية انكليزي ووكيله انكليزي وكذلك في القسم الثاني بطنطا وفي القسم الأول بالقاهرة وقسم القناطر الخيرية والقسم الرابع ببني سويف

ونجد في تفتيش عموم ري الوجه القبلي المفتش العام مصري ووكيله انكليزي وفي عموم ري الوجه البحري المفتش ووكيله انكليزيان وهؤلاء جميعاً باقون حتى سنة ١٩٢٧

ان الانكليز كما قال اوبين اوجين قد جعلوا الري غلا في عنق مصر وقيدا فى رجلها دون الاستقلال فالذين وكلتهم الأمة بطلب استقلالها وكول اليهم البحث عن هذا الاستقلال بكل اجزائه والأمة من ورائهم تسند ظهورهم وتؤيدهم كل التأييد



مشروعات الري الحديثة

في وادي النيل

والايراد المائي اللازم لريه

ـ بيان السر مردوخ مكدونالد مستشار الاشغال ـ

كتب السر مردوخ مكدونالد مستشار وزارة الاشغال مذكرة عن الايراد المائي اللازم لري الاراضي المصرية وتكلم فيها بالتفصيل عن تقدم الزراعة وطرق الري وهي المذكرة التي انبرى المهندسون لتفنيدها وهي مع ذلك تدلد على ان سد مكوار لايفيد مصر بل يضر بها . واليك نص المذكرة :

« ان كيفية جعل المقدار الطبيعي لمياه النيل وافياً في جميع موسم السنة مما يتطلبه تقدم الزراعة التي كانت ولا تزال نصب أعين القائمين بشؤون الري في القطر المصري . وقد تقدمت الزراعة تقدماً عجيباً خلال القرن الماضي الذي شهد تحويل الوجه البحري من نظام الري القديم نظام ري الحياض بمحصوله السنوي الوحيد ، الى النظام الحديث نظام الري الصيفي الذي معه تستطيع الارض أن تنتج في المتوسط محصولين في السنة أحدهما محصول القطن الثمين . وشهد القرن الماضي أيضاً تحقيق تلك الفكرة الباهرة فكرة قناطر الدلتا واستخدامها فيما بعد للري

أما في القرن الحالي فالتقدم في توسيع أراضي مصر الزراعية ازداد ازدياداً عظيماً . اذ في غضون الفترة القصيرة التي انقضت منه تم انشاء خزان اسوان الاول وقناطر أسيوط وزفتى واسنا والسدود الغاطسة التي عند قناطر الدلتا وخزان اسوان الثاني أو بعبارة أخرى تعلية الخزان الاول

ولما كانت مصر بلداً زراعياً محضاً كان ازدياد السكان العظيم الذي بدأ في العقود الاخيرة من القرن الماضي ولا يزال مستمراً الى الآن ، عاملا سريعاً جعل التسهيلات المتزايدة لانتاج الحاصلات لا تكاد تفي بحاجاته

وبناء عليه ما كاد يتم آخر الاعمال العظيمة المذكورة آنفاً حتى قضت الحاجة بالشروع حالا في طائفة جديدة لكي تزيد حاصلات البلاد نماء بمعونة ايراد من المياه اكثر وفاء بالمطلوب

وقد جاء في تقرير وزارة الاشغال لسنة ١٩١٤ بيان اجمالي لطائفة أعمال من هذا القبيل والغرض من هذه المذكرة أن تكون بمثابة شرح أوفى لهذه المشروعات » اهـ

رأي سري باشا

وقد كتب حضرة صاحب المعالي تحت هذه المقدمة ما يأتي : —

« ان المشروعات الوارد وصفها في الصفحات التالية هي المشروعات التي درستها مصلحة الري بمباشرة المسر مردوخ مكدونالد وتناقشت فيها معه مراراً . وقد وافقنا معاً على تلك المشروعات بالشكل المقدمة فيه الآن ولي الامل ان الحكومة ستوافق عليها . وتضعها موضع التنفيذ في الوقت اللازم

في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ الامضاء : اسماعيل سري

العودة الى مذكرة مستشار الاشغال

﴿ الباب الاول ﴾

الحاجة الى الماء في المستقبل وشدة هذه الحاجة

ضرورة التوسع في أرض الزراعة

« ليس ايراد المياه الصيفي في النيل في جميع السنين تقريباً بكاف لتمام القيام بري الأراضي المترقفة زراعتها عليه في الوقت الحاضر وهناك في الوقت ذاته حاجة مسة الى التوسع في الزراعة بادخال مناطق جديدة لا تزال الى الآن في حالة بور لعدم توفر المياه

وهذه الحاجة ناشئة عن ضغط تزايد السكان السريع اذ بلغ عددهم في الاربعين سنة الاخيرة نحو مثلي ما كان عليه من قبل مع أن الزيادة في مساحة

الاراضي المنتجة لم تجار هذا النماء بحال من الاحوال

ويقدر هذا التزايد الآن بنحو ٢٠٠٠٠٠ نسمة كل عام، ولما لم تكن مصر الا بلداً زراعيا وجب أن يسير التوسع في الزراعة بسرعة معادلة لسرعة نماء السكان الى ان يبلغ هذا التوسع منتهاه

اذن فالحاجة شديدة الآن الى زيادة الضبط في التصرف بمياه النيل لغرضين أولهما منع الخسارة الفادحة التي تكاد تحدث كل عام بسبب قهري وهو ضيق نطاق الزراعة، والثاني تدبير كمية المياه الاضافية اللازمة للنماء

وقبل البت فيما هي أعمال الضبط هذه وما موقعها وما مقدارها يجب بادىء بدء التأكد من مساحات الاراضي التي ستستمد المياه الى النيل في كل عقد من السنوات حتى تبلغ مساحة الزراعة غايتها القصوى

مساحات الزراعة في مصر

تتضمن حدود مصر السياسية متسعاً عظيما من الارض. الا أن معظمها صحراء رملية واقعة بوجه عام على منسوب أعلى من النيل بكثير

أما مصر الحقيقية والصغيرة في ذاتها فيجوز في وصفها بأن يقال بالحرف الواحد « النهر الذي هو مصر » أي الارض المتكونة من راسب الفيضان السنوي المتشبع بالطمي ومعظم هذه الاراضي هي الدلتا أو مصر السفلى وهي على شكل مثلث رأسه عند القاهرة وقاعدته على البحر ومساحتها ٠٠٠ ٨٠٠ ٤ فدان منها ٠٠٠ ٠٠٠ ٣ من الافدنة مزروعة

وفي امتداد النيل من القاهرة جنوباً الى اسوان وهي الحد الجغرافي لمصر العليا يجري الماء في منخفض واسع في هضبة افريقيا الشمالية حيث تخلفت منه مساطيح متسعة من التربة تبلغ مساحتها نحو مليونين وخمسمائة الف فدان يزرع منها الآن ٠٠٠ ٢٢٠٠٠ فدان. وبذا يكون اجمالي مساحة جميع الاراضي النيلية المتكونة في مصر نحو ٠٠٠ ٣٠٠ ٧ فدان منها نحو ٠٠٠ ٢٠٠ ٥ فدان مزروعة فعلا الآن ومن هذا الاجمالي ٠٠٠ ٢٠٠ ١ فدان «في الوجه القبلي»

يسري عليها نظام ري الحياض ذي المحصول السنوي الواحد والباقي يروى رياً صيفياً وينتج بوجه عام محصولين في السنة

فيتبين مما تقدم ان مساحة الاراضي النيلية التكوين المتيسرة للزراعة هي ٠٠٠ ٣٠٠ ٧ فدان الا انه لا ينتظر ان يخصص منها للزراعة سوى ٠٠٠ ٠٠٠ ٧١ فدان لان مساحات معينة (نحو ٠٠٠ ٢٠٠ فدان) في منطقة البحيرات بالوجه البحري يجب ان تخصص لتربية الاسماك وبذا تقدر النهاية العظمى لما يمكن زيادته من المساحة للزراعة بمصر بنحو ٠٠٠ ٩٠٠ ١ فدان في حين انه فضلا عما ذكر توجد في الوقت ذاته ٠٠٠ ٢٠٠ ١ فدان يجب اعتبارها محولة من نظام ري الحياض الى نظام الري الصيفي

مقادير المياه اللازمة لمصر

والخطوة الثانية في حل المسألة هي حساب كمية المياه التى تستنفدها المساحات الحالية كل سنة وبذا يمكن تقدير حاجات المستقبل

ففي جميع العصور الخالية حتى عهد ليس ببعيد كان عدم الانتظام في جريان فيضان النيل سبباً لتعاقب السنوات السمان والسنوات العجاف فى مصر فعند ما كان الفيضان شحيحاً كان يحدث نقص في المحصول ولكن هذا النقص لم يكن ناشئاً عن قلة مقدار المياه اللازم في النهر بل عن أن منسوب المياه لم يكن من الارتفاع بالدرجة الكافية لان تجعلها تفيض على جانبي النهر أو بعبارة أدق تسيل في الترع المغذية لمناطق الحياض

أول طريقة اتخذت للتغلب على هذه العقبة هي اطالة هذه الترع ونقل افمامها الى نقط مواقعها على النهر أعلى مما كانت عليه من قبل

وحدث تغيير كبير في السنوات الأولى من القرن الماضي حين أدخل محمد علي باشا النظام الحالي بتحويل الوجه البحري من ري الحياض الى الري الصيفي وبه كاد يكون من الممكن في المساحات التي سرى عليها هذا النظام

ان ينتج حاصلان اثنان كل سنة بدلا من الواحد الذي هو نتيجة النظام القديم

وبسبب هذا التغيير صارت الضرورة أدعى ما تكون الى الحصول على تحكم تام في ضبط جريان النيل والى انشاء أعمال موازنة يمكن بها في أي وقت من أوقات السنة الوصول بالدقة الى منسوب المياه اللازم لملء الترع

وينبغي ان نلاحظ ان كثافة الزراعة ليست على وتيرة واحدة في جميع انحاء القطر المصري وان المساحات المزروعة لا تتطلب في كل مكان قدرا واحداً من الماء لكل فدان وأسباب هذا هي في الغالب اختلافات المناخ وان المناطق التي هي أقرب الى الجنوب تكاد تكون بأكلها الى الآن قاصراً ريها على نظام الحياض

ففي المستقبل حتى لو لم يحصل توسع في الزراعة بادخالها في مناطق جديدة وهو أمر لا يمكن تصوره في حد ذاته ستكون كميات المياه المطلوبة وتوزيعها طول مدة السنة على المساحات المزروعة الآن عرضة للتغير حسب التدرج في تحويل المساحات الباقية من أراضي الحياض في الوجه القبلي من نظامها الى نظام الري الصيفي وسيكون تحويل معظمها بالطريقة المألوفة في الوجه القبلي وسيكون ريها بالراحة اما بمرور كل المياه اللازمة لها من قناطر اسنا الحالية واما بمرور بعضها من هذه القناطر والبعض الآخر من قناطر تنشأ عند نجع حمادى وتبقى بعدئذ مساحات صغيرة معينة ستستمد المياه الصيفية اللازمة لريها بالراحة من آلات رافعة تنشأ لهذا الغرض

وتدل التجارب على أن البلاد يلزمها في الوقت الحاضر نحو ٣٣ ٠٠٠ مليون متر مكعب سنوياً لري أرضها رياً كافياً لفلاح حاصلاتها اذ في سنة ١٩١٣ ـ ١٩١٤ التي كان فيها انخفاض الفيضان خارقاً للعادة مر بأسوان بين يوليو سنة ١٩١٣ ويونيه سنة ١٩١٤ نحو ٤١ ٠٠٠ مليون متر مكعب من الماء ويتضح أن هذا المقدار من المياه وهو أقل ما دوّن حتى الآن كان أكثر مما يكفي للقيام بجميع المطالب الحقيقية لو أنه وزع طول السنة حسب

حاجات الزراعة . ولكن التوزيع كان بطريقة غير متساوية بحيث مرت المياه بلا حساب الى البحر في فترة معينة في حين انه في فترة أخرى حصل عجز حقيقي أما الزيادة في فترة معينة فيمكن تعديلها كثيراً في سنة رديئة كالسنة المذكورة ولكن لا يمكن منعها بتاتاً نظراً الى عنف قدوم فيضان النيل الأزرق المتشبع بالطمي

وبمجرد الاطلاع على الجدول الآتي يتبين الحال :

« الجدول ١ »

	سنة ١٩١٣ ـ ١٩١٤ حقيقة المقادير المنصبة في النهر عند اسوان	المقادير اللازمة للزراعة الحالية بدون تقييد	الزيادة	العجز
	مليون متر مكعب	مليون متر مكعب	مليون متر مكعب	مليون متر مكعب
من يوليه الى ديسمبر	٣٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٠٠٠٠	
من يناير الى يوليه	٩٠٠٠	١١٠٠٠		٢٠٠٠
الاجمالي في السنة	٤١٠٠٠	٣٣٠٠٠	٨٠٠٠	

لولا خزان اسوان لكانت مكعبات المياه الحقيقية أكثر مما هو مبين بنحو ٢٠٠٠ مليون متر مكعب في الفترة بين يوليه ودسمبر وأقل منه بنحو هذا المقدار في المدة من يناير الى يونيه

وفضلاً عن تدبير الماء اللازم لسد العجز المبين بعاليه بواسطة الخزن وأعمال الموازنة يقتضي الحال أيضاً القيام بالمطالب التي سيستلزمها التوسع الذي سيحصل لا محالة في المساحات الحالية من حيث كمية المياه وأوقات السماح بها

وبالنظر الى قلة الضبط لم يتيسر لمصلحة الري فيما مضى الترخيص بتوسيع الزراعة على الوجه الذي كان يرغبه الجمهور ومع هذا فمنذ سنة ١٨٨٢ تقريباً زادت المساحة المزروعة في مصر نحو ١٠٠٠٠٠٠ من الأفدنة تقريباً

وفي هذه الفترة عينها تم تحويل معظم الأراضي التي تروى الآن رياً صيفياً بالوجه القبلي أي نحو ١٠٠٠٠٠٠ من الأفدنة بعد أن كانت تروى من قبل بطريقة الحياض

وبفضل الأعمال الآتي بيانها يسهل في المستقبل الحصول على المياه اللازمة لتوسيع نطاق الزراعة والتدرج المعقول في تنفيذ مطالب الجمهور من حيث استصلاح البور يقدر بـ ٦٠ ألف فدان سنوياً في المتوسط ومن حيث تحويل ري الأراضي في الوقت ذاته من نظام الحياض الى نظام الري الصيفي بـ٤٠،٠٠٠ من الأفدنة فى العام الواحد

فاذا أمكن الاحتفاظ بهذين التقديرين فى التوسع تيسر لمصر الوصول الى غاية نموها الزراعي فى ظرف ٣٠ عاماً من الآن

المساحات الزراعية بالسودان وما تتطلبه من المياه

ان المنشق الذي يجري فيه النيل هو فى السودان من حدود مصر الى الخرطوم أضيق منه فى الوجه القبلي والمساحات التي يرسب فيها الطمي فى تلك المنطقة أقل منها فى الوجه القبلي

ومن المشكوك فيه ما اذا كان السكان فى الأيام الغابرة وصلوا الى درجة في التضامن تمكنهم من الزراعة بنظام ري الحياض والأرجح أن كل ما كانوا يفعلونه هو الاستفادة بالجريان الطبيعي لمياه النيل والاستعانة معه بالمجهود الفردي باستعمال كل مزارع ما تيسر له من الآلات الرافعة العتيقة

أما فى الازمان الأقرب عهداً بنا فقد زرعت بضع مساحات صغيرة بطريقة ري الحياض ولكن لم يقر الرأي على التوسع فى الزراعة الا فى أوائل القرن الحالي حيث ادخل نظام الري الصيفي لأول مرة الا اذا استثنينا بضعة أفدنة متفرقة هنا وهناك

وجنوبي الخرطوم حيث يبتديء التفرع الرئيسي للنيل يخترق النيل الأزرق سهلاً مترامي الأطراف أرضه كثيرة التعرض لهبوب الرياح

وربما كانت الأرض الواقعة عند مجتمع النهرين أثمن بقعة فى ذلك السهل لأن زراعتها خصبة الى حد ما منذ أجيال بعيدة بفضل قليل المطر الذى يصيبها كل سنة

وفى سنة ١٩٠٣ شرعت حكومة السودان فى القيام بتجارب لمعرفة ما اذا كان من الممكن بواسطة الرى انتاج محصولات قابلة للتصدير كالقمح والقطن والسكر الخ . فرؤي انه لاجل الحصول على نتيجة مرضية قد تدعو الحاجة الى استعمال مياه الصيف ولكن لما كان الايراد المتيسر منها محدوداً بحد لا يمكن تخطيه فقد أبرم اتفاق بين الحكومتين المصرية والسودانية على تعيين مقدار أراضي السودان التي يجوز ريها بالمياه الصيفية بجمله ١٠ ٠٠٠

فدان ومما ساعد على جعل هذا الاتفاق ممكناً هو انشاء خزان أسوان الذى أصبح به مركز مصر أكثر ضماناً فى نيل الفيضانات المنخفضة مع حفظ الحق فى تعديل هذا الاتفاق عند ما تضبط مياه النيل أكثر مما هي عليه ويصبح ايراد المياه للقطرين أوفر كما حصل فعلاً فى سنة ١٩١٢ حين علي خزان أسوان وزيدت مساحة الصيفي فى السودان الى ٢٠،٠٠٠ فدان والى الآن (سنة ١٩١٩) لم ينتفع تماماً بهذا الحق الذي يخول زرع ٢٠٠٠٠ فدان زراعة صيفية . ومع هذا فحكومة السودان تهيء الآن مشروعاً يرمي الى استثمار ٣٠٠٠٠٠ فدان في القريب العاجل يتطلب نحو الثلث من المياه في ربيع كل سنة . وهذا المشروع ممكن لأن كلا القطرين يدبر أمر الحصول على ايراد أوفر من المياه

هذا هو البرنامج العاجل ولكن هناك مشروعات كبرى مؤجلة للمستقبل لأن مساحة الـ . . . . ٣٠ فدان ما هي الا وحدة مساحات يبلغ اجمالها ثلاثة ملايين من الأفدنة تقريباً . قد يكون من المستطاع اعاؤها تحت نظام الري الصيفي حوالي نهاية القرن الحالي

ولكن قبل ذلك الحين بكثير أي بعد ٣٠ سنة من الآن ستكون مصر قد بلغت غاية شأوها الزراعي ويكون السودان قد أصلح فيه نحو مليون من الأفدنة فقط وليس من الضروري النظر في أي اصلاح زراعي آخر في السودان الا بعد الوصول الى ذلك الحد حوالي سنة ١٩٥٥

الخلاصة

يلخص البيان التالي برقم ٢ الاعتبارات السالفة بوجه الاجمال ويدل على المساحات التي ينتظر تيسرها للزراعة في كل عقد من السنين :

الجدول — ٢

بيان الحواصل الزراعي المنتظر حصوله في القطرين المصري والسوداني مقدراً بالفدادين

	المساحة المزروعة في مصر	المساحة المزروعة في مصر			المجموع
	نظام الري الصيفي	نظام الري الحياض	نظام ري الصيفي	نظام ري الحياض	
في الوقت الحاضر	٤ ملايين	١٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٨٠ الف	٥٣٠٠٠٠٠
في سنة ١٩٣٠ اى بعد اتمام خزان النيل الابيض بعشرين سنة	٥٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	
في سنة ١٩٤٠ اى بعده بعشرين سنة	٦٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠		٧ ملايين
في سنة ١٩٥٠ اى بعده بثلاثين سنة	٧١٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠٠		٨ ملايين و١٠٠ الف

لا تدخل في هـذه الخانة الاراضي التي تغطيها المياه وتنحسر عنها بمجرد ارتفاع وانخفاض النهر حتى ولو كانت فيها زراعة

مقادير المياه اللازمة

حصلت مصلحة الري من المجلس الزراعي الاستشاري للحكومة على احصائيات وعنيت مصلحة الطبيعيات بمقارنتها وتحويلها وتدل نتيجة هذه المباحث على ان ٥٠٠٠٠ مليون متر مكعب في السنة تكفي أقصى مطالب القطر المصري في المستقبل وهي عبارة عن زراعة ٧١٠٠٠٠٠ فدان بنظام الري الصيفي . وفي الوقت الذي فيه تكون مصر قد وصلت الى تلك الحالة النهائية يكون قد استصلح في السودان نحو ١٠٠٠٠٠٠ فدان باستعمال نحو ٦٠٠٠ مليون متر مكعب في السنة وبذا يكون مجموع ما تتطلبه أراضى القطرين من الماء في تلك الآونة نحو ٥٦٠٠٠ مليون متر مكعب

وبمساعدة الاعمال اللازمة لضمان مركز مصر فى جميع الظروف مضافة الى الاعمال اللازمة للسودان ذاته يتيسر للنيل سد المطالب التي تقتضيها زيادة التوسع في السودان

ولا يغيبن عن الذهن عند احتساب كميات المياه اللازمة للسودان أنه نظراً الى الاعتبارات الجوية قد يستنفد كل فدان على حدته حال كونه مزروعاً زراعة معينة قدراً من المياه أكثر مما يلزم لفدان مزروع في مصر بالزراعة عينها . ولكن نظام الزراعة في السودان مع هذا تراعى فيه بنسبة عظيمة من البوار

وهذان العاملان (أكثرية الحاجة الى الماء في كل زراعة وأقلية كثافة الزراعة فى ذاتها) غير متكافئين تماماً ولذا يكون ما تتطلبه زراعة الفدان فى الجملة أكثر فى مصر منه فى السودان

ومن المقننات المائية والنتائج الملخصة فى الجدول ٢ يتكون الجدول ٣ الآتي :

﴿ الجدول ٣ ﴾

بيان تقريبي لمطالب الزراعة الحالية والمستقبلة مقدرة بملايين الامتار المكعبة

	في الحالة الحاضرة	عند تمام نمو مصر الزراعى
من يوليه) مصر	٢٢٠٠٠	٣٠٠٠٠
الى دسمبر) السودان		٤٠٠٠
المجموع	٢٢٠٠٠	٣٤٠٠٠
من يناير) مصر	١١٠٠٠	٢٠٠٠٠
الى يونيه) السودان		٢٠٠٠
المجموع	١١٠٠٠	٢٢٠٠٠
الاجمالي	٣٣٠٠٠	٥٦٠٠٠

(تنبيه) : —

ارقام هذا الجدول مجبورة الى قرب ٥٠٠ مليون وهي تبين مقادير المياه المطلوب وجودها فى النهر بعد خزان اسوان وقـد اعتبرت حاجات السودان فى الوقت الحاضر كمية مهملة

ايراد النهر المتيسر في الوقت الحاضر

ان كميات المـاء المتيسرة فى سني انخفاض النيل هي التي ينبغي بالطبع أن يعول عليها فى القيام بالمطالب المبينة فى الجدول ٣

ولدينا من مناسيب النهر مدونة يوماً يوماً فى الخمسين سـنة الأخيرة ما يلزم لتعيين دورية الفيضانات المنخفضة وكميـة مياهها . ويظهر الجدول ٤ نتائج فحص المعلومات المتيسرة وبيان التصرف التقريبي عند اسوان فى كل من السبع السنوات التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده مع مقارنتها بكمية مياه فيضان عام١٩١٤ — ١٩١٥ الذي يوازى تقريباً متوسط فيضان العشرين سنة الاخيرة

« الجدول ٤ »

التصرف التقريبي عند اسوان خلف الخزان فى كل من السبع السنوات التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده اثناء الخمسين سنة الاخيرة

السنة	الفيضان	الصيف	التصرف	
	يوليه دسمبر	ينـاير يونيه	مليون متر مكعب فى السنة	
٩١٣ – ٩١٤	٣٢٠٠٠	٩٠٠٠	٤١٠٠٠	سنة فيضانها أشد الفيضانات انخفاضا فيما يعلم
٨٩٩ – ٩٠٠	٤٩٠٠٠	٩٠٠٠	٥٨٠٠٠	
٩٠٧ – ٩٠٨	٤٩٠٠٠	١٤٠٠٠	٦٣٠٠٠	سنوات شديدة انخفاض الفيضان
٩١٥ – ٩١٦	٥٢٠٠٠	١٣٠٠٠	٦٥٠٠٠	
٩٠٢ – ٩٠٣	٥٣٠٠٠	١٤٠٠٠	٦٧٠٠٠	سنوات معتادة
٨٨٨ – ٨٨٩	٥٦٠٠٠	١٢٠٠٠	٦٨٠٠٠	انخفاض الفيضان
٨٧٧ – ٨٧٨	٥٨٠٠٠	١٣٠٠٠	٧١٠٠٠	
٩١٤ – ٩١٥	٧٠٠٠٠	١٤٠٠٠	٨٤٠٠٠	وهي سنة فيضانها منخفض قليلا عن المتوسط

(تنبيه) :— ان شدة انخفاض فيضان سنة ١٩١٣ كانت خارقة للعادة عرف ان أقرب فيضان اليه في الانخفاض زاد عنه في كمية الماء بنحو ٥٠ ٪ في الوقت الذي كان اختزان الماء فيه ممنوعاً أي من يوليه الى دسمبر (والغاية داخله)
ولما كان مثل هذا الفيضان لا يقع الا نادراً جداً أمكن بلا احتراز اعتباره النهاية الصغرى

وللفيضان عام سنة ١٩١٣ أثر في حاصلات مصر الزراعية يختلف اختلافاً عظيماً عما كان يحدثه فيضان مثله قبل تاريخه بعشرين سنة أو أكثر اذ كان من المحقق حينذاك ان يعقبه القحط ولكن بفضل القناطر المنشأة على النيل

في مواقع مختلفة أمكن رفع منسوب المياه الجارية في الترع وبذا مدت الاراضي المقتضي ريها بكميات الماء المعتادة مهما بلغت شدة انخفاض الفيضان

غير انه يوجد في الوجه القبلي منطقة واحدة لا تصل المياه الى ترعها الكبرى بهذه الكيفية وهذه لحقتها خسارة في سنة ١٩١٣ ولوكانت الاعمال المنوي انشاؤها في السودان موجودة حينذاك لكانت الخسارة أعظم ولكن كل خطر على مزروعات هذه المنطقة في الشتاء والخريف في المستقبل يزول بانشاء قنطرة أخرى عند نجع حمادى وتحديد الترع الآن الآخذة من امام قناطر اسنا وفي الوقت ذاته يتيسر بهذه الوسيلة تحويل المنطقة المنتفعة بهذا المشروع الى نظام الري الصيفي ، وبذلك يكون في المستقبل لعودة ظروف سنة ١٩١٣ ضرر في مناطق الحياض ابان الفيضان حتى اذا كانت جميع الاعمال المقترحة الآن تسحب ماء من الفيضان في السودان ولايراد فصلي الصيف والربيع علاقة كبيرة بما يسبقه من مياه الفيضان ولم يشذ فيضان سنة ١٩١٣ عن هذه القاعدة فقد أعقبه ربيع كان انخفاض الماء فيه بالغاً غايته ونجم عن هذا كما قيل شيء من النقص في محصول القطن المعتاد ولا ريب ان النقص الناتج في تلك السنة لا يمكن ان يعزى كله الى قلة الماء وحدها بل هناك عوامل أخرى كعامل الآفات أعاقت انتاج المحصول المعتاد ويصح ان تعزى الخسارة كلها الى هذا العامل غير ان زراعة الارز في مساحة الـ ٢٠٠ ألف فدان المعتادة كادت تنعدم كلية اذ لم يزرع الارز الا في ٢٥ ألف فدان

واذن لو فرض بقاء المساحة المزروعة كما هي عليه الآن وجب التدبر لمستقبل فيما اذ وقعت سنة كسنة ١٩١٣ بزيادة كمية الماء اللازمة لري القطن بمقدار ١٠ ٪ لاجل امداد ١٨٠٠٠٠ فدان بالماء الكافي لزراعة الارز فيها

وللوصول الى هذه النتيجة يكفي خزن مالا يزيد عن ٢٠٠٠ مليون متر مكعب من الماء ولكن بسبب توسيع مساحات الزراعة وتحويل نظام الري ستدعو الحاجة الى كميات أخرى من الماء لسد مطالب المستقبل في فصل

الصيف كما هو مبين في الجدول ٣ وسيبحث الآن في الاعمال اللازمة لهذا الغرض :

الاعمال اللازمة لسد الحاجة الى المياه

الآن وقد عرفنا مطالب كل عقد من السنين ومقدار الماء الذي أمكن الحصول عليه في السنين التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده صار من الممكن أن نرسم برنامج الاعمال اللازمة لضبط النهر بحيث يسهل في جميع الاوقات تدبير الماء الكافي للري ولكن أثناء البحث في أعمال الموازنة على النهر لصالح الايراد الصيفي ينبغي أن لا نتناسى الضرورة القصوى ضرورة انقاذ القطر المصرى من غوائل الفيضان العالي ولما لم يكن لمصر من وسائل الوقاية سوى الجسور ما كان لها مناص من الاعتماد عليها ولكن هذه الجسور طالما خانتها في الماضي ومع مابذل من عظيم المجهود في سبيل تقويتها في السنوات الاخيرة فانها ليست مأمونة واذا امكن تخفيف وطأة الفيضانات العالية بواسطة الموازنة كان هذا ادعى الى الاطمئنان . واذا كان عمل واحد كفيلا بالقيام بجميع هذه الحاجات وجب بداهة الشروع فيه حالا ولكنه لسوء الحظ ليس مثل هذا الحل البسيط متيسراً ومن جهة أخرى فهناك أعمال يجب انشاء كل منها في حينه لضمان احكام ضبط النهر . وبعد البحث الدقيق في كثير من المشاريع ومختلف الوجوه من حيث ترتيب تواريخ البدء فيما اذا اختير منها اقترحت الاعمال الآتية على ترتيب سردها

١ — خزان على النيل الابيض وسد بالبناء عند جبل الاوليا لزيادة ايراد مصر الصيفي وليكون بمثابة وسيلة مؤدية الى درء غوائل الفيضانات العالية

٢ — خزان صغير على النيل الازرق بسد عند سنار لرى سهول الجزيرة

٣ — قناطر عند نجع حمادى لوقاية المزروعات النيلية في ذلك الجزء من الوجه القبلي الذي لم يحول بعد الى الري الصيفي ولامداده بالمياه الصيفية

عند مايتم تحويله

٤ — خزان في أعالي النيل الازرق لنزيد ايراد السودان وليساعد على ضبط الفيضان

٥ — خزان على بحيرة البرت لتكملة خزين الماء اللازم لسد أقصى حاجات مصر

٦ — قناة في منطقة السدود لضمان وصول ماء خزان بحيرة البرت الى النيل الرئيسي

ومن المعلومات المتيسرة يتضح ان انجاز هـذه الاعمال على الترتيب المذكور تكون نتيجة التدرج خطوة خطوة حسب ازدياد الزراعة في ضمان الحصول على الماء اللازم لسد حاجاتها حتى في اشح السنوات

ويقتضي الحال الوقوف على معلومات أخرى قبل عمل مقايسة مضبوطة ضبطاً كافياً للبت فيما اذا كان يصح من الوجهة الاقتصادية العمل أثناء ظروف اشح ما علم من السنوات أم يكون الارجح مالياً تحمل بعض المقص في زراعة الارز وبعض التأخير في ري الشراقي فيما اذا وقعت هذه الظروف

وعلة ترتيبها هكذا بأن يكون كل منها بمثابة حلقة جوهرية فى سلسلة كفيلة بسعادة وادي النيل وكل حلقة تمس الحاجة اليها لا عند انجازها فقط بل تعم كمال السلسلة

﴿ الباب الثاني ﴾

أعمال ضبط النيل

سنصف الآن طائفة الاعمال التي أجمل ذكرها بالفصل الثالث وسوف يتناول كلا منها على حدة في يختص بالغرض المقصود منه أما وصف التصميم الفني لها فلا يدخل في نطاق هذه المذكرة

ان مقايسات النيل الابيض عند جبل الأولياء وخزان النيل الازرق عند مكوار عملت حسب التصميمات الفنية التي هيئت لهذين العملين وأما المقايسات

التي ذكرت بخصوص الاعمال الاخرى فانما هي تخمينات تقريبية نتجت من مقارنة الاعمال المقترحة بالاعمال التي تم انشاؤها بمصر من قبل ولا يمكن عمل مقايسات مضبوطة لهذه المشاريع الا بعد الاقرار على فحصها فحصاً تفصيلياً

(١) — خزان النيل الابيض

عند جبل الاولياء

تمت الموافقة على هذا العمل وقد شرع فيه فعلا وسيشمل سداً من البناء المقابل على النيل الابيض على مسافة ٤٥ كيلو متراً جنوبي مدينة الخرطوم عند جبل الاولياء وسيكون خزاناً كبيراً يبلغ طوله نحو خمسمائة كيلو متر في مديرية النيل الابيض وسعته الفعلية حينما يستعمل حوضاً للخزن أي كمية الماء التي تخرج منه فلا يعد احتساب النقص من التبخر الخ مقدرة بأربعة آلاف مليون من الامتار المكعبة ولكن لو فرض ان فيضاناً خارقاً للعادة في الانخفاض كفيضان سنة ١٩١٣ عاد قبل تمام التدابير للحصول على خزين من سنة لاخرى في بحيرة البرت فقد يكون من الجائز سحب مقدار من مياه النهر كاف لتمام استخدام خزان جبل الاوليا

فترتيب الاعمال المقترحة مقصود به القيام بما تقتضيه هذه الظروف المفروضة حتى في مثل العام الاستثنائي المذكور يمكن ان تحفظ في هذا الخزان كمية من الماء كفيلة لايراد مصر فداناً فداناً بايراد لايكون على كل تقدير أدنى مما حصلت عليه فعلا في سنة ١٩١٣ — ١٩١٤

وسيأتي هذا الخزان ايضاً بفائدة محققة جداً في ضبط الفيضانات العالية اذ سعته اكثر مما يلزم لاضافة ٤٠٠٠ مليون متر مكعب الى مياه النهر لانه في الواقع يستطيع حجز ١٠ آلاف مليون متر مكعب

وسيتم ضبط المياه باقفال بوابات الخزان بمجرد وصول مياه النيل الرئيسي عند الخرطوم الى منسوب يكون تجاوزه مضراً بمصالح القطر المصري وبابقائه مقفلا حتى تهبط المياه فتعود الى منسوب يطمأن اليه وتكون نتيجة هذا

ان يوقف الوارد من النيل الابيض بالمرة وأن تنقص دورة الفيضان الى هذا الحد . على ان دورة الفيضان فى ذاتها معظمها ان لم تقل كلها مكون من مياه النيل الازرق المتشبعة بالطمي التى ان لم يمكن ضبطها ضبطاً كاملا سيكون فى الامكان نقصها كثيراً بل سيحصل ذلك فعلا بتأثير خزان اعالي النيل الازرق وترع الجزيرة ولكن شدة ارتفاع الفيضان ليست وحدها مصدر الخطر على مصر بل هو على الارجح ناشيء عن طول استمرار المناسيب العالية التي تدعو الى ازلاق جسور النيل وانقطاعها من الضغط المستمر وسبب استطالة مدة الفيضان فى مصر هو ان كمية المياه التي في النيل الرئيسي عند الخرطوم لاتهبط بسرعة هبوط النيل الازرق ولايعيقها عن هذا الهبوط الا ماينصرف اليها من المياه المحبوسة في ذلك الخزان الطبيعي الواسع وهو وادى النيل الابيض فخزان النيل الابيض يؤخر هذا التصرف وكذا يؤخر الجريان الطبيعي لمياه النيل الابيض ذاته حتى يزول كل الخطر فيعين على حد كبير على ازالة ما يقع على الجسور من الضغط المستمر الذي هو الآن الداعي الاكبر الى القلق وبذا تكون نتيجة الاعمال المزمع انشاؤها على النيلين الابيض والازرق جميعا هي انقاذ مصر الى درجة كبيرة من خطر الغرق ولدى استعمال الخزان بمثابة جهاز صرف للفيضان فيكون النقص الناجم عن التبخر مفيداً بلا ريب في حين أنه متى استعمل حوضاً للتخزين فلا موجب لحصول نقص في الكمية الميسرة ما دام الماء ماراً في الخزان والتسرب الى البحر مستمراً

وبعد نجاز خزان أعالي النيل الازرق ولا سيما عند امكان خزن المياه الكافية في بحيرة ابرت يبطل استعمال خزان جبل الاولياء لخزن مياه الفيضان بل يكون استعماله أيضاً بمثابة حوض موازنة لتعديل التصرف في النيل الرئيسي

وهذه الوظيفة جوهرية لان الماء يستغرق نحو ستة اسابيع فى سيره من بحيرة البرت الى الخرطوم .ومن المستحيل التنبؤ بحالة النيل الازرق عند هذه

النقطة الاخيرة الا قبل الميعاد بأيام قلائل في حين أن الماء الذي يصلها من النيل الابيض في أي تاريخ لابد من خروجه من بحيرة البرت قبل هذا التاريخ بستة أسابيع فاذا أريد التأكد من الحصول على مقدار الماء اللازم مروره من النيل الرئيسي خلف الخرطوم وجب اتخاذ وسيلة من وسائل الموازنة على أحد النهرين (النيل الأبيض والنيل الازرق) على مقربة من ملتقاها وفضلا عن هذا فان جريان نهر سوباط الذي يلتقي بالنيل الابيض عند ملكاي يمكن ضبطه بواسطة خزان جبل الاوليا الذي بدونه تختل بل تضيع في الغالب مياه هذا النهر ومياه سائر الفروع التي تكون جزءاً مهماً من فيضان النيل الأبيض

ولما كانت وسيلة الموازنة هذه تستعمل في أيام الفيضان فلا يمكن بناؤها على النيل الازرق لان مياهه تكون مستقلة بالطمي في ذلك الاوان واذن يجب ان يكون انشاؤها على النيل الابيض

وفي الواقع يوجد على هذا النهر عند جبل الاولياء موقع صخرى صالح لان يكون أساساً يبنى عليه يقوم بهذه الوظيفة الجوهرية وظيفة موازنة الايراد المنحدر في النهر حسب حاجات زراعة القطر المصرى

والخلاصة :—

ان لخزان النيل الابيض أربع وظائف يؤديها وهي أن يكون بمثابة :—

(ا) خزان لايراد المياه يطلق منه أربعة آلاف مليون متر مكعب لاستخدامها في القطر المصرى

(ب) خزان لتصفية الفيضان يسع نحو عشرة آلاف مليون متر مكعب

(ج) حوض موازنة يتسنى بواسطته احكام ضبط ايراد مصر للماء المستقبل

(د) وسيلة لخزن مياه نهر سوباط وسائر الفروع

والنفقات المقدرة لهذا العمل ...... ٢٢ جنيه مصرى يدخل فيها ...... ٣ جنيه مصرى قيمة التعويض اللازم صرفه الى من تنزع ملكيتهم من الاهلين وينبغي ان يتم العمل قبل شهر يونيو سنة ١٩٢٥

(٢) — خزان سنار على النيل الازرق

وهذا العمل جار انشاؤه الآن على نفقة حكومة السودان والغرض منه أن يمد بمياه الري بالراحة بقعة مساحتها ٣٠٠٠٠٠ فدان من أراضي الجزيرة بالسودان على مقربة من وادمدني وهذا العمل يجمع بين وظيفتي قنطرة موازنة وسد . فمن حيث كونه قنطرة موازنة يؤدي ذات الوظيفة التي تقوم بها القناطر بمصر ومن حيث كونه سداً فهو يكون خزاناً يسع نحو ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ متر مكعب مع ملاحظة ان سعة خزان اسوان يبلغ نحو ألفين واربعمائة مليون متر مكعب

وظروف الجزيرة بالسودان من حيث التربة والمناخ وايراد الماء لا تسمح الا بالزراعة الشتوية وفوق هذا يجب بقاء الأرض بوراً مدة سنة على الأقل في كل ثلاث سنين وبناء عليه لا يمكن الزراعة الا مئتي الف فدان في السنة من الثلاثمائة الف فدان التي تقرر اصلاحها ومن القدر الأول لا يمكن زراعة القطن الا في مائة الف فدان فقط لأن الأرض ليس في استطاعتها أن تنتج القطن أكثر من مرة في كل ثلاث سنوات مقابل نظام سنتين في كل خمسة وهو النظام المستحسن اتباعه في القطر المصري وما عدا القطن من الحاصلات يتم حصادها في أواسط شهر يناير فلا حاجة بها الى الماء بعدئذ وأما القطن فلا يتم نموه الا بعد ذلك التاريخ ويمنع عنه ذلك الماء عادة حوالي ٣١ مارس ولو انه في بعض الاحايين تستمر الحاجة اليه حتى نصف ابريل ولذا فمن البديهي ان القطن في احتياج الى الماء في فبراير ومارس في حين لا تستطيع مصر ان تتخلى عن مقدار منحدر اليها في النهر

ولهذا فالحكومة السودانية آخذة في بناء خزان سنار الذي يكون ملؤه حوالي نهاية موسم الفيضان حينما يكون الماء دائماً متوفراً

وسيكون الماء المخزون كافياً لري قطن السودان في فصل الربيع وبذا يمكن تفادي سحب المياه من النهر حين تكون مصر في احتياج اليها والنفقات

مقدرة لهذا العمل ١٣٥٠٠٠٠ ج . م وسيتم حوالي يوليه سنة ١٩٢٤

(٣) — قناطر نجع حمادى

يجب ان تنشأ بجوار نجع حمادي قناطر على نمط القناطر الحالية فى مصر يكون الغرض منها رفع منسوب الماء في وقت الفيضان الى درجة يتيسر معها لحيض مديرية جرجا الحصول على ايراد كاف من الماء حتى فى أشد الفيضانات انخفاضاً كفيضان عام ١٩١٣ حيث اضطرت مسائح كبيرة الى بقائها خالية من الزراعة وستشتد الحاجة الى هذه القناطر حينما تنشأ أعمال أخرى جنوباً اما لري الاراضي المجاورة واما لملء خزان لايراد صيفي من الفيضان

وستبلغ مساحة أراضي الحياض المنتظر انتفاعها نحو خمسمائة الف فدان لاتدخل فيها حياض مديرية اسوان المنعزلة وبضع مساحات صغيرة على ضفة النهر الشرقية وبهذا الاعتبار تكون اقامة هذه القناطر خاتمة الأعمال التي شرع فيها منذ عدة سنين بقصد وقاية أراضي الوجه القبلي من الخسارة الناشئة من قصور الفيضانات المنخفضة عن الري

وبفضل هذه القناطر سيتيسر أيضاً لهذه الأراضي بعد تحويلها الحصول على الماء للري الصيفي بالراحة

ومما يذكر في هذا المقام أن من جملة أراضي الحياض الباقية بالوجه القبلي منطقة يتوقف ريها على قناطر اسنا وهذه المنطقة يمكن تحويلها الى نظام الري الصيفي كلما كان الماء كافياً اذ القناطر الموجودة الآن سيكون في استطاعتها امداد هذه الأرض بماء الري الصيفي بالراحة عند ما يتم تحويلها

فلا يبقى اذاً بمصر من الاراضي ما يحتاج تحويل نظام ريه الى الري الصيفي سوى حياض اسوان الصغيرة وبعض أجزاء منعزلة أخرى قليلة المساحة على ضفة النيل الشرقية ، على انه من المتيسر تحويلها بواسطة آلات رافعة على النيل ؛ وليلاحظ أن ابطال زراعة الحيض بالوجه القبلي ستكون

نتيجته تقليل كمية المياه المأخوذة من النهر حال صعوده وعند ذروة الفيضان ذاتها وبقدر هذه النتيجة تكون الزيادة في ارتفاعه في مصر الوسطى

وقياساً على الأعمال التي من هـذا القبيل يحتمل أن تبلغ نفقات قناطر نجع حمادى مليوناً وخمسمائة الف جنيه وينبغي انشاؤها قبل عام ١٩٢٥

٤ — خزان أعالي النيل الأزرق

وقد دلت المباحث التقريبية الحديثة على اقامة سد في موضع ملائم في المسايل العليا للنيل الأزرق ليكون بمثابة خزان سعته ٧ آلاف مليون متر مكعب حتى يتيسر بعض الضبط لمقدار الماء المنحدر في النهر ويقترح قسمة هذا المقدار الى قسمين :

الاربعة آلاف مليون متر مكعب الاولى تدخر الى وقت الحاجة من سنة الى أخرى والثلاثة آلاف مليون متر مكعب الثانية تستقى من الفيضانات ماعدا شديدة الانخفاض منها للانتفاع بها في السودان في الربيع التالي

أما اذا كان الفيضان شديد الانخفاض فلا يؤخذ ماء لاستعماله في الأشهر التالية بل على العكس يزداد الفيضان في أدواره الاخيرة بأن يضاف اليه جزء من الاربعة آلاف مليون متر مكعب المدخرة من السنين السابقة الكثيرة الايراد

وأما اذا كان عالياً جداً فمن حيث ان الثلاثة آلاف مليون متر مكعب تنسحب من النهر في الغالب حال مرور دورة الفيضان فينقص مقدار ماء النهر في تلك الفترة نقصاً كبيراً وبذا يساعد مساعدة فعلية على تخفيض الفيضان في مصر وانشاء هذا الخزان من الأمور الجوهرية لانماء السودان في المستقبل لان مصر تستمد ما تحتاج اليه من الماء من النيل الأبيض ولكن ماء النيل الازرق هو وحده الذى يفيد جزيرة السودان على أن مصر سيكون لها نصيب أيضاً من الفائدة التي تنجم عن انشاء ذلك الخزان لأنه يعتبر من أهم

أعمال ضبط النيل اذا النيل الأزرق هو الذى يحدث الفيضان وسيكون موضعه حيث المياه لا تزال خالية من الطمي لتيسر خزنها عند ذروة الفيضان

أما من حيث السودان فانه لم ينشأ خزان في احدى نقط المسايل العليا للنيل الأزرق كما أن ما يراد ادخاله من التحسين في سهل الجزيرة سيكون محدوداً بمقدار المياه المخزونة في خزان سنار . فخزان أعالي النيل الأزرق بمحتوياته المتقدم ذكرها سيقدم الى السودان كل مايحتاجه من الماء حتى بعد تمام نمو أرض مصر في سنة ١٩٢٥ بمدة طويلة وقبل ذلك التاريخ والى أن تتم أعمال السدود المتعلقة بخزان بحيرة البرت تستعمل المقادير الزائدة بتكبير ايراد مصر المائي ولاتمام نماء السودان في حينه يجب زيادة حجم هذا الخزان زيادة عظيمة في العقود الأخيرة من القرن الحالي ويرجح أن هذا يمكن اجراؤه عند الاقتضاء وينبغي انجاز خزان يسع سبعمائة مليون متر مكعب حوالي سنة ١٩٣٠

ويجوز تقدير النفقات اللازمة له بمبلغ مليون جنيه ونصف مليون ويقتضي الحال البحث في مقدار مايتحتم على حكومة السودان القيام به من هذه النفقات



مصر بعد ٣٥ سنة

والسودان بعد ٥٣ سنة

لا يبقى في مصر بعد ٣٥ سنة شبر واحد من الأرض لم يزرع فماذا يفعل ابناء المصريين الذين يلدون بعد ان تضيق الارض بآبائهم ؟ ؟ انهم لا يجدون مكاناً يلجأون اليـه سوى السودان . والسودان بعد ٥٣ سنة لا يتوصل الى اصلاح ثلث أرض الجزيرة ، اذا سلمنا بقول السير مكدونالد بان الارض المعـدة لزرع القطن في الجزيرة ثلاثة ملايين فدان ، مع ان مساحة الجزيرة وهي الارض الواقعه بين النيل الازرق والنيل الابيض عشرة ملايين فدان ، قالوا ان ثلاثة ملايين فدان منها صخرية . وليست أراضي السودان محصورةً بالجزيرة فقط فهناك السودان الشرقي وتربته خصبة وأوديته كثيرة يسهل حصر المياه فيها ومتى حصرت هذه المياه سهل الري وهذه أراضي كردوفان كانوا يصفونها بأنها أهراء السودان لكثرة غلالها . وهذه بلاد دارفور ذات أراض خصبة فضلاً عن المراعي الواسعة والمواشي العديدة والمعادن المتنوعة والاخشاب . فالسودان كبير جداً وغناه ناجم عن مساحاته الواسعة . ولقـد عرفنا أن أول من زرع القطن في السودان هو ممتاز باشا الذي عين حاكما عاماً . ولا يزال السودانيون يزرعون هذا القطن حتى الآن ويسمونه بقطن ممتاز ، ومنـه يصنعون الدمور السوداني الذي اشتهر في مصر ذاتها بملابس الصيف

ان الدلتا ــ أي الوجه البحري من القاهرة حتى البحر المتوسط ــ أربعة ملايين و ٨٠٠ الف فدان يزرع منها الآن زرعاً دائماً ثلاثة ملايين فدان ، والصعيد أي الوجه القبلي مليونان و ٥٠٠ الف فدان يزرع منها الآن مليونان و ٢٠٠ الف فدان فمجموع مساحة القطر المصري سبعة ملايين و ٣٠٠ الف فدان منها ٥ ملايين و ٢٠٠ الف فدان تزرع الآن . ولكن هناك البحيرات

ومساحتها ٢٠٠ الف فدان تربي فيها الاسماك ولا يستطاع تحويلها الى أرض زراعية . ومن المعروف المشهور أن الاهالي يودون اعداد الكثير من الاراضي البور للزراعة ، ولكن الحكومة لا تجد الماء الكافي لري تلك الاراضي ، مع معرفتها ان عدد الاهالي يزداد في كل عام من ٢٠٠ الف الى ٢٥٠ الفاً ، وان الحاجة ماسة الى اصلاح ٦٠ الف فدان من البور ليظل الرزق متوافراً للاهالي والا حل بفريق منهم الضيق والعسر

لقد كان السير جارستن يقول بتقاريره بعد استعادة السودان وقبل ظهور المطامع بمظهرها الجلي : انه لا يجوز اعطاء السودان قطرة واحدة من الماء قبل ان تتم جميع السدود والخزانات في مصر . وقد قدر المال اللازم لهذه السدود والخزانات يومئذ بمبلغ ٢٢ مليون جنيه . ولكن حكومة السودان أخذت منذ سنة ١٩٠٢ باختبار زرع القطن في السودان فلما ثبت لها نجاح الاشموني والعفيفي حولت الأمر الى يد الشركة فاعطتها في سنة ١٩٠٣ امتيازاً بزرع عشرة آلاف فدان فقط ، واذا كانوا قد قالوا ان اللقمة مفتاح الفم فان الشركة لم تلبث ان طلبت عشرة آلاف فدان أخرى . وكانت حجتهم لاخذ الماء أن خزان اسوان يوافر من الماء لمصر ما يؤخذ للعشرة الآلاف فدان في الجزيرة . ولما تم رفع الخزان في سنة ١٩١٢ قالوا ان رفعه يمكن حكومة السودان من اصلاح عشرة آلاف فدان أخرى : كأن هذا الخزان أنشيء لذلك وحقيقة الواقع انه أنشيء لغير هذا الغرض أى لامداد الزراعة الصيفية فهو يخزن ٢٤٠٠ مليون متر مكعب فقط وهذه الكمية لا تكفي . أما خزان مكوار فقد قدروا له ٥٠٠ مليون متر مكعب لرى ٣٠٠ الف فدان . ولا ندخل هنا في التفصيل ولكنا نصح الخطر من جانبين : الاول تحويل قسم من مياه الرى ، ومصر لا تجد من الماء ما يكفيها . والثاني تحويل طمي النيل الازرق الى الجزيرة وكل خصب تربة مصر من ذلك الطمي وحده ، واذ كانوا قد قالوا ان مصر بحاجة الى ٥٠ مليار متر مكعب من الماء وان السودان اذ أصلح فيه

مليون فدان يكون بحاجة الى ٦ مليارات متر مكعب وأن هذه الكمية من المياه لا تتوافر لمصر والسودان الا بانشاء الخزانات . فان هـذا العمل ذاته يقضي حتماً بان تكون مصر والسودان متحدين تحت حكم واحد فيهما يوفق بين جميع المصالح ولا يجعل تلك المصالح متضاربة متناقضة ، ولا يجعل مصر عرضة للحاجة ولاستبداد من يحكم السودان بها

ومن العبث قول هؤلاء السياسيين الانكليز ان المصريين يريدون حكم السودانيين فان المصرى لا يتطلع الى ذلك ولـكنه يقول للسوداني انا اخوة متساوون يندمج أحدنا بأخيه وتندمج مصلحة كل منا بمصلحة الآخر حتى تكون مصلحة واحدة فلا تفضل الجزيرة على الدلتا ولا الدلتا على الجزيرة بل نعمل معاً لاحياء الاثنتين لنا . فالمصري سوداني في السودان والسوداني مصري في مصر . واذا أحيينا الجزيرة معاً وعمرناها فانا نحييها ونعمرها لاهلها وسكانها لا للشركة التي تدفع الآن لاصحاب الاراضي في تلك الجزيرة ٥٠ قرشاً ثمناً للجدعة الواحدة (والجدعة تعادل خمســة أفدنة وثلثاً) قال السير مردوخ مكدونالد في تقريره عن مياه النيل (١٩١٩) ان البحث الدقيق دلنا على ان مصر تحتاج في المستقبل الى ٥٠ مليار متر مكعب من الماء لتروي سبعة ملايين و ١٠٠ الف فدان . وعند ما تكون مصر قد بلغت هذا الحد من العمران ـ وهو الحد الاخير الذي لا زيادة بعده لمستزيد ـ يكون قد أعد في السودان مليون فدان للزراعة يحتاج الى ستة مليارات متر مكعب من الماء لأن أرض السودان تحتاج من جراء حرارة الجو الى كمية من الماء اكبر من الكمية التي تحتاج اليها مصر . ولكن أرض السودان تحتاج الى الراحة أكثر من أرض مصر فلا يزرع القطن في الارض السودانية الا مرة في كل ثلاث سنين ، فاذا اعد ٣٠٠ الف فدان لزرع القطن يزرع منها في السنة مئة ألف فدان فقط

هذا ما يقوله السير مكدونالد وفاته ان يقول ان خصب تربة مصر ناشيء

عن طمي النيل الازرق فاذا تحول هذا الطمي الى الجزيرة وحرمت منه مصر قل خصب مصر وزاد خصب الجزيرة

وقد ذكر السير مكدونالد في تقريره عن انخفاض النيل سنة ١٩١٣ فقال ان مثل هذا الانخفاض كان يحدث قديماً المجاعة في مصر وان هذا الانخفاض لو انه وقع واعمال الري في السودان قد تمت لكان الضرر بمصر اشد واكبر . ونصح هذا المهندس بانشاء قناطر نجع حمادى ومد الترع المستمدة مياهها من قناطر اسنا

ولا مندوحة لنا عن كلمة في خزان مكوار الذي ينشئونه الآن لري ٣٠٠ الف فدان في الجزيرة فهذا الخزان يقوم بمهمتين : الاولى خزن ٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء والثانية رفع الماء على مثال القناطر في مصر حتى تروي الجزيرة بالراحة ولولا زرع القطن في الجزيرة لما قام الاشكال المظيم التعقيد بشأن المياه لان مشروعات السودان شتوية وتنتهي في شهر يناير ولكن القطن في السودان يحتاج الى الماء في شهرى فبراير ومارس اي حين حاجة مصر الى الماء وقد كان المهندسون المصريون واخصهم محمود باشا فهمي يرون ان الغلال التي تنمو بأرض السودان تأتي بحاصلات للسودانيين فوق حاصلات القطن فلو ان لمراعاة مصلحة السكان دخلا في ذلك لكان الافضل للسودانيين ان يزرعوا جميع المزروعات ما عدا القطن ولما قام النزاع بين مصر والسودان على الماء ، وهذا القول يقوله السير مكدونالد في موضوع الري؛ولكن المسألة ليست مسألة مصلحة السكان ولكنها مصلحة معامل لانكشير التي اخذت اميركا تحبس عنها قطنها فوجهت الحكومة الانكليزية وجهها شطر السودان ووجهت عنايتها لاحتكار ثلاثة ملايين فدان في الجزيرة حتى انهم قالوا في مجلس نواب انكلترا بتحديد سعر القطن السوداني ومنع تصديره الى غير انكلترا لذلك أخذوا أملاك الجزيرة من الأهلي وانشأوا خزان مكوار لري ٣٠٠ الف فدان ثم باشروا وضع الرسوم لخزان آخر في أعالي النيل الازرق

لخزن سبعة مليارات متر مكعب منها أربعة مليارات دائمة حتى اذا ما كان النيل واطئاً استخدمت هذه الكمية من الماء للري ولا ينقذ مصر من الشرق الا اقامة السدود في بحيرة البرت وانشاء الخزانات على النيل الابيض الخ الخ وقد أظهر الانكليز سرعة وعجلة عجيبتين في انشاء خزان مكوار الذي ينتهي في سنة ١٩٢٥ أي في العام المقبل أما الخزان الكبير على النيل الازرق فانه ينتهي في سنة ١٩٣٠ وقد قدروا منذ الآن نفقته بمليون ونصف مليون جنيه

هكذا يفعلون وهكذا تهدد مصر بقلة الماء والخصوبة وهم يقولون كما ورد في تقويم « ضبط النيل » ان حاجة مصر الى المياه بعد انجاز هذه الاعمال ستكون كبيرة جداً حتى أنه لا يفي بهذه الحاجة الا تحويل بحيرة البرت الى خزان لمصر ومساحة هذه البحيرة ٥٥٠٠ كيلو متر مربع فاذا ارتفعت حافتها متراً واحداً خزنت خمسة مليارات ونصف مليار متر مكعب فاذا ما أقيم سد على فوهة البحيرة بلغ المخزون ٤٠ مليار متر مكعب

تلك أقوالهم ولكنها حتى الآن تقديرية يفندها كثير من المهندسين ولا يسلمون بهذا الحساب وعلى رأس هؤلاء جميعاً السير ويلكوكس ؛ أما المهندسون المصريون فهم لا يسلمون بأنه يصل الى اسوان من وراء نهر بحيرة البرت ٥٢ مليار متر مكعب كما لا يسلمون بأن الماء الذى يمر بخزان اسوان اذا كان النيل واطئاً كنيل ١٩١٣ واحداً وأربعين ملياراً فاذا تركنا هذا الموضوع جانباً لانه لم يدرس الدرس الكافي حتى الآن بقى أمامنا أمر واحد ثابت لا يجادل به أحد ويعترف به جهاراً علانية أصحاب مشروع رى الجزيرة وهو أن مصر لا تجد الآن وفي الحالة الحاضرة عن النيل الازرق بديلا

وهذا ما يقضي على الذين يتحملون تبعة شؤن الدولة المصرية تدبر الأمر ورفع الضرر

ولما ظهرت مشروعات ري الجزيرة الى حيز الوجود وأعلن عنها الانكليز بين المهندسون المصريون وبعض المهندسين الانكليز ضررها وشدة خطرها

احتجت على ذلك مجالس المديريات واحتج أعضاء الجمعية التشريعية الذين اجتمعوا في ١٩ مارس ١٩٢٠ وطلبوا ايقاف الاعمال الى أن يفصل بالأمر ، وقرروا اعلان استقلال مصر والسودان وهذا ماجاء في قرار الجمعية :

« تحتج الجمعية التشريعية على البدء فى مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وقفا تاما حتى يبت في المسألة المصرية ويعرض الامر على الهيئة النيابية التى تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للاسباب الآتية :

(أولا) لان مصر والسودان كل لايقبل التجزئة وكل مشروع يتعلق بهما لايجوز تنفيذه قبل أن توفق الامة عليه

(ثانيا) لان هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفرداً ولا مصلحة مصر ولا مصلحة الاثنين معا وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الانجليز ذوو المكانة الذين أثبتوا بأن هذه المشروعات ضارة بالبلاد وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الاجنبي وفائدة أصحاب رؤوس الاموال والشركات من الانجليز »

وهذا نص قرار مجلس الوزراء في جلسة ٢٥ مايو ١٩٢١ :

« بما أنه يؤخذ من مذكرة وزير الاشغال العمومية أن تمام خزان جبل الاولياء والقيام بأعمال الري المتممة له في مصر يقتضيان انفاق مبلغ اثني عشر مليون من الجنيهات المصرية ؛

وبما أن الحكومة المصرية لايسعها تنفيذ حالتها المالية الحاضرة انفاق مثل هذه النفقة الكبيرة بغير عقد قرض وهو أمر لايمكن التفكير فيه فى الوقت الحاضر ؛

وبما أن حكومة السودان أخذت على عاتقها الانفاق على أعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة ، وأنها لاجل تنفيذ هذه الاعمال حصلت على مبلغ ٤٩٠٠٠٠٠ جنيه من قرض سنة ١٩١٩ وقدره ستة ملايين جنيه ؛

وبما انه سواء فيما يتعلق بخزان جبل الاولياء أو فيما يتعلق بخزان مكوار

وترعة الجزيرة لايسع مجلس الوزراء أن يتخذ قراراً نهائياً بشأن هذه الاعمال الا بعد الوقوف على ماآسفر عنه المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى ؛

فلهذه الأسباب :

١ — قرر المجلس ايقاف الاعمال التي شرع فيها بجبل الاولياء مع اتخاذ ما يلزم لصيانة ماعمل الى الآن ،

٢ — يرى المجلس ايقاف الاعمال بخزان مكوار (سنار) وبترعة الجزيرة غير أنه اذا رأت حكومة السودان مع ذلك الاستمرار في هذه الاعمال تحت مسئوليتها فانه يجب أن يكون معلوما :

أولا — ان الاعمال المذكورة لا يجوز أن يكون المقصود منها ري مساحة تزيد على ٣٠٠٠٠٠ فدان طبقاً للعهد الذي قطع بهذا الشأن ،

ثانياً — ان الحكومة المصرية تحتفظ بحريتها فى ابداء قرارها بشأن هذه الاعمال وسيتوقف هذا القرار على نتيجة المفاوضات السالفة الذكر »

ونشر رسمياً كذلك من مجلس الوزراء قرار آخر هذا نصه :

« على أثر قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ أرسل حضرة صاحب المعالي حاكم السودان العام الى حضرة صاحب المعالي وزير الاشغال العمومية الرسالة البرقية الآتية :

«اننا ننوي مواصلة العمل في خزان سنار الى شهر يوليو وذلك للمحافظة على ما عمل الآن كما اننا ننوي استئناف العمل في الخريف القادم اذا سمحت بذلك الظروف »

ويرى مجلس الوزراء أنه بما أن وزارة الاشغال العمومية المصرية هي المباشرة لاعمال ري الحكومة السودانية من عهد استرجاع السودان فقيامها بتنفيذ العمل في خزان سنار « مكوار » الى شهر يوليه سنة ١٩٢١ لايترتب عليه توجيه أية مسئولية الى تلك الوزارة كما أنه ليس في القيام بذلك التنفيذ

رجوع أو تعديل في التحفظ الصريح الذي قرره المجلس بقراره الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ »

وقال وزير الاشغال في جلسة ١٣ ابريل سنة ١٩٢٤ رداً على سؤال النائب عبد الرحمن الرافعي :

« قد طلبت الوزارة من تفتيش ري السودان تقريراً وافياً عن الدرجة التي وصل اليها العمل الآن وعند وصوله ينظر في الامر »



مشروع ري الجزيرة

ليس لدى المصالح المصرية ولا في دواوين الدولة مستندات يرجع اليها في مسألة ري الجزيرة وقروض السودان التي بلغت حتى الآن ١٣ مليون جنيه ونصف مليون .

كانما اتفاق ١٨٩٩ الذي يتمسك به الانكليز وقد اخذ من مصر كرهاً وقوة بات هو حبراً على ورق أودخل في ذمة التاريخ فلا مندوحة للباحث المصري من الرجوع الى الكتب والمجلات والصحف الانكليزية ليعرف ماهو مشروع التعمير في السودان وما هي شروطه وما هي الاغراض التي يرمون اليها من ورائه.

وقد حدث مرة في مجلس نواب انكلترا سنة ١٩٢٠ أن احد النواب سأل وكيل الخارجية اثناء البحث بقرض سبعة ملايين جنيه للسودان « هل اطلع المصريون على شروط هذا القرض ؟ » فأجابه يكفي أن يطلعوا على المناقشة التي تجري الآن هنا ليقفوا على الحقيقة . ثم أرسلوا بعد هذا السؤال نسخة من المناقشة الى الحكومة المصرية مطبوعة بالانكليزية

لذلك نرانا مضطرين الى اختيار أخبار التعمير في السودان من جرائدهم ومناقشات مجلسهم

ففي مجلة « موني ماركت » و«انفستورز كرونيكل » (مارس ١٩٢٤) ما محصله :

« شغلت مسألة ايجاد مناطق واسعة لزراعة القطن بال كثير من رجال السياسة وزعماء صناعة المنسوجات في انكلترا أعواماً عديدة. وتتوقف صناعة الغزل في لانكشير على وجود كميات كافية من القطن الرخيص أما القطن الغالي فيقيد التجارة ويمنع تقدم المشروعات ويجعل الأعمال التجارية مقتصرة على سياسة « من اليد الى الفم » . على أن القطن الرخيص يجب أن يتوقف قبل كل

شيء على قلة نفقات الانتاج ، وهذا يعلل ماتراه بعض الدوائر وهو أنه يتعذر الحصول على القطن رخيصاً حيث يستخدم عمال من البيض بصرف النظر عن المجهودات التي تبذل الآن للحصول على كميات كبيرة من القطن اذ يقولون ان في البرازيل والمكسيك ما يبعث على الأمل بوقوع تطورات عظيمة في زراعة القطن خلال الأعوام القليلة المقبلة

على أن أوسع خطوة قطعت في الوقت الحاضر في سبيل زيادة محصول القطن زيادة عظيمة هي الخطوة التي قطعتها نقابة السودان الزراعية . فقد تألفت هذه النقابة سنة ١٩٠٤ لتقوم بأعمال تجارية عامة تتعلق بالأراضي علاوة على زراعة القطن واغاثه ؛ وفي السنة الماضية تحولت المنطقة الأصلية التي رخص للنقابة بزراعتها في البداية ، الى ملكية النقابة الحرة وهذه المنطقة تبلغ مساحتها عشرة آلاف فدان وموقعها بجوار الزيداب شمالي الخرطوم

وقد عقد اتفاق مدته عشر سنوات تأخذ النقابة بموجبه ٢٥ في المئة من صافي أرباح مشروع الجزيرة العظيم وتستولى حكومة السودان على ٤٥ في المئة منه والباقي للفلاحين الوطنيين الذين يقومون بزراعة الأراضي . وهذه الانصبة يجوز تعديلها في نهاية العشر سنوات

عقدت حكومة السودان قروضاً تبلغ نحو عشرة ملايين من الجنيهات بضمان الحكومة البريطانية للانفاق على بناء السد الكبير وحفر الترع الكبيرة اللازمة لري أراضي هذا السهل العظيم التي ستزرع قطناً . والمنتظر أن ينتهي العمل في شهر يوليو سنة ١٩٢٥ وإذ ذاك يصير من السهل الحصول على الماء اللازم لرى الجزء الأكبر على الاقل من الثلاثمائة الف فدان التي يراد زرعها في البداية اذ تبلغ مساحة الأراضي التي يمكن زرعها في هذا السهل نحو ثلاثة ملايين من الأفدنة

وتشتغل النقابة ريثما يتم بناء السد في القيام بالأعمال التمهيدية كانشاء الطلمبات في بضع محطات . وقد جاءت أعمالها هذه بنتائج مالية مرضية ولو

أن مجموع المنطقة التي زرعت في الجزيرة في العام الماضي لم يتجاوز نحو عشرة آلاف فدان

ولما كانت النقابة تملك جميع الأسهم الممتازة (وعددها ٢٥٠ الف سهم) وتملك ٤٧٥ الف سهم من الأسهم العادية وعددها مليون سهم فانها تستولى فعلاً على نصف أرباح شركة القطن في كسلا

والمفهوم أن الأعمال جارية الآن بسرعة لانشاء الخط الحديدي في منطقة كسلا وهو العمل الذى يعد من الأعمال الاساسية اللازمة لترقية زراعة القطن في تلك المنطقة

حصلت النقابة في السنة الماضية (١٩٢٣) على نحو ١٢٣٠٠ بالة قطن من زرع ١٤ ٦٨٦ فداناً في مناطق مختلفة . وقد أخذت النقابة تشتهر في الأسواق المالية كشركة تدفع أرباحاً وافرة . والواقع أن ما دفعته من الأرباح بلغ ٢٥ في المئة في سنتي ١٩١٨و١٩١٩ و٣٥ في المئة في سنة ١٩٢٠ (وقد زاد رأس مالها اذ ذاك الى ثلاثمائة الف جنيه) و١٥ في المئة في سنة ١٩٢١ و٣٥ في المئة في سنة ١٩٢٢ و١٧ ½ في المئة في سنة ١٩٢٣ (ورأس مالها ٤٥٠ الف جنيه كما هو الآن) أما رأس مالها المصرح به فهو ٧٥٠ الف جنيه

وقد تم انشاء المضخات الجديدة في وادي النو وسيزرع في هذه المنطقة عشرة آلاف فدان اخرى في سنة ١٩٢٣ ـ ٢٤ فتتضاعف بذلك مساحة المنطقة التي تزرع قطناً في الجزيرة بالنسبة الى العام الماضي

وتكلم رئيس النقابة في اجتماعها السنوي الذي عقدته في شهر نوفمبر الماضي عن التقدم المرضي الذي تم فيما يتعلق بالسد ومديرية كسلا وانتهاء محطة وادي النو . ومن المسائل الهامة التي ذكرها توفر العمال الأكفاء . ولدى الشركة أموال وأمانات مودعة تقدر بنحو ثمانمائة الف جنيه ، وستنفق في العامين التاليين أموالاً ضئيلة من رأس المال ولذا ينتظر صدور أسهم جديدة بشروط سخية كما حدث في العام الماضي : وهذا يعلل السبب في ارتفاع سعر السهم

الذي قيمته جنيه واحد الى سبعة جنيهات

لايزال المشروع في عهد الطفولة وقد تمضي أعوام عديدة قبل أن تستطيع نقابة السودان الزراعية أن تقول أنها لا تستطيع ايجاد اعمال لاستثمار رؤس الأموال التي ستزاد تبعاً لحاجة الامبراطورية الآن وحاجتها الشديدة في المستقبل لزراعة القطن داخل دائرتها . فقد بلغ محصول النقابة من القطن في العام الماضي ١٢٣٠٠ بالة ــ وما تحتاج اليه مصانع لانكشير من القطن سنوياً هو ٣٥٠٠٠٠٠ بالة

***

وفي الشهر ذاته بسط مراسل التيمس الكلام عن مشروع ري السودان بعنوان « مليون فدان لزراعة القطن » فقال :

خطر مشروع ري أراضي الجزيرة بالسودان ببال السر وليم جارستن في سنة ١٨٩٩ . وهذا المشروع يتعلق بمنطقة مساحتها ثلاثمائة ألف فدان واقعة بين خطي العرض الشمالي ١٤و١٥ وتمتد على طول النيل الازرق . وينتظر بعد اتمام المشروعات الاضافية في المستقبل ان تتسع هذه المنطقة حتى تبلغ مساحتها مليون فدان يمكن ريها وزرعها

لم يفت الذين وضعوا مشروع السد ان يحسبوا حساب هذا التوسع في المشروع فيما بعد بحيث يمكن سد الحاجة متى حان الوقت . فان الخزان الذي أعد لحجز المياه باقامة هذا السد يمتد في الواقع الى بلدة « سنجا » أي الى المسافة ٥٨ ميلا على طول النهر . وسيحجز خلفه نحو ٦٣٦ مليون متر مكعب من الماء وهذا المقدار سيكون كافياً لري المنطقة الكبرى

وهناك نقطة هامة وهي ان الماء اللازم للمشروع الحالي زائد عما تحتاج اليه مصر . ومتى حان الوقت لتوسيع نطاق المنطقة الزراعية أنشيء سد آخر على المنابع العليا للنيل الازرق وبهذه الوسيلة تستخدم أرض الجزيرة المياه التي كانت تصل الى البحر وتذهب عبثاً (كذا)

اما نفقات المشروع فتسدد من القروض التي عقـدت في انكلترا بضمان الحكومة البريطانيـة في سنى ١٩١٣—١٤و١٩١٩و١٩٢٠ا وبجموع هذه القروض ١٣٥٠٠٠٠٠ جنيـه . ويتضمن المشروع انشاء سد في مكوار وترعة رئيسية طولها ٦٢ ميلاً وعرض الخمسة وثلاثين ميلاً الاولى منها ـ أي الى النقطة التي يخرج منها الفرع الاول ـ نحو ٨٧ قدماً ثم حفر ترع صغيرة طولها ٥٣٥ ميلاً وترع اضافية طولها ٣١٢٥ ميلاً ومجار وسط الحقول طولها ٥٦٢٥ ميلا

ويبلغ مجموع لاتربة التي حفرت من الترع الصغرى والترع الاضافية والمجارى الاخرى (عدا الترعة الرئيسية) ثمـانية اضعاف حجم هرم الجيزة الأكبر تقريباً . وربمـا يجد القارىء صورة أوضح تبين له مقدار الحفر من الحقيقة الواقعـة وهي انه اذا صنع من الاتربة المحفورة طوب فانه يكفي لبناء سور ارتفاعه خمس اقدام وسمكه قـدم ، حول الارض عند خط الاستواء . وتتولى شركة بكيروس الاميركيـة حفر الترع الكبرى وهي تشتغل ليلاً ونهاراً بآلاتها الضخمة لاتمـام العمل قبل الميعاد المحدد في عقد الاتفاق

وتتولى نقابة السودان الزراعية نشاء المجاري في المزارع واعداد الأرض وتهيئتها للزراعة . وقد اكتسبت هذه شركة خبرة واسعة في زراعة القطن في هذه المنطقة . اما اعمال البناء الـكبرى فقد عهد بهـا الى شركة الخواجات بيرسون وولده الذين تعهدوا أن يسيروا بالاعمـال سيراً سريعاً يوصل للحصول على محصول القطن في سنة ١٩٢٥

وتقترح النقابة ان تقسم الثلاثمـائة ألف فدان الى عشرين منطقة مساحة كل منها خمسة عشر ألف فدان يدير كل جزء منها مفتش كبير . وستتولى النقابة أيضاً الاشراف على الزراعة وتنشيء مصانع الحلج اللازمة

وتدرك ضخامة المشروع الذي تقوم به النقابة الزراعية في السودان من معرفة المنطقة الجديدة لزراعة القطن فانها تعادل سبعة اضعاف مساحة أكبر

منطقة تزرع قطناً في أميركا وتملكها شركة واحدة

اما السد فبناء صلب من الجرانيت (حجر الصوان) المستخرج من المحاجر المجاورة لتلال سيجادة وهو مؤسس فوق منطقة من الصخر اللامع بارز في النهر عند هذه البقعة

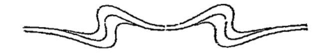
ويقدرون ماسيستخدم في بناء هذا السد بنحو ٤٠٨٠٠٠و١٥ قدم مكعب من الحجر ومائة ألف طن من اسمنت بورتلند . ويبلغ طول السد ميلين تقريباً ومتوسط ارتفاعه تسعين قدماً . وسيكون به ثمانون عيناً كبيرة ارتفاع الواحدة منها ٢٧ قدماً وعرضها سبع اقدام ، وأربع عشرة بوابة لضبط مياه الترع ارتفاع الواحدة منها ١٧ قدماً وعرضها عشر اقدام أو أزيد بقليل ، و١١٢ مصرفاً . وسيستخدم نحو٣٣٠٠ طن من المصنوعات الحديدية في العيون والآلات الخاصة بها تقدمها شركة رانسومز ورابير الانكليزية في ابسوتش

ويصنع الاسمنت هنك من المواد المتوافرة كثيراً في الاراضى المجاورة . وقد انشيء معمل من أحدث طراز مجهز بافران (قماين) وطواحين دائمة العمل تصنع يومياً نحو مئة طن من الاسمنت لايقل جودة عن الاسمنت المصنوع في انكلترا

وقد ساعدت جزيرة صغيرة ناشئة عن نتوء صخرى في النهر على بناء السد مساعدة مادية عظيمة ، فقد سهلت تحويل مجرى الماء وهو عمل لا مندوحة عنه لوضع اساس السد في النهر . وقد وضعت الاسس في الجهة الغربية وحول مجرى الماء نحوها . ثم أقيمت سدود موقوتة من الطين لتصل طرف الجزيرة الشمالي بطرفها الجنوبي بالضفة الشرقية وبدأ السد الدائم يرتفع في المجرى الرئيسي . وقد بانت الاجزاء المؤسسة من السد على ارض جافة في حين تم انشاء الجزء الواقع على الضفة الغربية

ولا ريب في ان اتمام مشروع ري اراضى الجزيرة في السودان لا يكون حجر الزاوية في سياسة انكلترا الامبراطورية فقط بل يرجى ان يكون بداية عهد من الرخاء التجارى في بلاد استقر كثير من البريطانيين فيها لاعلاء شأن حضارتها» اه

ذلك هو مشروع ري الجزيرة وذلك ما يرمون اليه من وراء انجازه



الجيش المصرى والسودان

مصر هبة النيل والجيش سياج الدولة

مصر هبة النيل كلمة مأثورة عن هيرودوت بل حكمة صادقة توارثتها الامم جيلا عن جيل . ولقد صرفت مصر الحديثة نحو ١٠٣ سنوات وهي تقذف بعشرات الالوف من ابنائها وبالملايين من مالها الى فيافي السودان الشاسعة لضم ابنائها السودانيين أو المصريين السود الى احضانها فتقرب بينها وبينهم الشقة وتأمن على مائها وحياتها . اذ ان مصر والسودان شقيقان بل صنوان لاينفصلان قد جمعت بينهما رابطة الدين واللغة والنيل والمصالح . والنيل وحده يحيي المملكة الممتدة من شواطئ البحر الابيض شمالا الى ٢٠٠ كيلو متر جنوبي الخرطوم

فقبلي هذا الخط يروي النيل شقة ضيقة من الارض على ضفتيه وتسعة اعشار الاراضي الأخرى ترويها الامطار الغزيرة التي تهطل هناك . وفي شمال هذا الخط حيث لايهطل المطرفلا نبات ولا حيوان ولا انسان . فالحياة كلها بالنيل أو بقرب النيل . فاذا ركبت طيارة مجتازاً وادي النيل من مصبه الى ينابيعه برزت لعينيك أولا دلتا النيل بحلة سندسية خضراء مترامية الاطراف وأما بعد القاهرة فيبتدئ وادي النيل ضيقا بين جبلين فترى في وسط هذا الوادي خطا أزرق هو النيل وعلى جانبيه خطان أخضران هما ضفتاه يأخذان بالضيق تدريجيا حتى الخرطوم . واذا سرحت النظر على طول هذه المسافة شرقا وغربا فانك لاترى بعد هذا الوادي المبارك الخصب غير رمال قاحلة مقفرة . ان مساحة مصر تعادل نحو مليون كيلو متر مربع أي ضعف مساحة فرنسا تقريبا ولكن تسعة اعشار هذه المساحة صحراء مجدبة . ومساحة مصر الزراعية أو القابلة للزراعة لاتزيد كثيراً على مساحة بلجيكا البالغة نحو ثلاثين الف كيلو متر مربع . ويقدرون عدد السكان بالكيلو متر المربع في بلجيكا

بنحو المائتين ويعتبرونها مع بعض مقاطعات المانيا وانجلترا اكثر بلاد العالم ازدحاما بالسكان وهم لايزيدون على السبعة ملايين ونصف مليون . فماذا يقال عن مصر ومساحتها الزراعية لاتزيد عن مساحة بلجيكا وهي تموج بنحو اربعة عشر مليونا من السكان وسكان الكيلو متر المربع بالمنوفية ٣٦٠ شخصا . ومتى تحسنت الاحوال الصحية وقلت الوفيات خصوصاً وفيات الاطفال فستضيق البلاد بمن فيها وسيجرف تيار المهاجرة هذه الزيادة الى السودان متتبعاً مجرى النيل لان النيل وحده مصدر الرزق والحياة

ان الفضل الاكبر في فتح السودان سنة ١٨٢٠ ثم باسترجاعه سنة ١٨٩٨ عائد الى الفلاح الذي هو عماد الجيش المصرى . نعم ان البريطانيين الذين كانوا نحو ثلث القوات المصرية سنة ٩٨ قد اشتركوا بالمدافع وأبلوا بلاء حسنا وانما كانوا بعد الانتهاء من القتال يعودون مهرولين الى بواخرهم بالنيل التي أقلتهم من مصر الى الخرطوم . وهذه حملة ولسلي التي أرسلوها سنة ٨٥ لانقاذ غوردون كان يخفرها في الصحراء الجيش المصرى ولولاه ماستطاعت التقدم . ولما وصلت مراكبهم الى شلالات دال منعها التيار عن المرور فحملها الجيش المصرى على اكتافه مسافة ثلاثة أميال

أما الذي قطع الالف ومائتي كيلو متر من أسوان الى الخرطوم على قدميه والذى مد الخطوط الحديدية والتلغرافية تحت وابل من الرصاص وتحت نار محرقة والذى ضحى دمه وماله بصحارى السودان فهو الفلاح المصرى

لقد كان هم الانكليز من يوم احتلوا هذه البلاد أن يجعلوا مصر مزرعة تقدم القطن للانكشير وأن يجعلوا الجيش قوة بوليس حربي في قبضتهم كهيأة البوليس والخفر لهذه المزرعة . ففي سبيل المزرعة القطنية أهملوا الشؤون الصحية والتعليم وكل ما يرقي مدارك الامة وفي سبيل البوليس أهملوا أمر الجيش فلم يعلموه تعليما يتفق مع روح العصر فصار جيش مصر الذي فتح الاقطار والامصار على عهد محمد علي وابراهيم ومن خلفوهما أضعف جيوش

العالم لا لأن الاتفاقات الدولية حددت عدده بثمانية عشر الف مقاتل بل لأن الانكليز حولوه بعد الاحتلال الى بوليس بسيط جميع قواده منهم وأكثروا عدد الضباط الانكليز فيه حتى انه لم يبق لمصري مقام واقتصروا فى تعليمه على ما يكفي لانالة أغراضهم

قال الكولونل بوفور الفرنساوي فى تقرير رفعه الى حكومته عن جيش ابراهيم باشا « اني واثق كل الثقة بأنه ليس فى العالم كله جندي قوي متين كالجندي المصري فهو قوي العضل باسل صبور على المكاره كبير الجلد يتحمل أشد المتاعب ولا يستطيع جندى فى العالم أن يفعل ما يقدر الجندي المصرى على فعله »

هذا الجندى المصرى الباسل كانت أعماله فى خدمة المدنية والحضارة أعمالا عظيمة الشأن فهو الذى ألف الامة السودانية أمة واحدة وقد كانوا فرقا وشيعاً وسلاطين وملوكا ، وهو الذى علمهم لبس الرداء ، وهو الذى ابطل النخاسة منذ عهد محمد على وقبل ابرام اتفاق ١٨٧٧ بين مصر وانكلترا ، وهو الذى أنشأ المدارس فى السودان ، وهو الذى فتح القارة السوداء فاجتاز السودان الى زنجبار فأدخل فى حماية مصر بعد الاوغندا زنجبار بمعاهدة تعرف بمعاهدة سليم ، وهو الذى يقوم الآن على حراسة النيل وعلى حفظ الامن في تلك الاقطار المترامية الاطراف ؛ وهو الى اليوم يواصل عمله بجد ونشاط ففى سنة ١٩١٦ — ١٩١٧ أتم تسكين دارفور [1] وسواها من أطراف البلاد

(١) دارفور أقدم سلطنة عربية في السودان تمتد حدودها من بئر النطرون في الصحراء الى بحر الغزال شمالا ومن النيل الابيض الى نرجه برقو شرقا وغربا وسكانها نحو مليون ونصف قالوا في تاريخها ان أحد العباسيين حل بدارفور وتزوج من بنت ملكها فرزق ولدا بايعه الفور وهم نصف سود سنة ١٤٤٥ فنشر الاسلام وبنى المساجد ثم حكمت الصلات بين مصر ودارفور بطريق الصحراء التي يسمونها طريق الاربعين . وفي سنة ١٧٩٣ ذهب السائح الانكليزي برون من مصر بهذه الطريق الى دارفور . ولما ستولى نابوليون على مصر كتب الى السلطان عبد الرحمن ليؤمن طريق التجار . وفي سنة ١٨٣٠ كتب محمد علي الى السلطان محمد الفضل يطلب منه الطاعة فأجاب بانه مسلم يقيم الفروض وينصر الدين . ولما خلفه السلطان محمد حسين أحكم صلات المودة مع سعيد باشا واسماعيل باشا . وفي سنة ١٨٧٤ خلفه السلطان ابراهيم وهو

التي فيها من أيدي الاعداء ، وهو الذى قابل فى جهة الاوغندا الألمان القادمين من تانجانيكا ولهـذا نظر الانكليز فى اتفاق ١٨٩٩ اذ اشترطوا أن يكون لهم حق الشركة فى ما يفتح من البلاد لعلمهم أن الجندى المصرى هو الجندى الوحيد القادر على الفتح وعلى صيانة هذا الفتح وضبط الامن بالسودان

ولا يغيب عن ذهن القارىء المصري ان اللورد كرزون قال في مذكرته التي قدمها للوفد الرسمي برئاسة عدلي باشا انه يجب على مصر ان تقدم دائما القوة العسكرية للخدمة في السودان مقابل ضمانة ماء النيل لمصر ففي شروط الانكليز ذاتهم يظل الجيش حامي النيل وحامي مياه النيل وضابط الامن بالسودان وحارس هذا الملك

وقد تعاقب في صفوف هذا الجيش آلاف من الضباط البريطانيين منذ الاحتلال للآن فما نشروا تأليفاً واحداً قيماً يستحق الذكر او تحسيناً بالجيش تأدى لزيادة قوته المادية والمعنوية. ومن الاسف الزائد ان انحطاط جيشنا صار امره مشهورا لدى الوطنيين والاجانب. والجيش والسودان واحد لافرق بينهما حتى جعلوا في اتفاق ١٨٩٩ حكم السودان وقيادة الجيش شيئاً واحداً فللانكليز عليهما السلطة التامة والسيطرة المطلقة من كل قيد فانجلترا هى المتحكمة هناك حكم السيد بالموالي وبيدها مالية السودان وعدليتها وداخليتها وخارجيتها ومواصلاتها ومدارسها وبوليسها الخ فمنهم الحاكم العام والمديرون والمفتشون

آخر سلاطين دارفور حاربه الزبير رحمة وقتله في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥ وضم بلاده الى مصر وأرسل الامراء الى مصر فأنزلهم اسماعيل باشا في سوق السلاح ومنهم الامير حميد ابن السلطان ابراهيم و١٩ من ابناء عمه

ولما قامت الثورة المهدية ثار الشيخ مادبو في دارفور وعصت حامية داره لما بلغها عن عصيان عرابي وهكذا عمت الثورات تلك البلاد التي خضعت للمهدي الى أن سقطت ام درمان سنة ١٨٩٨ فعاد اليها علي دينار وهو من سلالة الامراء وكان سجين التعايشي فتولى الأمر مقابل جزية يدفعها لحكومة السودان . ولما نشبت الحرب أرسل اليه الالمان من طرابلس الغرب من يحرضه على الثورة فجردت عليه حكومة السودان حملة قوضت ملكه وجعلت البلاد مديرية كما كانت قبل ثورة المهدي

والحكمدارات الخ . وليس للمصريين من كل ذلك سوى بعض وظائف كتابية حقيرة

وهذا احصاء عدد الضباط البريطانيين وعدد الضباط المصريين ورتبهم :

	مصري	بريطاني
فريق	١	١
لواء	٩	١٢
اميرالاي	٨	٢٠
قائمقام	٢٨	٤١
بكباشي	٧٣	١٥٥
	١١٩	٢٢٩

ان الارقام افصح من كل بيان ، والارقام تنبيء بان عدد الضباط البريطانيين ضعف عدد الوطنيين وهؤلاء الضباط الاجانب جيش من المترجمين يستولي على عشرات الالوف من الجنيهات من الخزانة المصرية ليترجم لهم . فما معنى استخدام هؤلاء المترجمين والانجليز يقدمون الامتحانات بالعربية والناجحون منهم يستولون على المكافآت المالية الباهظة ، فان كانوا قد أجادوا الامتحان فهم لاشك يعرفون قضاء اشغالهم بالعربية فلاحاجة بهم الى المترجمين . وان كانوا لايجيدون بعض اللغة العربية لقضاء حاجتهم فما الداعي لهذه الامتحانات والمكافآت المالية

ومن المضحكات ماجرى حديثاً وهو أن جماعة تظاهروا بالانسحاب من الجيش بحجة افساح مجال الترقي للضباط الوطنيين وذلك بالطريقة الآتية :

كان قومندان الجنود العام بالقطر المصري حتى آخر ١٩٢٣ ضابطاً بريطانياً برتبه لواء ويليه اثنان من الضباط المصريين بصفة أركان حرب فهذا القومندان عين حديثاً بوظيفة مفتش عام للجيش المصري بالقطر المصري وتحت رئاسته أركان حرب ضابط مصري وبكباشي بريطاني لتمرن الجنود المصرية

وسلطة المفتش هذا هي كما جاء في أوامر الجيش بنصها الشائق ومعناها الرائق : « مفتش عام الجنود المصرية بالقطر المصري هو المسؤول عن تهذيب (كذا) وتمرين الجيش المصرى بالقطر المصري الخ وهو مسؤول عن اعداد معدات الدفاع عن القطر المصرى بحالة الاضطرابات والحصول على الأخبار الخاصة بها الخ »

وقد عين مكانه بوظيفة قومندان الجنود المصرية ضابطان مصريان . أحدهما برتبة لواء والثانى برتبة ميرالاي وعين لهما ثلاثة ضباط بوظيفة أركان حرب

فترى مما تقدم أن النتيجة هي أولاً أن وظائف قومندانية الجنود المصرية بالقطر التي كانت محصورة بثلاثة ضباط أى قومنداناً انجليزياً وضابطين مصريين صار يتولاها الآن ثمانية ضباط منهم اثنان بريطانيان وستة مصريون

وليس لهؤلاء الضباط المصريين الذين حلوا محل البريطاني من السلطة سوى الاسم ومن الوظيفة سوى الرتبة والماهية فهم يأتمرون بأمر المفتش العام الذى مازال بالحقيقة قومندان الجنود كما كان سابقاً

وهناك مسألة أخرى تستحق الالتفات وهي مسألة ترقية الضباط فقد باتت بطيئة جداً لا سيما أصحاب الرتب الصغيرة من رتبة بكباشى فما دون ولذلك عدة أسباب نسردها بالايجاز

أولا كثرة الضباط الانجليز بالرتب العليا فصار الوصول اليها صعباً جداً . فلا يصل اليها الا طويل العمر وكبير الحظ . ثانياً صغر الجيش وكثرة الضباط

فترى الضابط وقد يمكث نحو ١٢ سنة برتبة الملازم الثاني أو الاول ونحو ١٥ سنة برتبة يوزباشى فيكون قد بلغ السن الثامنة والأربعين وهي السن القانونية التي يحال بها الى المعاش وبمعاش حقير . ولمكافحة هذا الداء أى داء بطء الترقي أدوية ناجعة : أولا الاستعاضة عن الضباط البريطانيين الذين يخرجون من الجيش بضباط مصريين فيخلو نحو ٢٥٠ رتبة يتبوؤها الضباط الوطنيون . ثانياً زيادة عدد الجيش أى عدد الصف والعساكر فقط

لأن عدد الضباط الموجودين الآن بالخدمة مع الذين يعادون من المعاش والاستيداع أو يتخرجون من المدرسة الحربية كاف لانشاء الاورط الجديدة

أما السلطة العسكرية فكلها بيد السردار والادجوتانت جنرال وكاتم أسرار الحربية وبيد كل الضباط البريطانيين المتوزعين بالجيش . وليس لأى فرد من الاربعة عشر مليون مصرى أدنى سلطة على الجيش

فللسردار في الجيش وحاكم السودان في السودان والمدير بمديريته والقومندان العسكرى في وحدته والمفتش في مركزه — لكل هؤلاء من السلطة ما لم يحلم به ملك انجلترا وسلاطين آل عثمان أو قياصرة الروس على أريكة عروشهم

وما زال دأبهم منذ وطأت قدمهم هذه البلاد أن يضعفوا هذا الجيش حتى صار اسماً بدون جسم فهو لايكاد يعد ١٥ الف عسكرى محارب و١٨ الفاً اذا أضفت اليه الوحدات غير المحاربة ومن هؤلاء نحو ٦ آلاف عسكرى مصرى فقط لأنهم ما برحوا منذ استرجاع السودان للآن ينقصون عدد الوحدات المصرية البحتة ويزيدون الوحدات السودانية عملاً بدافع التفريق وظناً منهم بأنهم يؤلفون نواة جيش سوداني يكون خير معوان لهم ليستقلوا عن مصر بالسودان في مستقبل الأيام . أجل انهم ينقصون الوحدات المصرية ويزيدون سودانية بدون استشارة مصر وضد مصلحتها فهم يصنعون ذلك من مال مصر محاربة مصر

فقد ألغوا الأورطتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من البيادة المصرية وانشأوا أورطتي خط الاستواء وبحر الغزال السودانيتين حيث يعلمون العساكر النداء بالانجليزية ولم يبقوا من البطاريات الطوبجيه المصرية العديدة سوى أربع مصرية وانشأوا وحدة سودانية . ومن أورط السوارى المصرية لم يبقوا أيضاً سوى اورطة مصرية أي نحو ١٥٠ عسكرياً وأنشأوا بدلاً منها ست أورط سودانية أطلقوا عليها اسم البيادة الراكبة وأركبوها الخيل

السودانية والبغال الحبشية . وقد أبدلوا الهجانة المصرية بهجانة سودانية وانشأوا فرقتي العرب الشرقية والغربية السودانيتين . وقد زودوا كل هذه الوحدات السودانية بيادة وسوارى بالمدافع المكسيم بينما انهم حرموا منها الوحدات المصرية . وبينما الاورطة السودانية تعد ٨٠٠ ضابط صف وعسكرى فالأورطة المصرية لاتعد سوى ٦٠٠ فقط وقد انقصوا الضباط المصريين في الوحدات السودانية حيث نزل عددهم الى عشر الضباط البريطانيين والسودانيين وأما في أورطتي بحر الغزال وخط الاستواء فلا أثر للمصرى ولايعرف عساكر هذه الوحدات عن مصر الا نقودها وهؤلاء نظام مخصوص هو أقرب لنظام ميليسا أوغندا منه الى نظام الجيش المصرى

وأما الذخيرة فلا يصرف للجيش سوى النزر اليسير والباقي هو محفوظ في مصر والخرطوم تحت حراسة البريطانيين . وقد انشأوا بالخرطوم منذ سنوات عديدة مدرسة سموها كلية غردون لتخريج قضاة ومهندسين ومعلمين ومدرسة حربية لتخريج الضباط . وقد افتتحوا حديثاً مدرسة طب وهذه المدارس مثل كل منشئات البريطانيين في الشرق تكتفي بالقشور دون اللباب فالسوداني مثل أخيه المصري لا ينقصه الذكاء الفطري فهو قابل للعلوم وانما طرق تعليمه عقيمة وناقصة فالبريطانيون لا يقصدون تعليمه بل يقصدون ازاحة المصري من السودان واحلال البريطاني محله . خذ مثلا مدرسة وكلاء المأمير التي انشأوها بالخرطوم فهي تخرج وكلاء مآمير سودانيين تحل محل المأمورين المصريين شيئاً فشيئاً . وهكذا قل عن المدرسة الحربية وعن المهندسين والقضاة والأطباء فهم يعينون السوداني بوظيفة المصرى بماهية ٦ أو ٨ جنيهات شهرياً بدل الثلاثين والخمسين التى كان يستولى عليها المأمور أو المهندس أو الطبيب المصري . والوفر الذي يتجمد يخصص لانشاء وظائف جديدة للبريطانيين

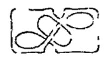
عثر المسيو أوريان في محفوظات الوزارة البريطانية على تلغراف من لورد

كلارندون ناظر خارجية انجلترا الى اللورد « كاولي » سفير بريطانيا في باريس بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٨٥٨ معترضاً على فتح قناة السويس وقد نشر فى مجلة مركور دي فرانس وهذا نصه :

« اذا ما تم فتح هذه القناة فانها تفصل مصر عن تركيا ويمكن حينئذ أن تعلن استقلالها متى أرادت . فالاسكندرية وسائر السواحل البحرية هي الآن بحالة حصينة وقوية للدفاع ضد كل اعتداء من جانب بريطانيا أو تركيا واذا لم تكف الحامية المصرية فهناك قوة افرنسية يمكن انزالها للميدان لأجل النجدة وان هذه القناة التي ستكون بعرض ٣٠٠ قدم وعمق ٨٠ قدماً اذا أقيمت خطوط الدفاع علي جوانبها وقامت السفن الحربية على الحراسة في وسط مياهها فستكون سداً منيعاً ضد كل جيش عثماني يهجم عليها من ناحية سوريا »

ولقد تمت نبوءة اللورد التي تنبأها سنة ١٨٥٨ بما وقع سنة ١٩١٥ حينما هاجمت الجنود التركية القناة ولكن ذلك كان لمصلحة انكلترا التي وضعت نصب عينها احتلال مصر فحالت دون استقلالها لتبتلعها وهذا ما تفعله الآن في السودان وتجد منا من يتساهل معها وينسى أن الأمة باقية خالدة ويكفي أن تعشق حقوقها حتى تنال هذه الحقوق اما عاجلاً واما آجلا

واذا كان الجيش هو الذي ألف الدولة المصرية وألف وحدة السودان ومصر ومدّن السودان وصانه وعمره فان اسم الجيش لاسم مقدس في مصر وعند المصريين وهو الفلاح الذي صرف أكثر من مئة عام وهو يريق ماله ودمه في ارجاء السودان ليبقى السودان لمصر ويبقى مصر للسودان ويبقى لا نبين واحداً لا يقبل تفرقة ولا تجزئة ويظل هوسياج هذه الدولة ويظل اسمه وعمله فخرها الى الابد



في بحر الغزال

زيارات اللورد اللنبي للسودان

في كل عام يزور معتمد انكلترا السودان وكانت زيارة اللورد اللنبي السودان في عام ١٩٢٤ غير زيارته له في العام السابق ولكنها لا تقل عنها أهمية ولا يسع المصري الا أن يرقبها ويتدبر نتائجها . ففي العام الماضي كان الغرض من تلك الزيارة جمع الذين أطلقوا عليهم اسم « اعيان السودان واشرافه وأرباب العشائر والقبائل » ليلقوا على مسامعهم بفم بعضهم ما يريدون هم ان يكون رأي السودانيين بانفسهم وبشقيقتهم مصر. وفي هذا العام كان الغرض التوغل في أعالي السودان حتى الحدود التي ضربوها له على ما يهوون ويريدون كالحدود التي ضربوها لمصر مع السودان . فحال السودان مع منابع النيل الآن كحال مصر مع النيل ذاته . فاذا نحن أوجسنا خيفة من كل يد تسيطر على النيل في السودان فانه يحق للسودانيين أيضاً ان يوجسوا خيفة من كل يد تسيطر على منابع النيل ، فنحن والسودانيون في ذلك سواء ونحن وهم تحت سيطرة القابضين على منابع النيل لان هذه المنابع التي كانت لنا ولهم معا صارت اليوم لا لنا ولا لهم بل للانكليز يتصرفون بها على هواهم . ان الانكليز يسيرون هنا وفي الهند على وتيرة واحدة فهناك يقبضون على عنق البلاد بالبوليس والري وهنا أيضاً يقبضون على عنق مصر والسودان بالبوليس والري

* * *

كل مصري يعرف ان النيل يؤلف من نهرين النيل الابيض والنيل الازرق فالنيل الابيض يجرى من بحيرة فيكتوريا نيانزا عند خط الاستواء ثم يجري على مسافة ٢٩٠ ميلا فيصب فى بحيرة البرت نيانزا الواقعة شمالي الاولى . وكلتا البحيرتين كانت في قبضة مصر على عهد اسماعيل باشا واطلق عليهما اسمان انكليزيان لان اسماعيل باشا استعمل على تلك المنطقة صموئيل باكر

الانكليزي فاوحت اليه حكومته بهذه التسمية لانها كانت ترمي بنظرها الى تلك البلاد والى مصر معا ، فارادت أن يسجل بالتاريخ وان تعرف الامة الانكليزية ان البحيرتين انكليزيتان

* * *

وبعد ان يخرج النيل الابيض من بحيرة البرت نيانزا يجرى في خط الاستواء وهو الاقليم المصري الذي كان يتولى الحكم فيه أمين باشا حتى سنة ١٨٨٩ ولكنهم سلبوه سلباً وبعد ان يجري على مسافة ٦٧٠ ميلا يلتقي ببحر الغزال وهو نهر كبير ويتغير بعد ذلك الاسم ثم يلتقي بالنيل الازرق عند الخرطوم بعد أن يجري من منبعه ١٥٣٠ ميلا

اما النيل الازرق فيخرج من بحيرة تسانا في بلاد الحبشة ويجري شمالا الى الغرب حتى يدخل سنار وتصب فيه أنهر أخرى ويصل الى الخرطوم بعد جريه ٨٤٦ ميلا . وكلنا يعرف مساعي الانكليز في الحبشة لتكون بحيرة تسانا في قبضتهم كما هي الآن بحيرة فيكتوريا نيانزا وكما يطمحون الى بحيرة رودلف

ذانك هما النهران اللذان تعيش بهما مصر والسودان معا وتلك سياسة الانكليز في ان تكون في يدهم حياة مصر والسودان بالقبض على منابع النيل

واذا كان اللورد اللنبي قد أتم مهمته في العام الماضي مع مشائخ القبائل ، فانا لا ننسى أقوال صحف لندن وردها على صحف مصر « بان هناك غير القبائل التي يدعي المصريون قرابتها ولحمة النسب بها ووحدة اللغة والدين معها قبائل السود وهي اكثر عدداً وأوسع بلاداً ولا تربطها بالمصريين أقل رابطة ؟ » فهل السلطان « جومص كيانجو » الذي أهداه اللورد اللنبي المدالية « التي ينعم بها على رؤساء القبائل ووجوه القوم في افريقيا » ومشائخ العشائر « الذي انعم عليهم الحاكم العام بالهدايا » ـ كما قالت صحف الانكليز ـ يمثلون السود ؟ فيكون اللورد اللنبي قد أتم الآن مهمته في سنتين : سنة مع رؤساء

العشائر والقبائل العربية المسلمة ، وسنة مع رؤساء القبائل والعشائر السوداء غير المسلمة ؟

* * *

اما مديرية بحر الغزال فانه يفصلها عن دارفور وكردوفان شمالاً بحر العرب وبحر الغزال ويفصلها عن محافظة فاشودة بحر الجبل وتفصلها الجبال غرباً عن الكونغو الفرنساوية وتتصل جنوباً بالكنغو البلجيكية وجميع سكان بحر الغزال من السود وهم يتعاملون بالخرز والحديد

ثارت هـذه المديرية بعد قيام المهدى وكان لبتن بك مديراً لهـا ومحمود المحلاوى مفتشاً عاماً لمنع تجارة الرقيق فتمكن محمود من اخماد الثورة ومن ارسال المدد الى امين باشا في خط الاستواء وانتهى الامر بان سلم لبتن لعامل المهدى . اما امين باشا فثبت في خط الاستواء وله حديث عجيب يدل على نيات الانكليز منذ ذاك الحين

اخلى الدراويش بحر الغزال سنة ١٨٨٦ وفي ١٤ يوليو سنة ١٨٩٤ عقد الفرنساويون اتفاقاً مع حكومة الكونغو على ان تكون بلاد بحر الغزال في دائرة نفوذهم وانشأوا مواقع عسكرية في ديم الزبير وبحر العرب وارمبيك واياك ومشرع الريك ثم تقدموا الى فاشودة فاحتلوها الى أن اتفقوا مع الانكليز على الخروج منهـا ومن بحر الغزال في سنة ١٨٩٨ . وفي سنة ١٩٠٠ أرسل السردار قوة احتلت بحر الغزال وجعلت واو عاصمة لتلك البلاد

* * *

أما خط الاستواء فتملكه المصريون سنة ١٨٧٢ وطلب ولي عهد انكلترا من الخديوى اسماعيل ان يكون غوردون حاكما لخط الاستواء فعينه من سنة ٧٤ الى ٧٦ ثم تولاها امين باشا ولكن الانكليز الذين اكرهوا حكومة مصر على الجـلاء عن السودان أبوا ان تظل الجرثومة المصرية في خط الاستواء فملأوا الدنيا صـياحاً وعويلاً لمصاب « امين باشا » وأخذوا يستصرخون

الانسانية لانقاذه حينما كان امين باشا بكل راحة وسكون وأمان مع الجيش المصرى والعمال والموظفين . على ان الانكليز الذين أوفدوا ستانلى « لانقاذ » امين باشا سنة ٨٩ كلفوا حكومة مصر ان تدفع له ١٢ الف جنيه وان تصحبه بكتاب الى امين باشا ليغادر تلك البلاد لانه رفض مغادرتها بغير أمر الخديوي ولما عاد امين باشا الى زنجبار مع ستانلي أبى فريق من الجيش المصري اخلاء تلك البلاد وظل فضل المولى مع ذلك الفريق في واد لاي . وفي سنة ٩٢ ادخل البلجيك فضل المولى وعساكره في خدمتهم وقتل الدراويش فضل المولى في تلك السنة

* * *

والآن اسمع قصة أمين باشا لتدرك سر السياسة الانكليزية ، أي تلك السياسة التي لا يزالون يعملون لتحقيقها حتى الآن والتي نعد سفر اللورد اللنبي الى واو شطراً منها أو تتمة لها

الف الانكليز شركة سموها الشركة الافريقية على مثال شركة الهند الشرقية التي أوصلتهم الى تملك الهند . وجعلوا غرضها تجاريا كتلك وهي مثلها سياسية كلفت بتمهيد الطريق لتأليف الامبراطورية الافريقية فلما أخذت هذه الشركة بالعمل ايقنت ان بقاء امين باشا حاكما مصريا على خط الاستواء يحول دون مرماها فاطلقوا عليه لقب « سجين خط الاستواء » بعد اكراه مصر على اخلاء السودان . وارسلوا اليه ستانلي فلما سلمه أمر الخديوي بالعودة عاد معه الى زنجبار ، وهناك كشف له القنصل الالماني عن وجه الحقيقة فابى المجيء الى مصر وعزم على العودة الى وادلاي مع فريق ممن أتوا معه من هناك . ودخل في المسألة عامل جديد وهو السياسة الالمانية التي طلبت من امين باشا وهو من اصل الماني ان يكون في عودته تحت ظل علمهم وحملت صحف الالمان على الانكليز واتهمتهم بالخيانة والغدر فرد عليهم الانكليز باشد من ذلك وأظهروا عجز امين باشا عن العودة لان الشركة

الافريقية رفعت العلم الانكليزي على خط الاستواء بعد خروج المصريين واضطرار فضل المولى الى خدمة البلجيكيين . وحدث ستانلي أحد الكتاب الالمان فقال له « اني لما وصلت الى امين باشا خيرته بين ثلاثة امور : اما البقاء في وادلاي تحت السلطة الانجليزية والعلم الانكليزي براتب ١٥٠٠ جنيه في السنة واعانة ١٢ الف جنيه تدفع له حالا — وهو المبلغ الذي أخذه ستانلي من خزانة الحكومة المصرية — واما أن يرحل عن وادلاي الى جهة أخرى لنرفع على خط الاستواء العلم الانجليزي . واما ان يرجع معي الى القاهرة ويترك تلك البلاد وشأنها » فرد عليه امين باشا بان ستانلي عرض علي ان اترك منصبي في خدمة الحكومة المصرية فرفضت وعرض علي ان اجمع له جيشاً من السود يتولى هو قيادته ثم نذهب بالجيش لأوغندا فنجعلها مركزاً ثم نرجع الى وادلاى باسم الشركة الافريقية لا باسم الحكومة المصرية فرفضت . فهددني بتجريدى من قوتي وسلاحى وذخيرتي فاضطررت أن أرافقه

أما ستانلي الذى اكسب الانكليز منابع النيل في خط الاستواء فانه رفع الى مقام الاشراف ورسم الخطة التي ينفذها الانكليز اليوم فقال :

« الآن وقد وضعت الشركة الافريقية يدها على خط الاستواء وصارت منابع النيل في قبضتنا بعد ما اكرهنا المصريين على اخلاء السودان وبات باستطاعتنا ان نفتح السودان بمد خط حديدى بين البحر الاحمر والنيل لا يكون طوله اكثر من ٣٠٠ كيلو متر ثم نسير من بربر الى الدرجة الخمسين طولا فنأخذ الابيض وسنار ثم نصعد في النيل الذى يكون قد صار ملكنا الى غاندوكرو وبذلك يكون النهر لنا على مسافة ١٥٠٠ ميل ونصل الى البحيرات التي هي ملكنا والتي منها ينبع النيل فيصير بذلك السودان ثم مصر مستعمرات انكليزية »

ولا شك بان الالمان كانوا يزاحمون الانكليز بالمناكب في تلك الجهات ولكن انكسارهم بالحرب أوقع مستعمراتهم في قبضة الانكليز فلم يبق لهم

مزاحم هناك ولا عقبة في طريق سكة حديد الكاپ . على ان ذلك كله تم لهم على حساب مصر وباموال مصر وعلى ايدى المصريين الذين يخادعونهم عن انفسهم حتى الساعة بكلمة « ضمانة مياه النيل » وهي ضمانة لا قيمة لها كما مر بالقارىء

الخاتمة

سياسة انكلترا وسياسة مصر

لقد بسطنا شيئاً من سياسة الانكليز في السودان وفي تحكمهم بالري أو بالاحرى بالنيل الذي قال فيه هيرودت « ان الله خلق العالم كله واما النيل فانه خلق مصر » فما هي سياستنا التي نقابل بها سياستهم بل كيف يجب ان تكون سياستنا التي تنجح مقاصدنا وتجعلنا وتجعل اولادنا واولاد اخواننا السودانيين احراراً لا يخشون ضراً ولا يخافون مستقبلا مكفهراً ؟!

انا اذا ما تساءلنا هذا السؤال خلص الينا الجواب عليه مما يطوف بأنفسنا من الميول دون ان نعللها ودون ان نرجع الاسباب الى مراجعها وأصولها، لان النفس هي التي تملي وما تمليه النفس لايخطيء ولا يزل

ففي سنة ١٨٨١ فتح البرلمان المصرى وعلى كرسيه ٢٠ نائباً عن بلاد السودان فعلى تلك الكراسي والمقاعد امتزجت مصر بالسودان امتزاجاً كلياً تاماً ولم يكن في قاعة المجلس نائب سوداني وآخر مصري بل كان الجميع واحداً وكان النائب المصري نائباً عن السودان ومصر وكان النائب السودانى نائباً عن مصر والسودان فكان البلدان واحداً ، واذا لم يكن البلدان واحداً ومنفعهما مشتركة متلاحمة مترابطة كأنها منفعة واحدة نجم عن ذلك حتما تضارب المنافع . ومتى تضاربت المنافع واختلفت وقع الشقاق ومتى وقع الشقاق تلاه الخصام وهذا ما يرمى اليه الانكليز بفصل السودان عن مصر حتى يظلوا الحكم بينهما وأصحاب السلطة على القطرين معاً ، وهذا مايجب ان

تتفادى عنه كل التفادى حتى تمنع النفور بين الاخوين بتفريق منافعهما وحتى تمنع تسلط الاجنبي عليهما معا بحجة الدفاع عن مصلحة هـذا آناً ومصلحة ذاك أونة أخرى

ومن العيب في السياسة وسياسة بعد النظر والنظر الى الغد . ما يقولونه ويرددونه عن « ضمانة ماء النيـل لمصر » فمن هو الضامن ذلك وما قيمة هذه الضمانة والى كم تدوم ألا يعد وجودها ذاته سبباً للخلاف والخصام واذا هي نفذت في عشرة اعوام أو عشرين أو أربعين أو خمسين أو في ماهو فوق ذلك فهل تنفذ الى الابد ونحن الآن نحو ١٤ مليوناً وبعد ربع قرن — وربع قرن بل قرن كامل في حياة الأمم لا يستحق ان يذكر — يربو عدد المصريين على ٢٠ مليوناً ويربو عـدد السودانيين على ١٢ مليوناً فاين يجد المصريون مرتزقا وهم الآن يزدحمون في أرضهم ازدحاماً شديداً حتى ان الكيلو متر المربع في المنوفية يسكنه ٣٦٥ شخصا وهؤلاء السكان المزدحمون في وادي النيل ازدحاماً شديداً جداً كانوا يكتفون بالامس القريب بالضروريات القليلة الزهيدة وهم لا تكفيهم الآن الكماليات وغداً يزدادون مدنية وحضارة وعلماً وقد نص دستورهم على التعليم الاجبارى فتزداد حاجتهم وتقل ثروتهم وتضيق أرضهم فالى اين يكون المصـير ألى الصحراء غربا أم شرقا أم الى الصناعات ومصر لا يحتمل ان تكون لها صناعة كبيرة اذا هي جدت في هذا السبيل بل ان كل ما يمكن ان يتوافر لها الصناعات الصغيرة . فمجرى النيل هو هو طريق الرزق بقوة التقاذف الذى لا تشعر به الأمم كأن ينتقل ابن اسوان الى دنقلة وهكذا صعوداً وابن قنا الى اسوان ويلحق به في قنا ابن جرجا وهكذا من مصب النيل الى منبعه

فمن جعل حلفا حـداً فاصلا بين مصر والسودان فقـد جعل مصر والمصريين مسجونين في واد ضيق وجعلهم عبيداً خاضعين لمن بيده منبع النيل بل جعل ما هو أكبر شاناً وأشد خطراً بجعله القطرين منفصلين فيباعث

بين الاخوين مباعدة تدعو الى النفور والشحناء والبغضاء كما نحن نرى الآن. من الدعوة التي تنشر ومن الوسائل التي تتخذ. واذا كان الانكليز — كما قلنا قبل — قد نظروا منذ عهد اسماعيل الى ما يجنون ثماره الآن فاطلق مستخدمو مصر منهم اسم ملكتهم والامير زوجها وولي عهدها على منابع النيل ليرسخ في التاريخ وليرسخ في اذهان ابنائهم ان تلك المنابع لهم لانها تسمى باسماء ملوكهم وامرائهم. فكم يكون واجباً علينا بل لازما محتما ان نعمل على الأقل عملهم في ابقاء صلة الاتحاد والاخاء بيننا وبين اخوتنا الذين أبوا على عهد الخديوي سعيد باشا ان تجلى الجنود المصرية عن أرضهم وان يستعيد الخديوى عماله من بلادهم فكانوا بعيدى النظر وكانوا على سياسة الاخاء بل على أحدث سياسة يجب الاخذ بها وهذه السياسة يجب ان تكون سياستنا أي سياسة الوحدة والاتحاد مع اخواننا بالسودان لا سياسة « ضمانة المياه » التي يتغنون بها الآن وهي شديدة الخطر خطيرة النتائج على مصر والسودان معا لانها تتضمن في طياتها شراً كبيراً قوامه « فرق تسد »

***

ان بين مصر وانكلترا عهداً وميثاقاً ابرم سنة ١٨٩٩ فهذا العهد والميثاق علله أحسن تعليل رئيس لجنة الدستور حسين رشدي باشا مستشهداً باقوال اللورد كرومر الذي وضع ذلك الاتفاق فلم يقل اللورد واضع الاتفاق انه ينازع مصر في ملكية السودان أو بالاحرى في ان السودان ومصر واحد، بل قال ان الغرض الوحيد من ذلك الاتفاق هو الحيلولة دون تسحب الامتيازات على السودان. فاذا كانت لانكلترا منافع في السودان فان المصريين لا ينكرونها وهم يحترمون تلك المنافع والمرافق كل الاحترام؛ واما الملكية واما فصل السودان عن مصر فصلا يؤدي في المستقبل حتما الى النزاع والخصام فنه لا يسلم به مصرى مهما كان الأمر؛ والاتحاد في رأس برنامج كل حزب من الاحزاب المصرية وهو مطبوع على قلب كل مصرى كبيراً كان أو صغيراً

الا الذين كفت بصيرتهم فلا يرون غـدهم وهم عائشون ليومهم وهؤلاء لايؤخذ بقولهم ولا برأيهم في مصير أمتهم أو مستقبلها

***

اذا كان الانكليز والمصريون فريقين مختلفي الغاية والغرض في السودان فان الفريق الطامع بذلك الملك الشاسع وهو الفريق الانكليزى يعمل والقوة تؤيده لتنفيذ طمعه . اما الفريق الثاني صاحب الحق وهو الفريق المصرى فانه يستند الى حقه فقط . وقد قال السياسيون ان الحق قد تخلقه القوة وقد تستميله اليها . وقال الاجتماعيون مامات حق من ورائه مطالب ومعنى قولهم أن كل حق لا يطالب به قد يموت

هم يعملون ولا يكلون وهم يعتمدون في عملهم على خلق فكرة الانفصال وتقويتها وانمائها في نفوس السودانيين أنفسهم وبتصوير المصريين لعيون السودانيين تصويراً ينفرهم منا ويبعدهم عنا

فهلا رشد نفر منا فهب لزيادة احكام الروابط والاخاء والمحبة والولاء بين مصر والسودان حتى لا تجد البذرة الفاسدة مكاناً من انفسهم وقلوبهم ، وهلا قام نفر منا يختص بالدعاية السودانية فوق برامج الاحزاب واكثر من مباحث الصحف والاقلام حيناً بعد حين ؟

لقد عابوا على الامير الكبير عمر طوسون قوله في بعض رسائله « ان لم نحكم السودان فليحكمنا السودانيون »

وما كان في هذا القول عيب ولا عار اذا كان الغرض منه ان تكون الامتان امة واحدة ومتى كانتا كذلك لايسال فيهما من هو الحاكم ومن هو المحكوم . ألا ان من السودانيين ابطالا في خدمة القضـية المصرية وأبطالاً بواسل في سبيل الاسـتقلال والفتح المصري لايمحى اثرهم من تاريخ مصر الخالدة . فكيف تنساهم مصر وكيف تنسى دماءهم التي سفكت كرما وجوداً في سبيل مصر واستقلالها وتوسيع سلطانها وتوطيد اركانها

ان بين السـودان ومصر من اواصر النسب ووشائج القربى مالا يقبل انفصالا ولا فكا

ان بينه وبين مصر افخاذ القبائل وبطون العشائر وروابط اللغة والدين والتاريخ

ان بينهما روابط المنفعة الادبية والمادية فاذا عملت مصر وعمل المصريون لاحكام هذه الروابط ، روابط الاخاء والمحبة والقربى ثم المنفعة ، فقد عملت كل شيء يدفع عنها وعن السودان الغير ويثمر الخير ويحقق الآمال ، في كل مصير ومآل



الاعانات المـالية

من مصر للسودان

ـ عن الحسـاب العمومي لسنة ١٩٢٢ المـالية ـ

بيان السلف المعطاة للسودان لاجل الاعمال المتعلقة بنموّه والاعانات الممنوحة سنويا لسدّ عجز ايراداته

السنوات	السلف المعطاة لأجل الاعمال المتعلقة بنموّ السودان	الاعانات الممنوحة سنويا لسدّ عجز ايرادات السودان	المصاريف العسكرية الخاصة بالسودان الداخلة في ميزانية وزارة الحربية
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٨٩٩	–	٤٤٤٨٨٧	—
١٩٠٠	–	٤٥٧٨٩٢	—
١٩٠١	١٢١٣٥٢	٤١٧١٧٩	—
١٩٠٢	١٤٢٨٣٢	٣٨٩٧٢١	—
١٩٠٣	١٢٩١١٠	٣٨٩٧٢١	—
١٩٠٤	٦٢١٨٦٣	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٥	٧٥٠٢١٣	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٦	٦٩٨٦٤٠	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٧	٩٢١٥٩٨	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٨	٦٣٧٧٦٨	٣٧٩٧٦٣	—
١٩٠٩	٦٤٥٢٠٠	٣٣٥٠٠٠	—
١٩١٠	٥١٨٨٦٦	٣٢٥٠٠٠	—
١٩١١	١٣٢٥١٠	٣٦٠٠٠٠	—
١٩١٢	٤٥٧٢٨	٣٣٥٠٠٠	—
١٩١٣	٤٣٨٥٦	—	١٧٩٤٨١
١٩١٤ الثلاثة اشهر لاولى	٥٩٨٩	—	٤٤٨٧٠
١٩١٤ ـ ١٩١٥	–	—	١٧٩٤٨١
١٩١٥ ـ ١٩١٦	–	—	١٧٩٤٨١
١٩١٦ ـ ١٩١٧	–	—	١٧٩٤٨١
١٩١٧ ـ ١٩١٨	–	—	٤٢٢٧٦٤

« بقية الاعانات المالية »

السنوات	السلف	الاعانات السنوية	المصاريف العسكرية
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١٩١٨ ـ ١٩١٩	ـ	—	٤٤٥٦٩١
١٩١٩ ـ ١٩٢٠	(١) ١٧٠٠٠٠	—	٣٢٩٤٨١
١٩٢٠ ـ ١٩٢١	ـ	—	٤٦٤٤٠٣
١٩٢١ ـ ١٩٢٢	ـ	—	٤٧٧٩٤٧
١٩٢٢ ـ ١٩٢٣	ـ	—	٥١٥٧٢٥
المجموع	٥٥٨٤٥٢٥	(٢) ٥٣٥٣٢١٥	٣٤١٨٨٠٥

* * *

هكذا قالت الحكومة والذي يلاحظ انه في سنة ١٩١٣ ابرم اتفاق بين حكومة مصر والسودان بان تدفع الجمارك المصرية رسوم البضائع التي ترد من مصر للسودان فتغير شكل الحساب ووقفت الاعانة على ما يرى القاريء

(١) سددت حكومة السودان مبلغ ٢٩٥١٩ جنيه مصري من أصل هذه الاعانة وبذلك خفض المجموع الى ٥٢٢٣٦٩٦ جنيه مصري

(٢) [illegible] حرب لا [illegible] لغذائية في مصر و [illegible] السودان بمبلغ سنوي قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه في الحكومة المصرية [illegible] في [illegible] ابتداء من فبراير سنة ١٩١٩ ـ ١٩٢ [illegible] مضروب سيزاد مقدار القسط في أية سنة كانت متى رأت حكومة السودان [illegible] والباقي من هذه السلفة لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٣ هو ١٠٠٠٦١ جنيه

فهرس



المطبعة السلفية - ومكتبتها

لصاحبيهما : محب الدين الخطيب وعبد الفتاح قتلان